الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي – مغنية –

معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية
تخصص: إقتصاد كمي
تحت عنوان

تحليل محددات الإستهلاك العائلي في الجزائر: تحليل قصير وطويل المدى - دراسة قياسية 1980 - 2020 -

من إعداد الطالبة:
قهواجي مليكة

تحت إشراف:
أ.د. مكيديش محمد

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. ساهد عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	رئيسا
أ.د. مكيديش محمد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	مشرفا
د. كبداني سيد أحمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. داتو سعيد عياد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د. تريش محمد	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
د. بن لباد محمد	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا

السنة الدراسية 2021 - 2022

الجمهـــوريـة الجـــزائـــريـة الديمقـراطيـة الشعبيـــــة
وزارة التعليـــم العالـــي والبحـث العلمـــي
المركـــز الجامعـــي – مغنيـــــــة –
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العـلوم الإقـتصادية
تخصص: إقتصاد كمي
تحت عنوان

تحليل محددات الإستهلاك العائلي في الجزائر: تحليل قصير وطويل المدى - دراسة قياسية 1980 - 2020-

من إعداد الطالبة:
قهواجي مليكة

تحت إشراف:
أ.د. مكيديش محمد

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. ساهد عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	رئيسا
أ.د. مكيديش محمد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	مشرفا
د. كبداني سيد أحمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. داتو سعيد عياد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د. تربش محمد	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
د. بن لباد محمد	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا

السنة الدراسية 2021 - 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

"الشكر والحمد لله عز وجل أن وفقنا

لإنجاز هذا العمل المتواضع"

لقوله تعالى: * لئن شكرتم لأزيدنكم*

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ المشرف

د .مكيديش محمد

لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحه وتوجيهاته طيلة سنوات الدراسة والبحث.

كما أتوجه بالشكر مسبقا * لأعضاء لجنة المناقشة * لتفضلهم بقبول مناقشة هذه

الأطروحة.

لا أنسى في سياق هذه الكلمة أن أوجه شكري إلى جميع طلبة الدكتوراه دفعة 2018.

الشكر الجزيل إلى جميع أساتذة المركز الجامعي مغنية.

وفي الأخير أقدم خالص الشكر إلى كل من ساعدني على هذا العمل من قريب أو من

بعيد.

إهـــــداء

أهدي قطاف وثمرة عملي هذا إلى من

قال الرحمن في حقهما: * وقضى ربك أن

لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا* الإسراء 23

الوالدين الكريمين راجية من الله عز وجل أن يطيل في عمرهما.

إلى رفيق الدرب وشريك حياتي زوجي الغالي "محمد"

إلى من أفتخر بذكرهم أمام الناس وأحبتي، من قاسموني حنان أمي ورعاية أبي، إخوتي "عمران، محمد ويوسف" وأختي التي عاشت معي الحياة حلوها ومرّها والتي اعتبرها روحي وتوأمي "سلاف" حفظهم الله

وإلى المحبوبة "مريم"

إلى كل أفراد عائلة قهواجي، راضي ودار عبيد

إلى زملائي وزميلاتي في العمل وإلى من جمعتني بهم الأيام وأمضيت معهم أجمل اللحظات في الدراسة

إلى كل متصفح لهذا العمل.

"اللهم أنفعنا بما علمتنا وأنفع غيرنا بعلمنا"

مـــليـــكـــة

فهرس المحتويات

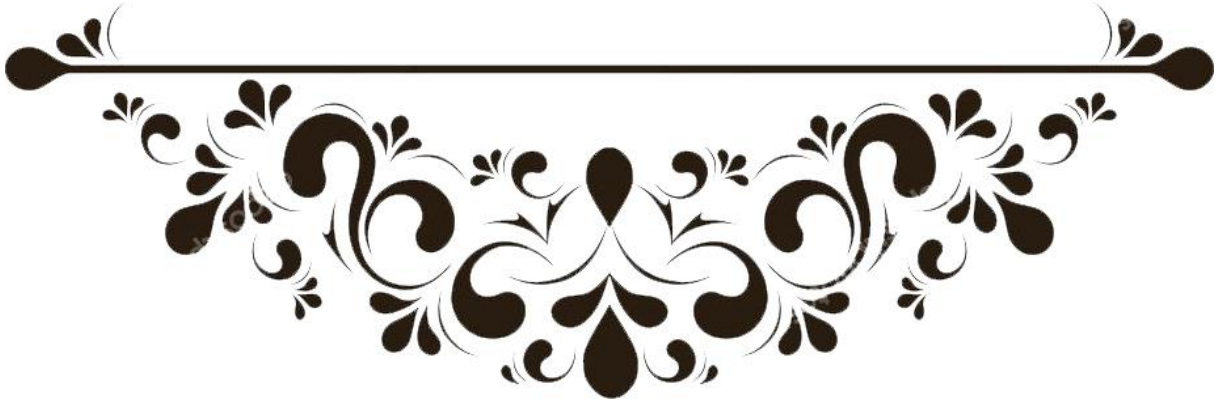

شكـر وتقديـر	
إهـــــــــداء	
فهرس المحتويات	VI-I
قائـمة الجـداول	VII
قائـمة الأشكـال	IX
مـقـدمـة عـامـة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستهلاك العائلي وسلوك المستهلك	
مقدمة الفصل الأول	1
المبحث الأول: الاستهلاك	2
I- ماهية الاستهلاك	2
I-1. تعريف الاستهلاك	2
I-2. أنواع الاستهلاك	2
I-2-1. حسب الغرض من الاستهلاك	2
I-2-2. حسب نوعية الشيء المستهلك	3
I-2-3. حسب الجهة المستخدمة	3
I-2-4. حسب مصدر السلع والخدمات المستهلكة	3
I-3. أنواع السلع	3
II- دالة الاستهلاك	4
II-1. دالة الاستهلاك	4
II-2. اشتقاق دالة الاستهلاك	4
II-2-1. الميل المتوسط للاستهلاك(APC)	4

II-2-1. الميل الحدي للاستهلاك(MPC)	4
III-الاستهلاك العائلي	7
III-1. تعريف المستهلك	7
III-2. تعريف الاستهلاك العائلي	8
III-3. تعريف سلوك المستهلك	8
III-4. تعريف الإنفاق الاستهلاكي	9
III-5. محددات السلوك الإنفاقي للمستهلك	9
III-6. النظريات المفسرة لسلوك المستهلك	12
III-6-1. نظرية المنفعة الحدية	12
III-6-2. نظرية منحنيات السواء	16
المبحث الثاني: محددات الاستهلاك العائلي	22
I-الدخل	22
II-الادخار	23
III-التضخم	24
IV-أسعار الفائدة	25
V- الضريبة	27
VI- الثروة	27
VII- أسعار البترول	28
VIII-سعر الصرف	28
IX -محددات أخرى	30
المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة للاستهلاك	31
I-نظرية الدخل المطلق "كينز"	31
II-نظرية الاختيارات الزمنية أرفين فيشر	33

III-نظرية الدخل النسبي"J. Duesenberry"	37
IV-نظرية الدخل الدائم"Freidman"	38
V- نظرية دورة الحياة "Modiglianiando"	40
VI- نظرية روبرت هول والمشي العشوائي	42
VII- نظرية دافيد لايبسون والاشباع الفوري	43
VIII-كامبل ومانكو (1989-1991)Campbell et Mankiw	44
IX-نموذج باشيتا وجيرلاش (Bacchetta et Gerlach 1997)	46
خاتمة الفصل الأول	47
الفصل الثاني: تحليل تطور الاقتصاد الجزائري ومحددات الاستهلاك العائلي1970-2020	
مقدمة الفصل الثاني	48
المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري	49
I-مرحلة الانتظار (1962-1966)	49
II- واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967-1979)	49
II-1. المخطط الثلاثي (1967-1969)	49
II-2. المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	49
II-3. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	49
II-4. اتجاهات المرحلة التكميلية (1978-1979)	50
III-واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-1989)	50
III-1. المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	50
III-2. المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	51
IV-واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق	51
IV-1. برامج الاستقرار الاقتصادي (1989-1995)	51

IV-1-1. برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989	52
IV-1-2. برنامج الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991	52
IV-1-3. برنامج الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994)	53
IV-2. برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998)	53
V- واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي (2001-2014)	54
V-1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) (2001-2004)	54
V-2. برنامج دعم النمو (PCSC) (2005-2009)	54
V-3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) (2010-2014)	56
VI- البرنامج التنموي الخماسي (2015-2019)	57
المبحث الثاني: تطور الاستهلاك العائلي ومحدداته في الجزائر (1970-2020)	58
I-تحليل تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر	58
I-1. تطور حجم الاستهلاك العائلي في الجزائر	58
I-2. تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني ومن الاستهلاك في الجزائر	59
I-3. تطور تركيبة الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر	60
I-4. الأنماط الاستهلاكية للعائلات في الجزائر حسب الوسط الجغرافي	61
II- **تحليل تطور محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر (1970-2020)**	63
II-1تطور الدخل العائلي والادخار العائلي في الجزائر (1970-2020)	63
II-2. تطور معدل التضخم في الجزائر (1970-2020)	66
II-3. تطور أسعار الفائدة في الجزائر (1970-2020)	67
II-4. تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1970-2020)	68
II-5. تطور سعر البترول في الجزائر (1970-2020)	69
II-6. تطور سعر صرف في الجزائر (1970-2020)	71
خاتمة الفصل الثاني	73

الفصل الثالث: نمذجة قياسية لمحددات الاستهلاك العائلي في الجزائر 1980-2020	
مقدمة الفصل الثالث	74
المبحث الأول: الدراسات السابقة المرتبطة بالاستهلاك العائلي	75
I- عرض مختلف الدراسات الخاصة بالاستهلاك العائلي	75
II-الدراسات الخاصة بالجزائر	89
المبحث الثاني: نمذجة قياسية لمحددات الاستهلاك العائلي الجزائر 1980-2020	94
I-متغيرات الدراسة	94
II-تحليل الدراسة القياسية بتطبيق نموذج ARDL و NARDL	94
II-1. اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية	94
II-1-1. اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور وفيليب-بيرون	94
II-1-2. اختبار (Gregory-Hansen) بوجود انكسار هيكلي	96
II-2. اختبار السببية وفق Granger و Toda and Yamamoto (1995)	100
II-3. اختبار الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL	103
II-3-1. تحديد النموذج الأمثل	105
II-3-2. اختبار الحدود (Bound Test) لنموذج ARDL	105
II-3-3. تقدير النموذج في المدى الطويل (2,2,2,0,2) ARDL ونموذج تصحيح الخطأ	106
II-3-4. اختبار جودة النموذج ARDL	110
II-4. تحليل تأثير عدم التماثل في أسعار الصرف الحقيقي على الاستهلاك العائلي باستخدام نموذج NARDL	113
II-4-1. اختبار الاستقرارية للمتغيرات (err_pos و err_neg)	115
II-4-2. اختبار الحدود لنموذج NARDL	116
II-4-3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لـ NARDL	116

II-4-4. الاختبارات التشخيصية لـ NARDL	119
III-التنبؤ بالقيم المستقبلية للاستهلاك العائلي والمتغيرات المفسرة باستخدام طريقة Box-Junkins	121
III-1. التنبؤ بالقيم المستقبلية للاستهلاك العائلي	123
III-1.1. مرحلة التعرف على النموذج الأنسب	123
III-1.2. تقدير النموذج	124
III-1.3. فحص النموذج	124
III-1.4. مرحلة التنبؤ	125
III-2. التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات المستقلة	126
III-2.1. مرحلة التعرف على النموذج الأنسب	126
III-2.2. تقدير وفحص النموذج	127
III-2.3. مرحلة التنبؤ	128
خـاتـمـة الفـصل الثالث	129
خـــاتـــمـــة عـــامـــة	130
قائمة المصادر والمراجع	134
المـــــــــلاحـــــق	144
المـــلـــخـــــــــص	

الجدول (2-1): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو (2005-2009)	55
الجدول (2-2): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي	56
الجدول (2-3): الإنفاق الاستهلاكي على المجاميع السلعية	60
الجدول (2-4): الإنفاق الاستهلاكي حسب الوسط الجغرافي	61
الجدول (2-5): متوسط الإنفاق السنوي للفرد حسب الوسط الجغرافي	62
الجدول (2-6): متوسط معدل نمو الاستهلاك، الدخل والادخار العائلي بالقيم الحقيقية في الجزائر (1970-2020)	64
الجدول (3-1): اختبار عدد فترات الإبطاء	97
الجدول (3-2): جدول يوضح اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة	97
الجدول (3-3): نتائج اختبار (Gregory-Hansen) بوجود انكسار هيكلي (التغير في الثابت مع وجود اتجاه عام في السلسلة) لمتغيرات الدراسة من 1980-2020	98
الجدول (3-4): نتائج اختبار (Gregory-Hansen) بوجود انكسار هيكلي (التغير في الثابت والميل) لمتغيرات الدراسة من 1980-2020	99
الجدول (3-5): اختبار العلاقة السببية وفق Granger للمدى القصير	102
الجدول (3-6): اختبار السببية وفق Toda-Yamamoto للمدى الطويل	103
الجدول (3-7): نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL	106
الجدول (3-8): نموذج تصحيح الخطأ ECM-ARDL ونموذج المدى الطويل	107
الجدول (3-9): اختبار Breusch-Godfery Serial Correlation LM Test	111
الجدول (3-10): اختبار ثبات التباين للأخطاء	111
الجدول (3-11): نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات (eer_pos وeer_neg) عند المستوى والفرق الأول	115
الجدول (3-12): نتائج اختبار الحدود لنموذج NARDL	116
الجدول (3-13): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لـ NARDL	117
الجدول (3-14): اختبار عدم التماثل عبر اختبار F	118
الجدول (3-15): الاختبارات التشخيصية لنموذج NARDL	119

الجدول (3-16): النموذج الملائم حسب معايير المقارنة لسلسلة الاستهلاك العائلي الحقيقي	123
الجدول (3-17): نتائج تقدير نموذج ARIMA (2,1,2)	124
الجدول (3-18): نتائج التنبؤ لسلسلة الاستهلاك العائلي الحقيقي	125
الجدول (3-19): نتائج تقدير النماذج (Yt, INF, ERR, P)	127
الجدول (3-20): نتائج التنبؤ للمتغيرات (Yt, INF, ERR, P)	128

الشكل (1-1): منحنى دالة الاستهلاك	5
الشكل (1-2): الخط البياني لدالة الاستهلاك غير الخطية	7
الشكل (1-3): سلوك منحنى المنفعة الكلية	13
الشكل (1-4): العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية	15
الشكل (1-5): منحنى السواء	17
الشكل (1-6): خريطة السواء	18
الشكل (1-7): خط الميزانية	19
الشكل (1-8): انتقال خط الميزانية	20
الشكل (1-9): توازن المستهلك	20
الشكل (1-10): طبيعة العلاقة بين الاستهلاك والادخار	23
الشكل (1-11): قيد الميزانية	26
الشكل (1-12): انتقال دالة الاستهلاك الكينزية في الأجل الطويل	32
الشكل (1-13): قيد ميزانية المستهلك	35
الشكل (1-14): منحنى تفضيلات المستهلك	35
الشكل (1-15): توازن المستهلك	36
الشكل (1-16): العلاقة التناسبية وغير التناسبية ما بين الاستهلاك والدخل المتاح	37
الشكل (1-17): الاستهلاك وحلقة الحياة	41
الشكل (2-1): تطور حجم الاستهلاك العائلي والكلي والعام في الجزائر (1970-2020)	58
الشكل (2-2): تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني ومن الاستهلاك في الجزائر (1970-2020)	59
الشكل (2-3): الإنفاق الاستهلاكي على مختلف المجاميع السلعية	60
الشكل (2-4): الإنفاق الاستهلاكي حسب الوسط الجغرافي	62
الشكل (2-5): نسبة الإنفاق الاستهلاكي حسب الوسط الجغرافي	62
الشكل (2-6): تطور الدخل العائلي، الادخار العائلي والاستهلاك العائلي بالقيم الحقيقية في الجزائر (1970-2020)	63
الشكل (2-7): معدل نمو الدخل العائلي، الادخار العائلي والاستهلاك العائلي في الجزائر (1970-	64

2020)	
الشكل (2-8): تطور معدل التضخم في الجزائر (1970-2020)	66
الشكل (2-9): تطور أسعار الفائدة في الجزائر (1970-2020)	67
الشكل (2-10): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1970-2020)	68
الشكل (2-11): تطور سعر البترول في الجزائر (1970-2020)	69
الشكل (2-12): تطور سعر صرف في الجزائر (1970-2020)	71
الشكل (3-1): عدد التأخرات لنموذج ARDL	105
الشكل (3-2): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jaque-Bera)	112
الشكل (3-3): المجموع التراكمي والمجموع التراكمي لمربعات الأخطاء لنموذج ARDL	112
الشكل (3-4): المجموع التراكمي والمجموع التراكمي لمربعات الأخطاء لنموذج NARDL	120
الشكل (3-5): آثار المضاعفات الديناميكية	121
الشكل (3-6): دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة الفروق للاستهلاك العائلي الحقيقي	123
الشكل (3-7): دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة البواقي	124
الشكل (3-8): السلسلة الأصلية (CT) والمقدرة (CTF)	125
الشكل (3-9): دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة الفروق للمتغيرات (Yt, INF, ERR, P)	126

مقدمة عامة

يعتبر الاستهلاك أحد جوانب الحياة البشرية التي لا يمكن الاستغناء أو التخلي عنها، فهو الغاية الأساسية للنشاط الاقتصادي وأهم حلقات الدورة الاقتصادية، كما أنه يعتبر الهدف النهائي لعملية الإنتاج كونه يعد من العوامل المحركة له والمؤثرة على الطلب الكلي فهو أحد عناصره إذ أن الطلب الكلي يتحدد بالاستهلاك والاستثمار، وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمستوى النمو والتنمية الاقتصادية، الدخل، الاستثمار والادخار.

وقد حظي الاستهلاك باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين والباحثين حيث أصبحت دراسته من الدراسات الهامة التي صارت الشغل الشاغل للدول الكبرى كونه يخدم صناع القرار، وبما أنه يمكن اعتبار الاستهلاك ظاهرة اقتصادية واجتماعية وثقافية، فلقد أصبح محل جدل اقتصادي كبير أدى إلى ظهور مجموعة من الأفكار والنظريات الاقتصادية المفسرة له.

ويلعب الاستهلاك العائلي دورا مهما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية فهو من بين المحددات الرئيسية لرفاهية المواطنين على المستوى العالمي ويشكل جزءا كبيرا من الدخل للعائلات على مستوى الاقتصاد الجزئي وبذلك أصبح يعتبر مؤشرا لرفاهية المجتمع، وهو كذلك أحد المتغيرات التي تؤثر على سلوك الدخل والعمالة، والذي بدوره يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية من بينها الدخل، الذي يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك، فالعلاقة بينهما علاقة طردية، كما يتأثر الاستهلاك العائلي بعرض السلع والخدمات، فالمستهلك يتصرف بدخله استنادا لما يتم عرضه من سلع وخدمات، وكلما كان هناك طلب استهلاكي كبير على المنتجات من السلع والخدمات كان ذلك محفزا لزيادة الإنتاج وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

فبالإضافة إلى الدخل فإن سعر الصرف يعد من بين العوامل المؤثرة على الاستهلاك العائلي لذلك فهو من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الأخرى بنسب مختلفة، كما أنه يختلف باختلاف النظام المتبع في تحديده من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى أنه يعتبر من أهم أدوات السياسة الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي ذلك كونه يعد آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية، كما أن لسعر الصرف تأثير في الأسعار النسبية للسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية و يمكن للدولة استخدامه كأداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي بغرض تسوية المعاملات الاقتصادية الخارجية، ويمكن أيضا استخدامه كأداة اتجاه العملات الأخرى لاستهداف التضخم الذي بدوره يؤثر على الاستهلاك كون أن التضخم هو الزيادة في المستوى العام للأسعار واستمرارها في الإرتفاع خلال فترة زمنية معينة مما يؤدي إلى فقدان القوة الشرائية للنقود وبالتالي القدرة الشرائية للمواطن، ويحدث التضخم نتيجة مجموعة من العوامل أهمها العوامل الدافعة بالطلب الكلي للارتفاع وكذا العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الانخفاض

وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يترتب عنه انعكاسات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وهذا ما يحتم على الدولة أن تسعى جاهدة دائما للحد من التضخم.

إضافة إلى العوامل السابقة الذكر فإن لتقلبات أسعار البترول تأثير على الاستهلاك العائلي كون أن أسعار النفط أحد العوامل المؤثرة في أداء الاقتصاد العالمي، ذلك أن التباين في مستويات هذه الأسعار في الأسواق العالمية له تأثيراته المختلفة على اقتصادات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء خاصة الدول التي تعتمد على العائدات البترولية بدرجة كبيرة في تمويل ميزانيتها، على غرار الجزائر فإن انخفاض أسعار البترول ينعكس مباشرة على ميزانية الدولة وبالتالي يجعل هذه الأخيرة غير قادرة على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي وكذلك العدالة الاجتماعية والتوزيع المتكافئ للفرص بين أفراد المجتمع، وما ينتج عنهما من آثار على الاقتصاد القومي والتي بدورها تنعكس على أداء الأفراد في المجتمع خاصة بما يتعلق بعملية الاستهلاك العائلي.

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تغيرات هامة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وأهم هذه التحولات هو إنتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق سنة 1990، وكان ذلك نتيجة التحولات الاقتصادية العالمية بعد إنهيار المعسكر الشيوعي، بالإضافة إلى الانخفاض المسجل في أسعار النفط منذ سنة 1981 إلى سنة 1985 ووصولا إلى سنة 1986 التي سجلت إنهيار أسعار البترول وما أعقبها من إنعكاسات سلبية تمثلت في تسجيل العجز في ميزان المدفوعات سنة 1986، والذي استمر إلى غاية سنة 1989 وما رافقها من نتائج سلبية تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة وتدهور المستوى المعيشي للمواطنين، كما كانت هناك مجموعة من الاختلالات في منظومه الإنتاج وعدم تكيفها مع متطلبات التنمية، كل هذه الأسباب دفعت الدولة الجزائرية إلى التخلي عن الاقتصاد الموجه والتوجه تدرجيا إلى إقتصاد السوق من خلال اتخاذ جملة من التدابير تمثلت في إعطاء نوع من الاستقلالية للمؤسسات المالية والبنكية، بالإضافة إلى حرية المنافسة وتحرير الأسعار من أجل استعادة توازن ميزان المدفوعات وتخفيض معدل البطالة وكذلك دعم النمو الاقتصادي.

لقد كان لهذه الإصلاحات الاقتصادية انعكاسات إيجابية وسلبية مست جميع الجوانب وخاصة منها الاجتماعية فتغيرت ظروف معيشة الأفراد والذي يعتمد بالدرجة الأولى على الاستهلاك العائلي، لذلك سعت الجزائر إلى تكثيف الجهود المبذولة والنهوض بقطاعات اقتصادية هامة والتشجيع على استخدام أساليب إنتاجية متطورة قادرة على تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للعائلات.

إشكالية الدراسة:

يتطلب دراسة الاستهلاك العائلي في الجزائر فهم النظريات الاقتصادية المفسرة له لوضع نموذج اقتصادي يعمل على تحليل محددات الاستهلاك العائلي، فالمشكلة تكمن في تعدد المتغيرات المفسرة للاستهلاك العائلي في الجزائر، لدى توجب علينا معرفة هذه المتغيرات الاقتصادية واختبار العلاقة بينها وبين الاستهلاك العائلي الحقيقي، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية كما يلي:

ماهي العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستهلاك العائلي الحقيقي في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية يتم طرح الأسئلة التالية:

- ماهي العوامل المفسرة للاستهلاك العائلي في الجزائر؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين الاستهلاك العائلي والمتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري؟
- هل يوجد تأثير متماثل لسعر الصرف الحقيقي الفعلي على الاستهلاك العائلي الحقيقي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

ولمعالجة إشكالية الدراسة سنعتمد على الفرضيات التالية التي نقوم باختبار صحتها من خلال الدراسة القياسية:

- توجد العديد من العوامل التي تؤثر على الاستهلاك العائلي في الجزائر منها: الدخل العائلي الحقيقي، معدل التضخم، أسعار البترول، سعر الصرف الحقيقي الفعلي.
- وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين الاستهلاك العائلي الحقيقي والمتغيرات الاقتصادية في الجزائر.
- الصدمات في سعر الصرف الحقيقي الفعلي لها تأثير متماثل على الاستهلاك العائلي الحقيقي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

يحتل الاستهلاك أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، فهو من الدراسات التي تسعى الحكومة من خلالها إلى فهم طبيعة الاستهلاك العائلي والسلوك الاستهلاكي فاستهلاك القطاع العائلي يؤثر على توجهات ومسارات القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالتالي يؤثر على المستوى الكلي للاقتصاد، وعرف الاستهلاك العائلي الحقيقي في الجزائر تغيرات كثيرة نتيجة للأحداث التي تعرضت لها الدولة والتي انعكست على مستويات الدخل العائلي الذي تميز بالارتفاع والانخفاض مما أثر على القدرة الشرائية للعائلات، الأمر الذي أدى بالسلطات إلى إعادة النظر في المنظومة الاقتصادية بهدف تحقيق مستوى

معيشي جيد للعائلات، لذلك جاء بحثنا لدراسة أهم المتغيرات التي تؤثر على الاستهلاك العائلي الحقيقي في الجزائر، وإبراز العوائق التي تواجهه، وكذلك التعرف على مقدار ما يستهلك من الدخل ومقدار ما يدخر.

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف هذه الدراسة في:

-تسليط الضوء على الاستهلاك العائلي وأهم تعاريفه وأنواعه.

-دراسة واقع استهلاك العائلات الجزائرية.

-تحليل المحددات الرئيسة التي تؤثر على الاستهلاك العائلي الحقيقي في الجزائر.

- معرفة العلاقة التي تربط بين الاستهلاك العائلي الحقيقي والمحددات من خلال دراسة النموذج الاقتصادي الذي يفسر الاستهلاك العائلي في الجزائر.

حدود الدراسة:

تم الاعتماد على فترة الدراسة الممتدة من 1980 إلى 2020 لدراسة تطور مختلف المتغيرات تزامنا مع الأحداث التي مر بها الاقتصاد الجزائري، باستخدام المتغيرات الاقتصادية التالية: الاستهلاك العائلي، الدخل العائلي، التضخم، أسعار البترول، وسعر الصرف وهي متغيرات حقيقية بسنة أساس 2010، وتم الحصول على البيانات السنوية من البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات، بالإضافة إلى مواقع أخرى.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي وذلك بإعطاء أهم الخلفيات التي تتعلق بالاستهلاك من مفاهيم وعرض أهم النظريات الاقتصادية المفسرة له وتحديد العوامل التي تقوم بالتأثير على الاستهلاك العائلي، والاعتماد على المنهج الاستقرائي لأجل تحليل ودراسة تطور المعطيات الإحصائية المتعلقة بالدراسة في الجزائر، كما يتم استخدام تقنيات القياس الاقتصادي المتمثلة في اختبار الإستقرارية بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور وفليب بيرون، السببية وفق Granger للمدى القصير و Toda Yamamato في الأجل الطويل، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع الخطي وغير الخطي لدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستهلاك العائلي الحقيقي في الجزائر، والتنبؤ بتقنية Box-Junkins للقيم المستقبلة لمتغيرات الدراسة، باستخدام برنامج EVIEWS.

تقسيم البحث:

تتكون الدراسة الخاصة بموضوع محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر من ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإطار النظري للاستهلاك العائلي الذي يتكون من المفاهيم، أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للاستهلاك، والمحددات الأساسية التي تؤثر على الاستهلاك العائلي.

الفصل الثاني: تحليل الاقتصاد الجزائري وتطور أهم محددات الاستهلاك العائلي.

الفصل الثالث: تقديم مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستهلاك العائلي من دراسات عربية وأجنبية، بالإضافة إلى الجانب القياسي الذي خصص للدراسة التطبيقية لتحليل المحددات التي تؤثر على الاستهلاك العائلي الحقيقي في الجزائر للفترة (1980-2020)، وعرض النتائج المتوصل إليها ومجموعة من التوصيات.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للإستهلاك العائلي

وسلوك المستهلك

مقدمة الفصل الأول:

موضوع الاستهلاك العائلي من أهم الموضوعات التي لاقت اهتماما كبيرا في مجالات متعددة ومن المواضيع الاقتصادية الحساسة التي يتطرق إليها الاقتصاديون، والاستهلاك يمارسه الأعوان الاقتصاديون من أجل تحقيق رغباتهم ومتطلباتهم المختلفة، ويعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في المجتمع، كما أنه يشكل أحد أهم مكونات الطلب الكلي في اقتصاديات الدولة، وهدف لكل نظام اقتصادي الذي يسعى من خلاله إلى إشباع أكبر قدر من حاجات الأفراد من السلع والخدمات، أي الرفع من مستوى معيشة الأفراد.

وتعد دراسة المستهلك وسلوكه من المحاور الأساسية التي تهتم بها المنظمات وأيضا من المهام الصعبة التي تواجهها نظرا لأن سلوك المستهلك هو سلوك إنساني يتأثر بمجموعة من العوامل لذلك يجب فهم سلوك المستهلك ومعرفة المعلومات المتعلقة بهذا السلوك.

ولقد اهتم العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين في تفسير مختلف المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاستهلاك العائلي وسلوك المستهلك.

لذلك ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مباحث أساسية كالتالي:

المبحث الأول: إدراج المفاهيم المتعلقة بالاستهلاك العائلي وأنواعه وسلوك المستهلك.

المبحث الثاني: محددات الاستهلاك العائلي.

المبحث الثالث: النظريات الخاصة بالاستهلاك العائلي.

المبحث الأول: الاستهلاك

يعتبر الاستهلاك أحد المفاهيم الأساسية التي يتناولها علم الاقتصاد وحلقة مهمة في سلسلة النشاط الاقتصادي، وقد تعرض مختلف الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم إلى هذا المفهوم بجوانبه المتعددة، وتميزت مفاهيمه الاقتصادية بالتطور، كما يعتبر الاستهلاك العائلي فعل أساسي في الحياة اليومية للأفراد ومن أهم مؤشرات الرفاهية ويستخدم في بناء مختلف السياسات الاقتصادية.

I- ماهية الاستهلاك

I-1. تعريف الاستهلاك:

- يعرف الاستهلاك على أنه الاستخدام المباشر للسلع والخدمات التي تشبع رغبات الإنسان وحاجاته، ويمثل المكونة الأخيرة من العملية الاقتصادية والذي يجسد الطلب النهائي على السلع والخدمات على هيئة طلب نهائي أو وسيط[1].
- كما يمكن القول إنه حصول الأفراد والأسر على السلع والخدمات المختلفة من أجل استخدامها استخداما نهائيا، والإنفاق الاستهلاكي هو جزء يقتطعه الأفراد من الدخل لشراء متطلباتهم الاستهلاكية المختلفة[2].
- ويعتبر كذلك إنفاق الدخل على السلع والخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة كاستهلاك المواد الغذائية.[3]
- كما يتحدد الاستهلاك بالدخل فالعلاقة بينهما علاقة اقتصادية كلية، أي أنه إذا ارتفع الدخل الكلي فإن الاستهلاك سوف يرتفع والعكس صحيح، ولكن ليس بالضرورة بنفس المبلغ[4].
- الاستهلاك هو عملية شراء واستخدام المنتج، ثم التخلص من الفائض، والاستهلاك النهائي ينطوي على الاستخدام أو التمتع بالمنتجات(السلع/الخدمات) لتلبية هذه الأغراض التي لا شيء مناسب يخرج منها لتلبية المزيد من الاحتياجات[5].

I- 2. أنواع الاستهلاك:

لتحديد أنواع الاستهلاك يمكن الاعتماد على عدة معايير وهي كالتالي:

I-2-1. حسب الغرض من الاستهلاك: حيث يقسم الاستهلاك إلى نوعين:

---

[1] د. عبد الستار إبراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 31.

[2] د.أ. احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 85.

[3] د. مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص127.

[4] R.K. Ayeni, K.F. Akeju, econometric modeling of income-consumption relationship: evidence from Nigeria, British journal of economics (1980-2014), management and trade 16(2):1-15, article no. bjemt26967, 2017, p2.

[5] Khaled Ibn Abdul-Rahman Al-Jeraisy, consumer behavior (An analytical of the Saudi family's purchase decisions), 3rd edition, kingfahd national library cataloging-in-publication data, Saudi Arabia, 2008, p43.

- الاستهلاك الوسيط(الإنتاجي): يعرف على أنه عبارة عن مجموع السلع (من غير سلع التجهيز) والخدمات الإنتاجية المنتجة أو المستوردة المستخدمة من قبل وحدات الإنتاج أثناء عملية الإنتاج في الفترة محل الدراسة.
- الاستهلاك النهائي: فهو عبارة عن مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والآني لحاجات الأعوان غير الإنتاجية، ويقسم الاستهلاك النهائي إلى استهلاك عائلي واستهلاك خاص.

I-2-2. حسب نوعية الشيء المستهلك: يقسم الاستهلاك وفقا لهذا المعيار إلى:

- الاستهلاك السلعي: يعرف على أنه شيء له وجود مادي.
- الاستهلاك الخدماتي: يعرف على أنه استخدام ما ليس ملموس مثل (التعليم، النقل، العلاج...الخ)[1].

I-2-3. حسب الجهة المستخدمة :يقسم الاستهلاك وفقا لهذا المعيار إلى:

- الاستهلاك الفردي أو العائلي: يعرف على أنه عملية استخدام السلع والخدمات التي يحتاجها الفرد أو ضمن عائلته بقصد إشباع الحاجات وهي متعددة ومتجددة وفقا لتطور الحياة والمجتمع الذي يعيش فيه.
- الاستهلاك العام أو الجماعي: يتضمن مجمل الخدمات الاستهلاكية كالتعليم والأمن وغيرها عن طريق تحقيق إشباع حاجات استهلاكية هامة بأقل قدر ممكن من الموارد مع الحصول على أكبر قدر من الإشباع.

I-2-4. حسب مصدر السلع والخدمات المستهلكة :يقسم الاستهلاك إلى نوعين:

- الاستهلاك السوقي: يعرف على أنه استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات المستهلك ويكون مصدر هذه السلع والخدمات من السوق ضمن عملية التبادل.
- الاستهلاك الذاتي: فهو يتمثل في استخدام السلع والخدمات الذي تقوم به الوحدات الإنتاجية نفسها، كما يحدث للمزارع مثلا، قصد تلبية حاجاته.[2]

I-3. أنواع السلع:

أولا: السلع الاستهلاكية:

النوع الأول: السلع وحيدة الاستعمال، أي التي يستخدمها المستهلك مرة واحدة فقط كالمواد الغذائية والمشروبات، حيث ينتهي وجودها بمجرد استهلاكها.

النوع الثاني: السلع المعمرة وهي التي تستخدم عدة مرات ولفترات طويلة مثل المباني والسيارات...إلخ.

النوع الثالث: السلع النصف معمرة والتي تستعمل لأكثر من مرة ولكن لفترة قصيرة مثل أدوات التنظيف والتجميل.

[1] د. قادة قاسم، د. عبد المجيد قدي، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص 64-65.

[2] د. عبد الستار إبراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص21.

ثانيا: السلع الرأسمالية: وهي التي تتكون من المعدات والآلات والإنشاءات...إلخ.[1]

II–دالة الاستهلاك :

II –1. دالة الاستهلاك

هي الدالة التي تعكس العلاقة بين الاستهلاك والعامل أو العوامل التي تحدده أو تؤثر عليه.

والعلاقة الدالية يمكن التعبير عنها بصيغة معادلة رياضية يمكن قياسها، وأبسط صورة لدالة الاستهلاك هي:

$$f(y) = c$$

أي أن الاستهلاك هو دالة في الدخل وأن العلاقة بين الاستهلاك والدخل هي علاقة رياضية.

كما يمكن كتابة دالة الاستهلاك بصورة ثانية على النحو التالي: $c = a + by_d$

c: الاستهلاك،

y_d: الدخل،

$b(MPC)$: ميل العلاقة أو الميل الحدي للاستهلاك،

a : الاستهلاك المستقل أو التلقائي الذي لا يتغير بتغير الدخل،

by_d: الاستهلاك التبعي الذي يتغير بتغير الدخل.

وهي دالة خطية، إلا أن الدالة غير خطية أكثر صدقا في تصوير العلاقة بين الاستهلاك والدخل.

II –2. اشتقاق دالة الاستهلاك

حتى يمكن اشتقاق دالة الاستهلاك يجب أن نميز بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك

II–2–2. الميل المتوسط للاستهلاك(APC):

هو نسبة ما ينفق على الاستهلاك عند حجم معين في الدخل ويمكن التعبير عنه بالعلاقة:[2] $APC = \frac{C}{Y_d}$.

II–2–2. الميل الحدي للاستهلاك(MPC):

يعرف بأنه مقدار التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل، كما يمكن القول أنه كل زيادة في الدخل بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك ولكن بقيمة أقل، ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية:

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d} = b$$[3]

[1] أ.د. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص93.

[2] د. عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2010، ص115.

[3] د. محمود حسين الوادي، د. كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 94.

$$0 < MPC < 1$$

لو أخدنا دالة الاستهلاك $c = a + by_d$ نستطيع أن نرسمها كما في الشكل التالي:

الشكل (1-1): منحنى دالة الاستهلاك

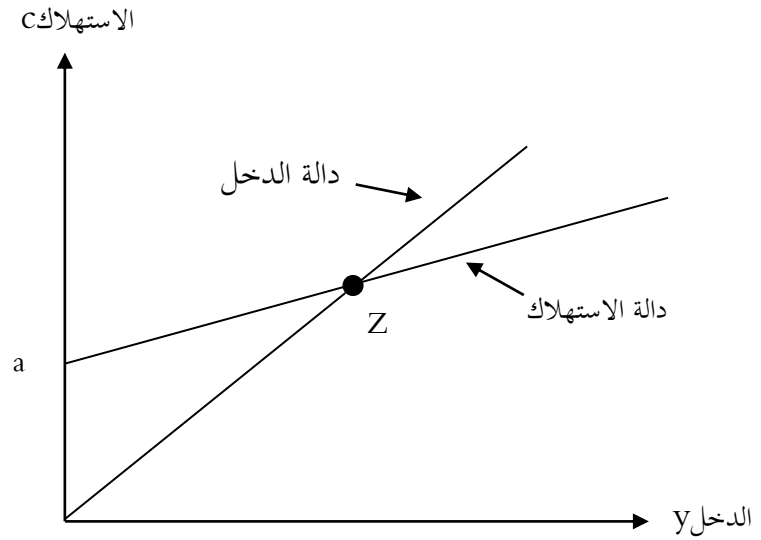

المصدر: د. عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص117.

نلاحظ على دالة الاستهلاك ما يلي:

أ) هناك علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك.

ب) الاستهلاك قسمين: قسم يعتمد على الدخل (bY_d) وقسم مستقل عن الدخل.

ج) عند النقطة(z) يتساوى الدخل مع الاستهلاك، ويكون:

الميل الحدي للاستهلاك = الميل المتوسط للاستهلاك

د) قبل النقطة(z) يكون الادخار سالب، وعند النقطة(z) يكون الادخار يساوي صفر وبعدها يكون الادخار موجب.

هـ) الميل الحدي للاستهلاك أكبر من صفر وأقل من واحد صحيح[1].

✓ العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك(MPC) والميل المتوسط للاستهلاك (APC):

لدينا دالة الاستهلاك: $C = a + bY_d$

[1] د. عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص117.

الميل الحدي للاستهلاك: $$Mpc = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d} = b$$

الميل المتوسط للاستهلاك: $$Apc = \frac{C}{Y_d} = \frac{a+bY_d}{Y_d}$$

$$= \frac{a}{Y_d} + \frac{bY_d}{Y_d}$$

$$= \frac{a}{Y_d} + b$$

$$Apc = \frac{a}{Y_d} + Mpc$$

- وهذا يعني أن APC أكبر من MPC بالمقدار ($\frac{a}{Y_d}$) وهو مقدار موجب.
- ومع زيادة الدخل تقل قيمة المقدار ($\frac{a}{Y_d}$)، وبالتالي يقل APC مع زيادة الدخل، والعكس صحيح.
- وهذا يعني أن APC يرتبط عكسيا مع الدخل ولا يكون ثابت ولذا تكون نسبة الاستهلاك إلى الدخل غير ثابتة، أي أن دالة الاستهلاك تكون غير تناسبية في الأجل القصير[1].

✓ إن تمثيل العلاقة بين الاستهلاك والدخل بدالة خطية يعني ضمنا أن الميل الحدي للاستهلاك MPC يظل ثابتا ويساوي b مهما تغير الدخل، لكن هذا لا يتماشى مع الواقع لأن نسبة الزيادة في الاستهلاك (Δc) إلى الزيادة في الدخل (Δy_d) تتناقص عمليا كلما ارتفع مستوى الدخل.

لهذا لابد أن يكون الخط البياني لدالة الاستهلاك على شكل منحنى يرتفع إلى الأعلى ويتناقص ميل مماسه كلما ازداد الدخل، ونعبر عن ذلك بأن المشتق الأول لدالة الاستهلاك ($\frac{dc}{dy_d}$) غير سالب وأما المشتق الثاني ($\frac{d^2c}{dy^2_d}$) فسالب، ولما كان المشتق الأول لدالة الاستهلاك يساوي MPC فسيكون غير سالب من جهة وأقل من الواحد من جهة ثانية.

ولهذا يمكن أن نكتب العلاقتين الآتيتين:

$$0 \leq \frac{dc}{dy_d} \leq 1$$

$$\frac{\mathrm{d^2c}}{\mathrm{dy^2_d}} < 0$$

ويظهر الخط البياني لدالة الاستهلاك غير الخطية كما في الشكل:[2]

[1] د. مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص115.

[2] د.أ. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص90.

الشكل (1-2): الخط البياني لدالة الاستهلاك غير الخطية

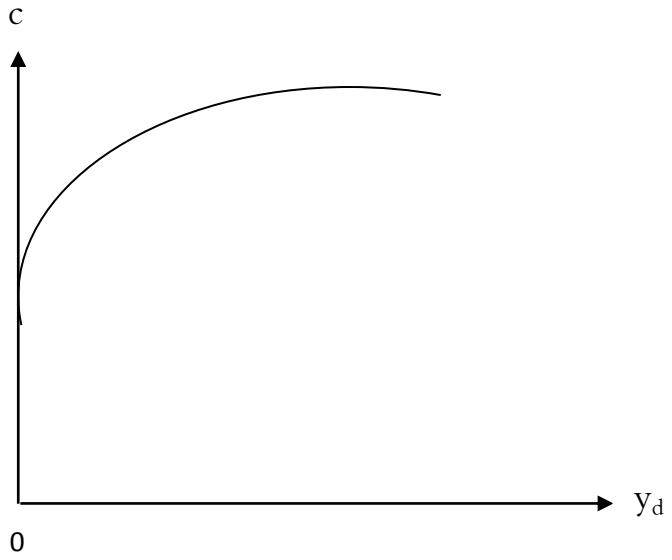

المصدر: د.أ. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص90.

III –الاستهلاك العائلي

III –1. تعريف المستهلك:

- المستهلك هو "كل شخص طبيعي أو معنوي يستعمل سلعة أو خدمة". [1]

- يطلق مفهوم المستهلك على الشخص الذي يشتري، أو لديه القدرة على شراء السلع والخدمات المعروضة للبيع، والذي يهدف من ذلك إلى إشباع الحاجات والرغبات الشخصية أو العائلية، وعليه فإن كل شخص يعتبر مستهلكا إذا كان دافعه الأساسي في ذلك إشباع حاجاته ورغباته حسب ما هو متاح ومتوفر من ناحية، وحسب إمكانياته وقدراته الشرائية من ناحية أخرى.[2]

- يشير مصطلح المستهلك إلى نوعين من الوحدات الاستهلاكية والمستهلك النهائي والمستهلك التنظيمي، ويختلف المستهلك النهائي (فرد أو أسرة) عن المستهلك التنظيمي (منظمة تجارية أو وكالة حكومية ومنظمة غير ربحية) من حيث السلوك والعوامل المؤثرة فيه.

- المستهلك النهائي: باعتباره النوع الأول من الوحدات الاستهلاكية، والمستهلك النهائي هو أي فرد يشتري سلعًا أو خدمات إما لاستخدامه الشخصي أو لاستخدام أسرته.

[1] د. محمد إبراهيم عبيدات، سلوك المستهلك: مدخل استراتيجي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنضر والتوزيع، الأردن، 2004، ص65.

[2] د. إياد عبد الفتاح النسور، د. مبارك بن فهيد القحطاني، سلوك المستهلك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص3.

- المستهلك التنظيمي: المستهلك التنظيمي يشمل الشركات التجارية والصناعية والزراعية والجهات الحكومية والمؤسسات غير الهادفة للربح، وتحتاج هذه المنظمات والمؤسسات إلى السلع والخدمات التي تمكنها من أداء وظائفها وتحقيق أهدافها التنظيمية.[1]

III –2. تعريف الاستهلاك العائلي:

- يمكن النظر إلى الاستهلاك العائلي من عدة وجهات نظر مختلفة، فمن ناحية الاقتصاد الكلي، يمكن للمحاسبة الوطنية أن تحلل تدفقات السلع والخدمات المتاحة للمستهلك خلال فترة زمنية معينة واستخدام المعطيات الكلية، أما من ناحية الاقتصاد الجزئي فإن تدفقات السلع والخدمات المستهلكة تؤخذ على أساس أولويتها في مخطط الإنفاق الأسري.

ومن أهم التعاريف للاستهلاك العائلي هو ذلك الذي يعتمد عليه في مسوحات ميزانية الأسرة والذي يسمى بالاستهلاك النهائي للأسر ويشمل ما يلي:

- السلع والخدمات التي تشتريها الأسرة نقدا لغرض الاستهلاك.
- السلع التي تنتج وتستهلك من قبل الأسرة نفسها، ويتضمن ذلك القيمة الإيجارية للمساكن المشغولة من قبل الأسر التي تمتلكها.
- السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسرة كمداخيل عينية.[2]

- يعرفه بعض الاقتصاديين على أنه مجموع المواد والخدمات التي تمولها الأسرة من دخلها، في حين يرى البعض الآخر أن هذا التعريف قاصر في شموليته، إذ يتضمن الاستهلاك الأسري إضافة إلى ذلك كل السلع والخدمات التي تتحصل عليها الأسرة مجانا أو بأسعار منخفضة، كخدمات القطاع الصحي وخدمات التعليم والنقل.[3]

III –3. تعريف سلوك المستهلك:

توجد تعاريف عديدة لسلوك المستهلك نظرا للاهتمام الكبير به ونذكر البعض منها:

- عرف (Howard) سلوك المستهلك بأنه "التصرفات التي يتبعها الأفراد بصورة مباشرة للحصول على السلع والخدمات الاقتصادية واستعمالها بما في ذلك الإجراءات التي تسبق هذه التصرفات وتحددها".[4]

---

[1] Khaled Ibn Abdul-Rahman Al-Jeraisy, consumer behavior (An analytical of the Saudi family's purchase decisions), ibid, p 43-44.

[2] د. أموري هادي كاظم، د. سعيد عوض المعلم، تقدير وتحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال أنجل ومنظومات الطلب، دار المناهج، عمان، 2001، ص8-9.

[3] د. ناظم محمد نوري الشمري، مدخل في علم الاقتصاد، الطبعة الثالثة، دار الزهران، عمان، 2006، ص23.

[4] د. حميد الطائي وآخرون، التسويق الحديث مدخل شامل، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص113.

- عرف (Walters and Paul) سلوك المستهلك بأنه العملية التي يقرر الأفراد بموجبها ما إذا كانوا سيشترون السلع والخدمات وماذا ومتى وأين وكيف ومن يشترون السلع والخدمات، يشمل سلوك المستهلك كلاً من النشاط العقلي والبدني الضروري لاتخاذ القرارات في السوق.[1]

- يمكن تعريفه على أنه: "دراسة العمليات التي ينطوي عليها الأمر عندما يحصل المستهلكون على السلع والخدمات والأنشطة والأفكار ويستهلكونها من أجل تلبية احتياجاتهم ورغباتهم"[2].

- كما يعرف أيضا:" يتضمن سلوك المستهلك الأفكار والمشاعر التي يمر بها الناس والإجراءات التي يؤدونها في عمليات الاستهلاك. كما يشمل جميع الأشياء الموجودة في البيئة التي تؤثر على هذه الأفكار والمشاعر والأفعال.[3]

III –4. تعريف الإنفاق الاستهلاكي:

إن الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر (المعروف أيضًا باسم الاستهلاك الخاص) هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات، بما في ذلك المنتجات المعمرة (مثل السيارات وغسالات الملابس وأجهزة الكمبيوتر المنزلية)، التي يتم شراؤها من قبل الأسر، وكذلك المدفوعات والرسوم للحكومات للحصول على تصاريح وتراخيص، يستبعد شراء المساكن، ولكنه يشمل الإيجار المحتسب للمساكن التي يشغلها مالكوها. يتغير نمط الإنفاق بمرور الوقت نتيجة للتغيرات في دخل الأسرة والذوق والتفضيلات والضرائب والإعانات والأسعار النسبية.[4]

الإنفاق الاستهلاكي هو الإنفاق الذي تتكبده الأسرة على الاستهلاك المحلي خلال الفترة المرجعية، أي هو إجمالي القيم النقدية لاستهلاك مجموعات مختلفة من العناصر (السلع والخدمات).[5]

IV–5. محددات السلوك الإنفاقي للمستهلك:

توجد عدة محددات تؤثر على سلوك إنفاق المستهلك، ويمكن تصنيفها إلى عدة عوامل منها ما هو قابل للقياس أي كمية منها الدخل وأسعار السلع، ومنها غير قابلة للقياس كالعوامل النفسية، التقاليد وأذواق المستهلكين وغيرها، وفيما يلي سنعرض هذه العوامل على النحو التالي:

---

[1] Blaise Waguespack, Michael R. Hyman, consumer behavior: still normative after all these years, in Advances in Marketing (SWMA Conference Proceedings) (McKee, et al., eds.), Baton Rouge, LA: Louisiana State University, 29-35.), 1993, p3.

[2] Hayder Noel, consumer bihaviour, AVA bublishing SA, Switzerland, 2009, p11.

[3] J. Paul Peter, Jerry C. Olson, consumer behavior and marketing strategy, ninth edition, Published by McGraw-Hill/Irwin, 2010, P5.

[4] Christiana Osei Bonsu, Paul-Francois Muzindutsi, macroeconomic determinants of household consumption expenditure in Ghana (1961-2013): a multivariante cointegration approach, international journal of economics and financial issues, vol 7, issue 4, 2017, 737-745, p 737. (available at http: www.econjournals.com)

[5] S. Ray, household consumer expenditure and employment-unemployment situation in India, National Sample Survey Organisation Ministry of Statistics & Programme Implementation Government of India, 2001, report no.481(57/1.0/1), p3.

عوامل موضوعية(اقتصادية):

- ✓ توزيع الدخل:

يؤثر توزيع الدخل في مستوى الاستهلاك الكلي إذا كان مستلموا الدخل ليس لديهم نفس الميول المتوسطة للاستهلاك.

- ✓ حجم المخزون من الأصول:

من خلال تدفقات المدخرات تضيف العائلات لمخزونها من الأصول (ثرواتها) وبدورها تزيد الثروات المتزايدة من قدرتها على الاستهلاك، ويتبع ذلك أن المدخرات السنوية، مع بقاء الأشياء على حالها، تزيد من مخزون الأصول للعائلات وتنتقل دالة الاستهلاك الكلية لأعلى.

- ✓ سعر الفائدة:

عندما ترتفع يقل الاستهلاك لأن الناس يميلون إلى الادخار للحصول على الفائدة المرتفعة، أي تؤثر في الاستهلاك عن طريق تغير تكلفة الاقتراض، أو القيمة الجارية للثروة.[1]

عوامل خارجية:

- ✓ الثقافة:

ويعود هذا العامل إلى المعتقدات والقيم التي يشترك هذا المستهلك فيها مع المجتمع الذي يعيش فيه، فيؤمن بها ويكون لها تأثير في سلوكه الشرائي.

- ✓ الجماعات المرجعية:

مثل الأصدقاء والجمعيات، وفي معظم الأحيان يتأثر بها نتيجة انتمائه لها.

- ✓ الطبقات الاجتماعية والعائلة:

وهي موجودة في كل مجتمع، حيث تقسم المجتمعات إلى طبقات حسب مستويات معيشة أفرادها، وهذه الطبقات تؤثر في سلوك المستهلك من حيث الطبقة التي ينتمي إليها وخصائصها. وتؤثر العائلة في سلوك الأفراد بسبب التربية والتأسيس الذي تم ضمن هذه العائلة.

- ✓ وسائل التسويق:

تتمثل هذه الوسائل في الإعلانات، الهدايا وكل المغريات التسويقية التي تعتبر من المؤثرات الأساسية في سلوك المستهلك.[2]

---

[1] يوجين ديوليو، ترجمة: د. محمد رضا العدل، د. حمدي رضوان عبد العزيز، سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1974، ص70.

[2] د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، سلوك المستهلك «دراسة تحليلية للقرارات الشرائية للأسرة السعودية، الطبعة الثالثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، ص48-49.

عوامل نفسية:

وهي تأتي من داخل المستهلك عبارة عن أفكار ومشاعر شخصية، بما في ذلك الدوافع والإدراك والتعلم، تصف هذه التأثيرات الطرق التي يتفاعل بها المستهلكون مع العالم من حولهم، وجمع المعلومات وتحليلها، وصياغة الأفكار والآراء، واتخاذ الإجراءات.

✓ الدوافع:

يعمل الدافع كقوة ناشئة داخل المستهلكين تنشط سلوكيات معينة، والدافع هو الحاجة المستمرة التي تثير وتحفز الأهداف طويلة الأجل داخل المستهلك.

✓ الإدراك:

هو تمثيل لكيفية قيام المستهلك بمعالجة المعلومات وتفسيرها، يمكن وصف الإدراك بأنه الطريقة التي يرى بها المستهلكون العالم من حولهم (العالم الذي يتضمن المنتجات والخدمات).[1]

يعني الإدراك عملية فهم البيئة المحيطة بالإنسان وإعطائها معنى، أي هو ملاحظة الفرد لشيء، علاقة حدث معين من خلال حواسه.[2]

✓ التعلم:

هو عملية تغير في استجابات الفرد نتيجة للخبرة أو التدريب أي هو تغير في السلوك نتيجة خبرات سابقة. ويرى آخرون أن التعلم هو كل الإجراءات التي يتم بواسطتها إما تعديل أنماط سلوكية حالية أو تطوير أنماط جديدة.

✓ الشخصية:

يمكن تعريف الشخصية على أنها مركب مترابط من السلوكيات وردود الأفعال نحو أحداث الحياة المختلفة. وهي مركب معقد يتكون من مجموعة من الصفات الثابتة غير الملموسة والمتفاعلة مع بعضها والتي تحدد استجابتنا للأشياء والمواقف في العالم المحيط أي استجابتنا للمواقف الاستهلاكية المختلفة.[3]

[1] Lake Laoura, Consumer behavior for dummies, Indianapolis: wiley publishing.inc, India, 2009, p12-13.

[2] د. محمد صالح المؤذن، سلوك المستهلك، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 80.

[3] د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، سلوك المستهلك "دراسة تحليلية للقرارات الشرائية للأسرة السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 204، ص219.

III-6. النظريات المفسرة لسلوك المستهلك:

تهتم نظرية سلوك المستهلك بكيفية إنفاقه لدخله المحدود على مختلف السلع والخدمات وفقا للأثمان السائدة في السوق.

وقد اعتمد الاقتصاديون في دراسة سلوك المستهلك بإتباع إحدى الطريقتين حيث الطريقة الأولى تسمى بطريقة مارشال أو بتحليل المنفعة الحدية وتقوم على أساس افتراض القدرة على قياس المنفعة كما تطرح تصوراتها على أساس عالم من السلعة الواحدة، أما الطريقة الثانية فهي الطريقة الحدية أو أسلوب منحنيات السواء وهي لا تعتمد على قابلية المنفعة للقياس وتقييم تحليلها على أساس علاقات مختلفة بين سلعتين.[1]

III-6-1نظرية المنفعة الحدية:

تحاول نظرية المنفعة بيان سلوك المستهلك والكيفية التي يصل بها إلى توازن معين، ويمكن تعريف المنفعة كما يلي: تعرف بأنها شعور داخلي يكتسبه الفرد نتيجة استهلاكه لسلعة أو خدمة معينة أي هي مقدار الإشباع أو الاستمتاع الذي يحصل عليه من استهلاكها.

كما عرفها الفيلسوف الانجليزي بنثام Jerem Bentham المنفعة بأنها قوة خفية في الأشياء تستطيع أن تخلق الإشباع، وسعادة الفرد هي المجموع الكلي للإشباعات المختلفة التي يحصل عليها.[2]

وتعني أيضا بأنها قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع حاجة بشرية في لحظة معينة وفي وقت معين، وأنه كلما زادت شدة الحاجة التي يرغب الإنسان لإشباعها، زادت بذلك قدرة السلعة على تحقيق هذا الإشباع.

ويمكننا التمييز بين نوعين من المنفعة وهما المنفعة الكلية والمنفعة الحدية، فالمنفعة الكلية تعرف على أنها المنفعة التي يحصل عليها المستهلك جراء استهلاكه لكمية معينة من سلعة ما وفي فترة زمنية معينة، والمنفعة تتزايد مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من سلعة ولكن بمعدل متناقص إلى أن تبلغ أقصى حد لها بعدها تبدأ في التناقص المطلق، والشكل البياني الآتي يبين سلوك منحنى المنفعة الكلية [3]

[1] د. عزت قناوي، د. نيرة سليمان، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص152.

[2] د. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الإقتصاد "التحليل الوحدي"، مؤسسة شبابا الجامعة، جامعة الإسكندرية، 2009، ص185.

[3] د. محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص99.

الشكل (1-3): سلوك منحنى المنفعة الكلية

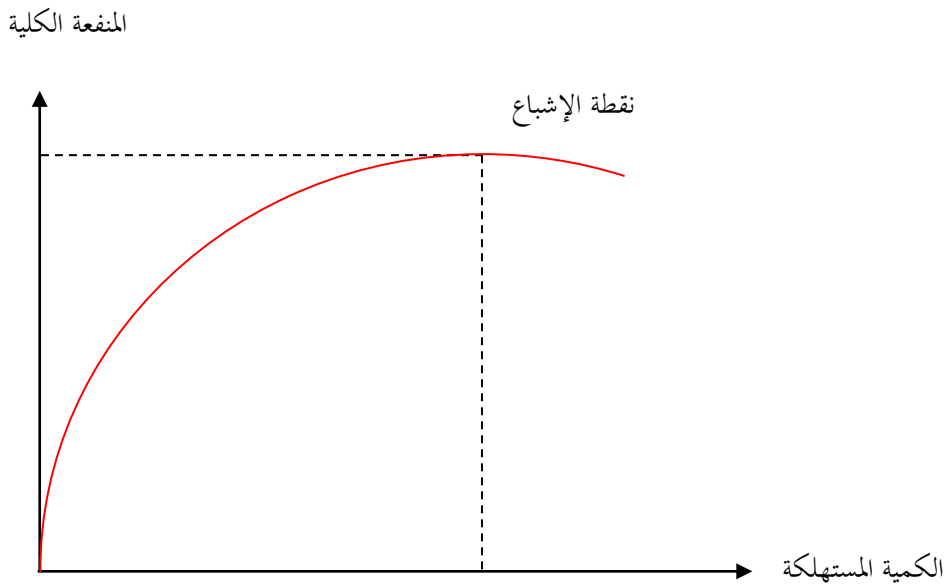

المصدر: د. محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، مرجع سبق ذكره، ص100.

أولا: افتراضات نظرية المنفعة الحدية:

من أهم الافتراضات التي استندت إليها نظرية المنفعة الحدية لكي تصح مقولاتها وتستوي الأفكار التي توصلت إليها:

- ✓ الافتراض الأول: مبدأ العقلانية أو السلوك الرشيد للمستهلك: بمعنى أن تصرفات المستهلك وقراراته لابد أن تكون منطقية وعقلانية ومنسجمة مع سعيه لتحقيق مصالحه، من خلال تعظيم منفعته الكلية في حدود إمكانياته، ويمكننا هذا الافتراض من التنبؤ المشروط بسلوك المستهلك وتفسيره.
- ✓ الافتراض الثاني: إمكانية القياس الكمي للمنفعة: أي استطاعة المستهلك القياس العددي لكمية المنفعة المكتسبة أو التي يحصل عليها من أية سلعة أو خدمة.
- ✓ الافتراض الثالث: ثبات المنفعة الحدية للنقود: بمعنى أن تكون أهمية أو منفعة الوحدة الواحدة من النقود لدى المستهلك ثابتة أثناء فترة التحليل المدروسة. وتظهر أهمية هذا الافتراض خاصة عندما تستخدم وحدات النقود كمقياس للقيمة.

وعلى الرغم من أهمية هذا الافتراض في تسهيل التحليل، إلا أنه غير صحيح فعندما ينفق المستهلك جزء من دخله في شراء السلع المختلفة فإن الدخل المتبقي لدى هذا المستهلك سيقل وبالتالي لا بد أن ترتفع المنفعة الحدية للنقود ولا تبقى ثابتة.

- ✓ الافتراض الرابع: المنفعة الحدية لابد وأن تؤول في النهاية إلى التناقص: إن هذا الافتراض بديهي ويستند إلى المشاهدات الواقعية المتعلقة بحاجات المستهلك. وعندما نقول إن المنفعة الحدية لابد أن تؤول في النهاية إلى التناقص

فإن هذا يشير إلى احتمال أنها في حالات معينة (استثنائية) قد تتزايد في البداية لتتناقص بعد ذلك مع المزيد من استهلاك وحدات السلعة، أو أنها قد تكون (في الحالة الطبيعية) متناقصة بصفة مستمرة منذ البداية، وهذا هو الغالب في سلوك المنفعة الحدية.

- ✓ الافتراض الخامس: المنفعة الكلية لأي مجموعة سلعية (أو لعدة وحدات من سلعة واحدة) تعتمد على كمية سلع هذه المجموعة (أو على كمية وحدات السلعة) عند الاستهلاك، ويعني هذا الافتراض أن كمية المنفعة الكلية تتناسب طردا مع كميات أو وحدات السلع المستهلكة.[1]

ثانيا: تعريف المنفعة الحدية:

تعود جذور النظرية الحدية إلى القرن التاسع عشر بفضل أعمال الرياضي دانيال برنوي وقد أوجد مصطلح المنفعة الحدية النمساوي كارل منجر (1840-1920) والبريطاني ستانلي جيفون (1835-1882). وقد أعيد النظر في تحليل المنفعة من طرق الاقتصادي وعالم الاجتماع الإيطالي فيلفريدو برنيي (1848-1923)، وهكذا انتقلت هذه النظرية من مفترضات بسيكولوجية (تحليل بمفهوم المنفعة الأصلية إلى صياغة أكثر تجريدا وأقل قابلية للمجادلة (التحليل بمفاهيم المنفعة الترتيبية)). [2]

ويمكن تعريف المنفعة الحدية بأنها الفائدة الإضافية يتم الحصول عليها من استهلاك وحدة إضافية من السلعة أو الخدمة [3] .كما يمكن تعريفها على أنها التغير في المنفعة الكلية الناجمة عن تغير في عدد وحدات الكمية المستهلكة من السلعة بمقدار وحدة واحدة في وحدة زمنية معينة، وهي تتناقص بصورة مستمرة مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة من السلعة وتصل إلى الصفر عندما يكون إشباع المستهلك من هذه السلعة قد وصل أقصاه.

$$Umg_x = \lim_{\Delta x \to \infty} \frac{\Delta U_t}{\Delta x} = \frac{\delta U_t}{\delta x}$$

ثالثا: قانون تناقص المنفعة الحدية:

ينص هذا القانون على أنه في ظل ثبات بقية العوامل فإن مقدار المنفعة التي يحصل عليها شخص من استهلاكه أو اقتنائه لوحدات متتالية من السلعة تتناقص بزيادة الوحدات المستهلكة أو المقتناة من هذه السلعة خلال فترة زمنية محددة، ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

[1] د. عابد فضيلة، د. رسلان خضور، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، 2007، ص63-68.

[2] فردريك تلون، ترجمة: وردية واشد، مدخل إلى الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص 50 ص57.

[3] John Lodewijks, Mehdi Monadjemi, microeconomic theory and contemporary issues, 1st edition, sp jain school of global management, p14. (Bookboon.com.)

الشكل (1-4): العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

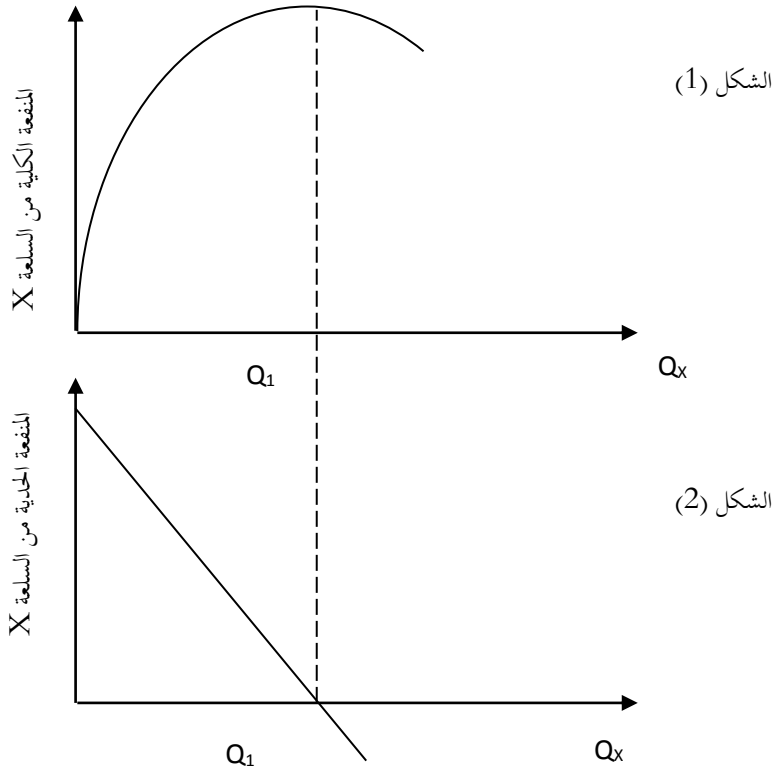

المصدر: د. طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة المستنصرية، بغداد، 2000، ص69.

من خلال الشكل نلاحظ أن المنفعة الكلية المشتقة من السلعة X تبدأ بالتزايد بصورة مستمرة مع كل زيادة في الوحدات المستهلكة من السلعة " X"، إلا أن هذه الزيادة تكون بصورة متناقصة، ويبين ذلك منحنى المنفعة الحدية الذي يتناقص بصورة تدريجية حتى يصل إلى الصفر عند الكمية (Q_1)، والتي عندها يكون المستهلك قد وصل حد الإشباع الكامل من هذه السلعة، ويكون منحنى المنفعة الكلية في أعلى نقطة له، بعد هذه النقطة يكون مردود الوحدات الإضافية من السلعة على المستهلك سلبي أي أن المنفعة الحدية سالبة، وعليه يبدأ منحنى الإشباع بالتناقص بصورة مستمرة مع كل زيادة في الوحدات الاستهلاكية من السلعة "X".[1]

رابعا: توازن المستهلك:

يقصد بتوازن المستهلك الحالة التي يصل بها المستهلك إلى أقصى إشباع ممكن من خلال توزيع دخله على مشترياته من السلع والخدمات في ظل دخله المحدود وهذا يعني أن المستهلك مقيد بعاملين: الدخل والأسعار.

ويصل المستهلك إلى وضع التوازن عندما تكون المنفعة التي يحصل عليها من إنفاقه لآخر دينار على كل السلع التي يشتريها متساوية. أو أن المستهلك يعظم منفعته عندما ينفق دخله بطريقة تتساوى فيها المنفعة التي تعود عليه من آخر دينار منفق على جميع السلع التي يشتريها وهذا الوضع يتحقق عندما يتحقق شرط التوازن:

[1] د. طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، ومرجع سبق ذكره، ص68-69.

1. تساوي المنفعة الحدية للدينار الأخير لجميع السلع:

المنفعة الحدية للدينار= المنفعة الحدية للسلعة ($Umgx$)/سعر السلعة (px).

فإذا كان المستهلك يستهلك سلعتين فإنه يصل إلى وضع التوازن عندما المنفعة الحدية للدينار الأخير تساوي:

$$\frac{Umgx_1}{px_1} = \frac{Umgx_2}{px_2} = \cdots = \frac{Umgx_n}{px_n}$$

وهذا الشرط شرط السعر.

2. الشرط الثاني يسمى شرط الدخل ويتحقق عندما يكون مجموع المبالغ المنفقة على السلع المشتراة مساويا للدخل النقدي(M) المخصص للإنفاق خلال فترة زمنية محددة. [1]

$$M = Qx.Px + Qy.Py + \cdots + Qn.Pn$$

III-6-2. نظرية منحنيات السواء:

يعود الفضل في اكتشاف نظرية منحنيات السواء إلى الاقتصادي الإيطالي (باريتوPareto)، أكد بأن التحديد العددي أو القياس الكمي للمنفعة ليس ضروريا، إذ يكفي في الواقع أن نفترض بأن المستهلك يقوم بترتيب منافع السلع أو مجموعات السلع وفق "سلم أولوية ذاتي"، وتمت بلورتها كمدخل ترتيبي لدراسة سلوك المستهلك من قبل (هيكس وآلن Allen). [2]

أولا: الافتراضات التي يقوم عليها تحليل منحنيات السواء:

1. افتراض رشد المستهلك: المستهلك الرشيد هو المستهلك الذي يكون قادرا على إنفاق دخله النقدي بشراء السلع والخدمات المختلفة بحيث يكون قد عظم الإشباع المستمد من هذا الإنفاق، أي أنه كلما زادت الكمية المستهلكة كلما زادت بالتبعية مستوى الإشباع المستمد منها والعكس صحيح.
2. افتراض القياس الترتيبي للإشباع: بمعنى أن المستهلك قادر على ترتيب السلع أو المجموعات السلعية المتاحة أمامه والتي يستهلكها على أساس الإشباع المستمد من كل منها ويكون ذلك ترتيبا تنازليا.
3. افتراض أن تفضيلات المستهلك منطقية (متسقة): إذا أتيح أمام المستهلك مجموعتان سلعيتان (A) و (B) حيث أن كل منهما تحتوي على كميات مختلفة من السلعتين (D_1) (D_2)، فإذا قرر المستهلك أن المجموعة السلعية (A) أفضل من المجموعة السلعية (B)، فلا يمكن أن يقرر المستهلك في نفس الوقت أن المجموعة السلعية (A) أفضل من المجموعة السلعية (B)، لأن هذا يعني تضارب تصرفات المستهلك.

[1] نداء محمد الصوص، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص53.

[2] د. عابد فضيلة، د. رسلان خضور، التحليل الاقتصادي الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص82.

4. افتراض أن تفضيلات المستهلك متعدية: إذا أتيح أمام المستهلك ثلاث مجموعات سلعية (A)، (B) و (C) حيث أن كل منهما تحتوي على كميات مختلفة من السلع، فإذا قرر المستهلك أن المجموعة السلعية (A) أفضل من المجموعة السلعية (B)، وكذلك أن المجموعة السلعية (B) أفضل من المجموعة السلعية (C)، هذا يعني أن (A) أفضل من (B) و(B) أفضل من (C). أي أن المجموعة السلعية (A) أفضل من المجموعة السلعية (C).
5. افتراض وجود فترة زمنية محددة: لابد من تحديد عنصر الزمن، حيث أن إشباع المستهلك من استهلاك وحدات سلعة أو خدمة ما يعظم خلال فترة زمنية معينة، حتى يتم التحليل بالواقعية.[1]

ثانيا: تعريف منحنى السواء

منحنى السواء عبارة عن مجموعة من النقاط تمثل مجموعات مختلفة من السلع والخدمات، كل منها يوفر للفرد نفس مستوى المنفعة. لذلك يكون المستهلك غير مبال بين جميع مجموعات السلع المعروضة على منحنى السواء.[2]

يوضح منحنى السواء التوليفات المختلفة من سلعتين والتي تعطي درجة إشباع متساوية للمستهلك، ومنحنى السواء الأعلى يعطي مستوى أكثر من الإشباع مقارنة بمنحنى السواء الأدنى.

الشكل (1-5): منحنى السواء

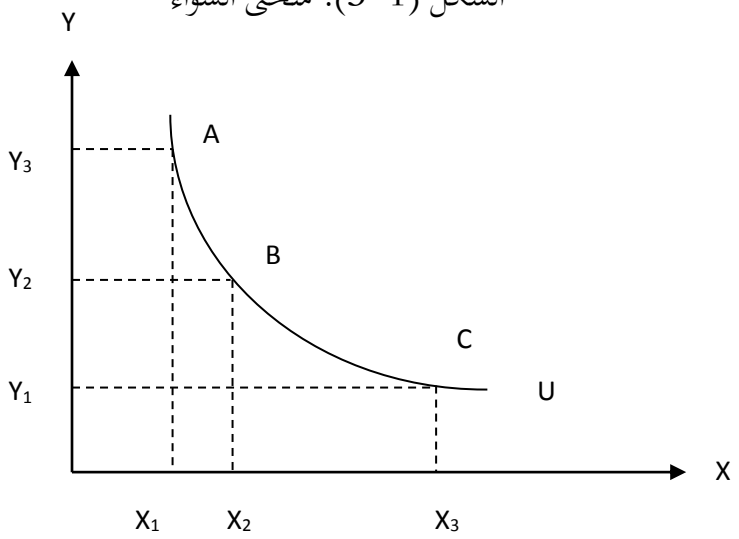

المصدر: د. عفاف عبد الجبار سعيد، د. مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص201.

إذا تحركنا على طول المنحنى إلى أسفل وباتجاه اليمين، وهو تحرك يتضمن زيادة في كمية السلعة X ونقصا في كمية السلعة Y فإن انحدار المنحنى يقل تدريجيا.

[1] د. علي عبد الوهاب نجا، د. عفاف عبد العزيز عايد، الاقتصاد الجزئي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص97-98-99.

[2] Christopher R. Thomas, S. Charles Maurice, managerial economics: foundations of business analysis and strategy, 12th edition, Published by McGraw-Hill education, 2 Penn Plaza, New York, 2016, p163.

من خلال رسم منحنى السواء يوضح لنا خاصية هامة لهذا المنحنى، يطلق عليها الاقتصاديون اسم قانون "المعدل الحدي للإحلال" (TMS). [1]

ثالثا: خريطة السواء

تتكون خريطة السواء من منحنيين أو أكثر من منحنيات السواء، ودائما يفضل أي مزيج من Xو Y على المنحنى الأعلى على التوليفات الموجودة في المنحنيات السفلية، أي كلما ارتفع منحنى السواء كلما زاد مستوى المنفعة.[2]

الشكل (1-6): خريطة السواء

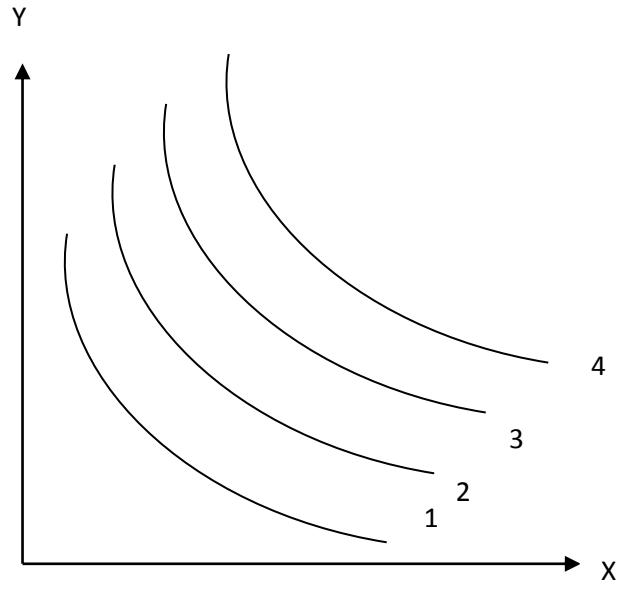

المصدر: Christopher R. Thomas, S. Charles Maurice, managerial economics: foundations of business analysis and strategy, ibid, p 167.

رابعا: المعدل الحدي للإحلال

يقيس المعدل الحدي لإحلال السلعة X محل Y مقدار الكمية التي ينبغي أن يتخلى عليها المستهلك من Y لزيادة استهلاك السلعة X بوحدة واحدة، مع البقاء على نفس درجة الإشباع (نفس منحنى السواء).

ولحساب المعدل الحدي للإحلال نتبع الطريقة التالية:

$$U = f(x, y)$$

$$U = 0 \Leftrightarrow \frac{\delta f}{\delta x} dx + \frac{\delta f}{\delta y} dy = 0$$

[1] د. عفاف عبد الجبار سعيد، د. مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص199-ص202.

[2] Christopher R. Thomas, S. Charles Maurice, managerial economics: foundations of business analysis and strategy, ibid, p 166.

$$\Leftrightarrow \frac{\delta y}{\delta x}dx = -\frac{\delta f}{\delta y}dy$$

$$\Leftrightarrow \frac{dy}{dx} = -\frac{\delta f/_{\delta x}}{\delta f/_{\delta y}} = \frac{-Umg_x}{Umg_y}$$

إذن

$$TMS_{x,y} = \frac{dy}{dx} = \frac{-Umg_x}{Umg_y}$$

ومنه

$$^{1}TMS_{x,y} = \frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{dy}{dx} = \frac{-Umg_x}{Umg_y}$$

خامسا: خط الميزانية (خط الدخل)

وهو المحل الهندسي الذي يصور مختلف إمكانات الإنفاق لدى مستهلك معين، وهو بصفة عامة عبارة عن خط مستقيم ميله سالب وثابت.

الشكل (1-7): خط الميزانية

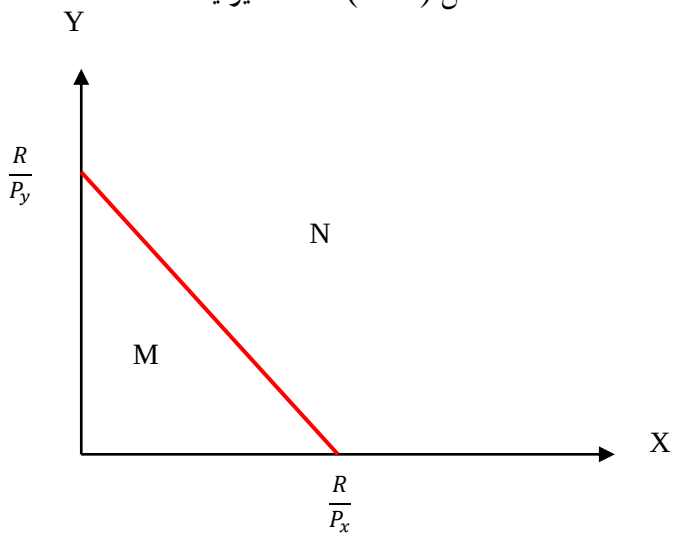

المصدر: د. عيسى خليفي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص54.

وكل نقطة على هذا الخط أو على يساره (المجال M) تحقق قيد الدخل، كما لا يمكن للمستهلك أن يختار أي نقطة تقع على يمين خط الميزانية (المجال N)، لأن ذلك يتطلب دخلا أكبر.

كما أنه إذا زاد دخل الفرد مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها (من أسعار وأذواق)، فإن خط الميزانية ينتقل إلى الأعلى وبشكل موازي للخط الأول (من R_0 إلى R_1)، أما إذا انخفض دخل الفرد مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن خط الميزانية ينتقل إلى الأسفل وبشكل موازي للخط الأول (من R_0 إلى R_2).

[1] د. عيسى خليفي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص51.

والشكل الآتي يوضح ذلك:[1]

الشكل (1-8): انتقال خط الميزانية

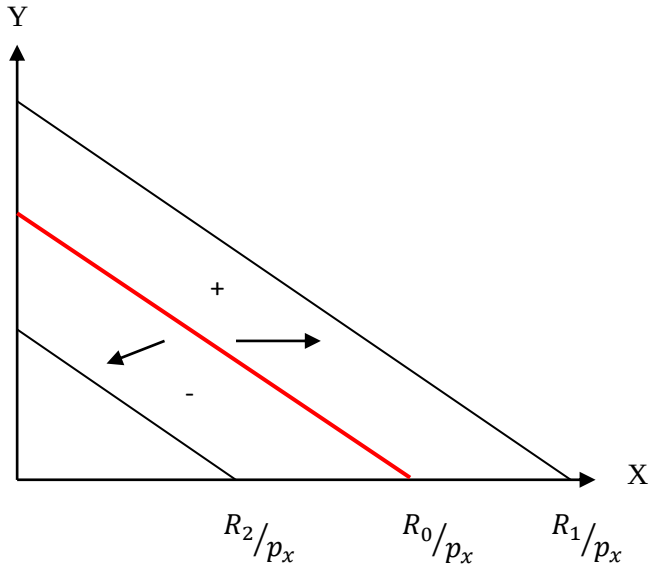

المصدر: د. عيسى خليفي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص55.

$$\mathbf{R_2 < R_0 < R_1}$$

سادسا: توازن المستهلك

يتحقق توازن المستهلك عندما تلتقي رغبات المستهلك مع قدرته على الشراء. وبمعنى آخر، يتحقق التوازن بيانيا عند نقطة التماس بين منحنى سواء المستهلك وبين خط الميزانية.

الشكل (1-9): توازن المستهلك

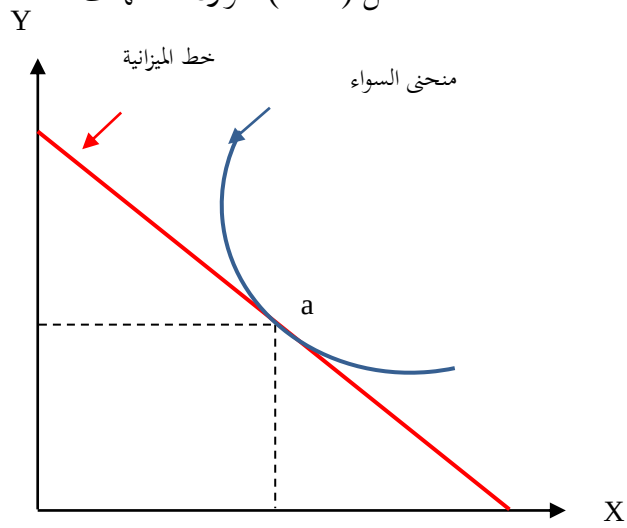

المصدر: د. محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012، ص199.

[1] د. عيسى خليفي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص54-55.

تمثل النقطة a توازن المستهلك، حيث: ميل منحنى السواء = ميل خط الميزانية للمستهلك

ولدراسة هذا التوازن نفترض أن المستهلك يخصص كل دخله لشراء السلعتين يتم تحديدهما من طرف السوق، فهو يسعى إلى تعظيم منفعته عند اقتنائه لمختلف السلع والخدمات إلا أن المستهلك مقيد بدخله المحدود من جهة وبأسعار السلع من جهة أخرى.

تعظيم المنفعة:

يمكن تمثيل مشكلة المستهلك الذي يرغب في تعظيم منفعته وفق الصيغة الرياضية الآتية:

مشكلة المستهلك $Max\ Ut = f(x,y)$

تحديد القيد $R = x.P_x + y.P_y$

وفق الشروط الآتية:

الشرط الأول $\frac{\partial Ut}{\partial x} = 0\ , \frac{\partial Ut}{\partial y} = 0$

الشرط الثاني $\frac{\partial^2 Ut}{\partial x^2} < 0\ , \frac{\partial^2 Ut}{\partial y^2} < 0$

ولأجل تحديد التوازن نستخدم طريقة مضاعف لاغرانج

لتكن لدينا دالة منفعة مستهلك ما:

$$Ut = f(x,y)$$

تحت قيد الدخل

$$R = x.P_x + y.P_y$$

ومن أجل حل هذه المشكلة رياضيا يجب كتابة دالة لاغرانج التالية:

$$G = f(x,y) + \lambda(R - x.P_x - y.P_y)$$

ومن أجل تحديد التوازن للمستهلك العقلاني نعدم المشتقات الجزئية الثلاث بالنسبة لـ x وy و λ ، حيث يعبر λ عن قيمة مضاعف لاغرانج أما اقتصاديا فهو عبارة عن المنفعة الحدية للدخل، أي بكم ستزيد المنفعة إذا زاد الدخل بوحدة واحدة ويسمى أيضا بالمنفعة الحدية للنقود، ومن أجل توضيح ذلك رياضيا نقوم بالاشتقاق الجزئي:

$$\frac{\partial G}{\partial x} = 0 \Leftrightarrow \frac{\partial f(x,y)}{\partial x} - \lambda P_x \Leftrightarrow \lambda = \frac{\frac{\partial f(x,y)}{\partial x}}{P_x}$$

$$\lambda = \frac{Umg_x}{P_x} \dots (1)$$

$$\frac{\partial G}{\partial y} = 0 \Leftrightarrow \frac{\partial f(x,y)}{\partial y} - \lambda P_y \Leftrightarrow \lambda = \frac{\frac{\partial f(x,y)}{\partial y}}{P_y}$$

$$\lambda = \frac{Umg_y}{P_y} \dots (2)$$

من (1) و (2) نستنتج

$$\lambda = \frac{Umg_x}{P_x} = \frac{Umg_y}{P_y}$$

كما أن ميل منحنى السواء هو معدل الإحلال بين السلعتين والذي يساوي المنفعة الحدية للسلعة X إلى المنفعة الحدية للسلعة Y.

معدل الإحلال الحدي= $\frac{Umg_x}{Umg_y}$

ميل خط الميزانية = السعر النسبي للسلعة X بالنسبة لـ سعر Y. [1]

ميل خط الميزانية= $-\frac{P_x}{P_y}$

إذن عند توازن المستهلك (النقطة a) يكون:

$$\frac{Umg_x}{Umg_y} = \frac{P_x}{P_y}$$

المبحث الثاني: محددات الاستهلاك العائلي

يخضع الاستهلاك إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فهو يتأثر بها ولا يمكن الاستغناء عنها نظرا لأهميتها الكبيرة في تحديد الاستهلاك العائلي وأهمها ما يلي:

I- الدخل :

الدخل هو المال الذي يتلقاه فرد أو مؤسسة، وربما عمل تجاري مقابل تقديم سلعة أو خدمة، إنه الصالح العام الذي يسمح لنا بشراء جميع السلع أي يمكننا من استهلاك شيء لا يمكننا صنعه بمفردنا.[2]

يعتبر دخل الأسرة من بين العوامل الرئيسية المحددة لرفاهية المواطنين والمؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية، أي وجود علاقة مستقرة نسبيا بين الدخل المتاح والاستهلاك.[3]

لقد قدم ملتون فريدمان رئيس المدرسة النقدية مدرسة شيكاغو تفسيرا للعلاقة بين الدخل والاستهلاك: عندما قال يتحدد الاستهلاك العائلي إلى حد كبير بالدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة طويلة في المستقبل أو الدخل الدائم،

[1] د. محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012، ص199.

[2] Danilo Dikanovic, Household budget: Impacts of incomes on consumption, Journal of Economic Development, Environment and People, Volume 7, Issue 4, (43-68), 2018, p46. (http://jedep.spiruharet.ro)

[3] Nahanga Verter and Christian Nedu Osakwe, A time series analysis of macroeconomic determinants of household spending in the era of cross-cultural dynamics: Czech Republic as a case study (1993-2012), Procedia Economics and Finance, 12(2014), p 733.

فالمواطن ينفق حسب دخله الدائم أو المستمر فإذا انخفض دخله فلن ينخفض استهلاكه ويضطر للاستدانة وبالمقابل إذا زاد الدخل لفرد ما خلال الفترة القصيرة فلن يزداد الاستهلاك وإنما يخصص للادخار.

أي يتحدد استهلاك الفرد أو العائلة بالدخل الدائم وليس الدخل الحالي وكل ما يحصل في الفترة القصيرة لا يعبر عن العلاقة بين الدخل والاستهلاك[1].

II –الادخار :

المدخل البديل لتمثيل مستوى الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد يتضمن الجزء من دخل الاقتصاد الذي لا ينفقه الأفراد على الأغراض الاستهلاكية، والذي يعبر عنه بالادخار أيا كان الاستعمال الذي وضع فيه، ودالة الادخار مرتبطة مباشرة بدالة الاستهلاك، فكلما نما الاقتصاد فإن القدر من الدخل الذي لم يستخدم للأغراض الاستهلاكية (المدخرات الشخصية لمستلمي الدخل) يمكن أن يتوقع نموا أيضا، وتتوقف السرعة التي تنمو بها المدخرات على نفس المجموعة من العوامل التي تؤثر على مستوى الإنفاق الاستهلاكي.[2].

ويمكن توضيح العلاقة بين دالتي الاستهلاك والادخار بالرسم التالي:

الشكل (1-10): طبيعة العلاقة بين الاستهلاك والادخار

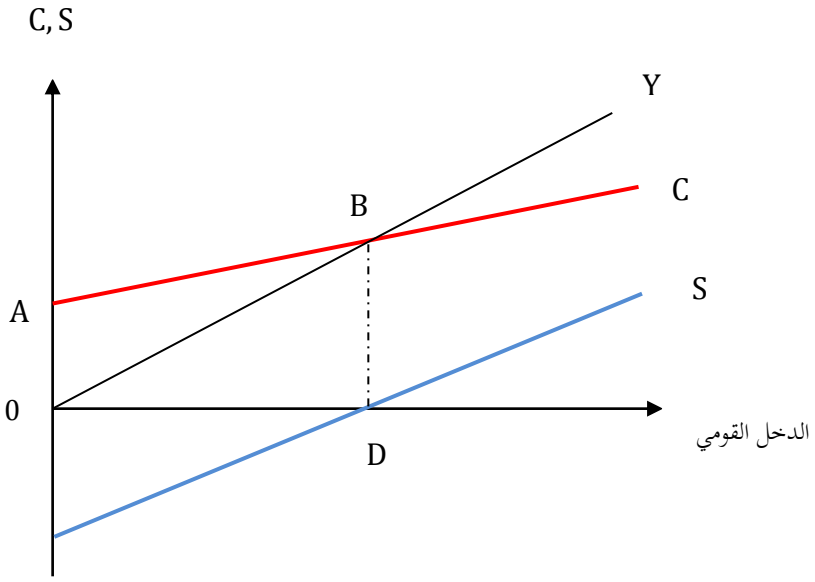

المصدر: د. محمود حسين الوادي، د. كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص98.

[1] علي كنعان، الاستهلاك والتنمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص8.

[2] د. كامل بكري، د. إيمان محمد محب زكي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص72 .

يلاحظ من الرسم، أنه عندما يكون الدخل القومي مساويا للصفر فإنه يوجد مستوى معين من الاستهلاك بمقدار (A)، ذلك الاستهلاك الذي اعتمد على ادخارات سابقة، مما يجعل الادخار سالبا في تلك النقطة.

عند زيادة الدخل، يلاحظ بأن الاستهلاك أكبر من الدخل المتولد، لأن هذا الأخير غير كافي لتمويل الاستهلاك حتى قبل النقطة(B)، مما يجعل الادخار سالب في جميع الأحوال (قبل النقطة (B)).

عند النقطة والتي تمثل حالة توازن (B)، نلاحظ أن الدخل يوجه كليا للاستهلاك ولا يبقى أي نصيب للادخار عند النقطة (D) الادخار يكون معدوم.

بعد النقطة (B)، نلاحظ أن الدخل يكفي للاستهلاك وما تبقى يوجه للادخار.

ومن الرسم يتضح بأن:

- الاستهلاك والادخار يعتمدان على الدخل.
- توجد علاقة وثيقة بين الاستهلاك والادخار.[1]

III – التضخم :

التضخم ظهر منذ القدم وتعددت التعاريف حوله، فحسب النظرية الكمية النقدية ترى بأن التضخم ظاهرة نقدية تعود أسباب نشأته إلى عوامل نقدية ومالية بحتة.

ترى نظرية الدخل والانفاق أن التضخم هو الزيادة في معدل الانفاق والدخل، فزيادة الانفاق النقدي وبالتالي ازدياد الدخل النقدي بسبب زيادة في ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع المتواجدة في حالة ثبات.

نظرية العرض والطلب ترى أن التضخم يكون نتيجة الخلل التوازني ما بين العرض والطلب، وعرف بعض الاقتصاديين بأن التضخم زيادة في الطلب على العرض تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.[2]

التضخم عامل يؤثر بشكل كبير على الاستهلاك بالقيمة المطلقة وأن الأسر التي تتوقع ارتفاع التضخم من المرجح أن تشتري السلع المعمرة مقارنة بالأسر التي تتوقع ثبات أو انخفاض التضخم.[3]

---

[1] د. محمود حسين الوادي، د. كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص98.

[2] طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018-2019، ص17.

[3] Ekaterina Arapova, determinants of household final consumption expenditures in Asian countries: A panel model, 1991-2015, Applied Econometrics and International Development Vol. 18-1 (2018), p124. (http://www.usc.es/economet/journals1/aeid/aeid1818.pdf)

كما يمكن أن نقول بأن التضخم:

- أن يكون ارتفاع الأسعار مستمرا وليس مؤقتا.
- أن يشمل هذا الارتفاع شريحة واسعة من السلع والخدمات التي تهم مجمل المواطنين.

وأي ارتفاع مؤقت للأسعار أو ارتفاع يحدث لأسعار السلع والخدمات تهم شريحة محدودة من المجتمع لا يمكن اعتباره تضخما.[1]

المستوى العام للأسعار الذي هو من العوامل المهمة التي تؤثر في الاستهلاك ولتوضيح هذا نحدد الحالتين التاليتين:

أولا: إذا كان هناك ارتفاع وانخفاض في المستوى العام للأسعار الذي يصاحبه انخفاض وارتفاع متناسبين في الدخل المتاح، ففي هذه الحالة ترى الأسر أنها في وضعية مستقرة من حيث دخلها المتاح حيث أنهم ليسوا في وضعية جيدة ولا سيئة وبالتالي يفضلون الإبقاء على مستوى الاستهلاك على حاله دون تغير.

ثانيا: في هذه الحالة تكون التغيرات في المستوى العام للأسعار غير مترافقة مع تغيرات متناسبة في الدخل، أي أن هناك تغيرات في الدخل المتاح لها أثر مباشر على استهلاك الأسر، حيث أن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض في الدخل المتاح، وبالعكس فإن انخفاض الأسعار سيؤدي إلى ارتفاع في الدخل المتاح مما يكون له أثر على دالة الاستهلاك في المدى القصير .

إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار وما ينتج عنه من انخفاض القيمة الحقيقية للنقود أي تدهور القيمة الشرائية للنقود، يؤدي كل هذا إلى ارتفاع ميل الاستهلاك وبالتالي الاستهلاك الحقيقي لن يتأثر بالتغيرات في المستوى العام للأسعار إذا كان قد ألغي أثر هذه التغيرات بتغيرات متناسبة في الدخل المتاح[2].

IV - أسعار الفائدة:

إن سعر الفائدة هو ذلك الثمن المدفوع مقابل التضحية بالاستهلاك الحاضر، أي أنه ضمن الادخار ويعتقد البعض أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى الادخار ومن ثم نقص الإستهلاك ولكن ليس بالضرورة أن يكون هذا صحيحا، فقد يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تقليل الكمية الواجب ادخارها وهذا بهدف تحقيق دخل ثابت كما أن الإرتفاع في سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار بسبب نقص الطلب على القروض وزيادة الادخار الحالي وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض في قيمة الدخل، ومن ثم انخفاض الإستهلاك والادخار.[3]

[1] رانيا الشيخ طه، التضخم (أسبابه، آثاره، وسبل معالجته)، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 18، صندوق النقد الدولي، 2021، ص5.

[2] L.Fonfagne , macroéconomie, Vuibert gestion ,paris,1991, p162.

[3] زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص178.

وقدم فيشر أرفين تفسيرا للتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة الحقيقة والكيفية التي يغير بها خيارات المستهلك.

الشكل (1-11): قيد الميزانية

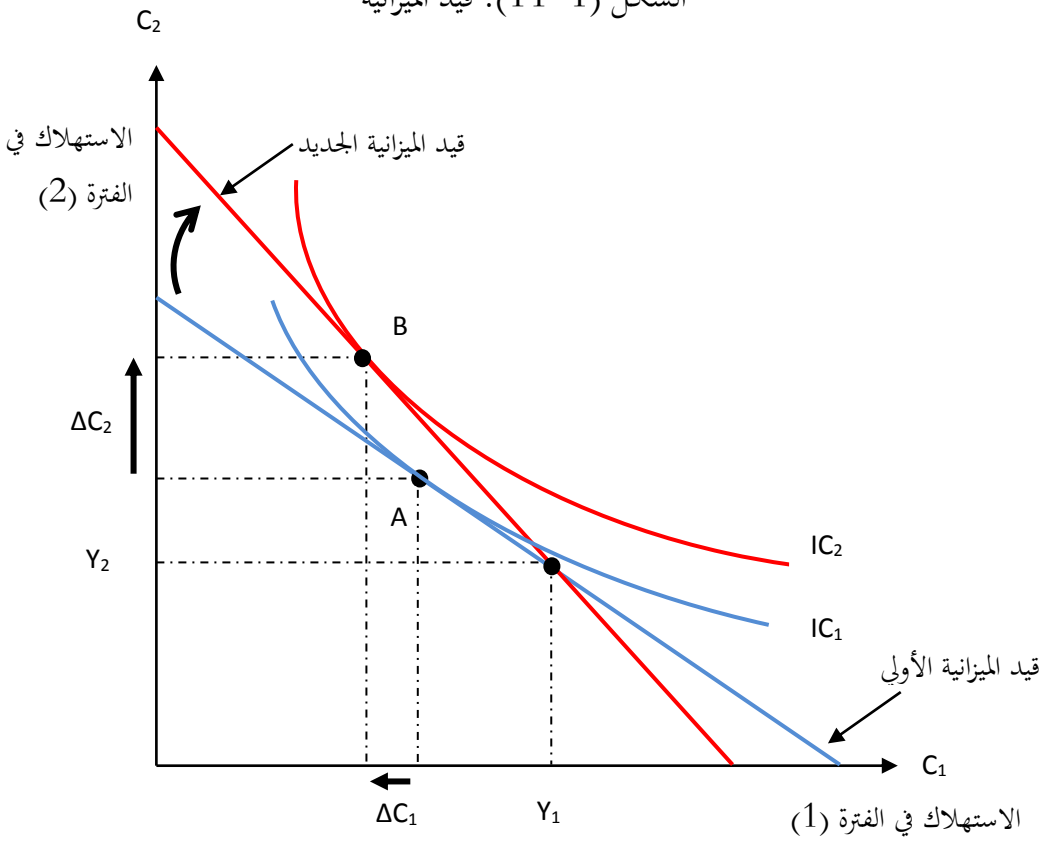

المصدر: N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, Printed in the United States of America, First Printing 2009, p507.

-يبين الشكل أن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي تؤدي إلى دوران خط ميزانية المستهلك حول النقطة(y_1,y_2)، وبالتالي يغير مقدار الاستهلاك الذي يختاره في كلتا الفترتين. هنا ينتقل المستهلك من النقطة A إلى النقطة B.

-ومن خلال منحنيي السواء المبينين في الشكل فإن الاستهلاك ينخفض في الفترة الأولى ويرتفع في الفترة الثانية، كما يحلل الاقتصاديون أن تأثير الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي على الاستهلاك إلى تأثيرين: تأثير الدخل وتأثير الإحلال.

-تأثير الدخل هو التغير في الاستهلاك الذي ينتج عنه الانتقال إلى منحنى سواء أعلى، نظرًا لأن المستهلك هو مدخر وليس مقترضًا (كما يتضح أن استهلاك الفترة الأولى أقل من دخل الفترة الأولى)، فإن الزيادة في سعر الفائدة تجعله أفضل حالًا، إذا كان كل من الاستهلاك في الفترة الأولى والاستهلاك في الفترة الثانية سلعتين عاديتين، فسيريد المستهلك تقسيم هذا التحسن خلال كلتا الفترتين.

-يميل تأثير الدخل هذا إلى جعل المستهلك يريد المزيد من الاستهلاك في كلتا الفترتين.

-تأثير الإحلال هو التغيير في الاستهلاك الناتج عن التغير في السعر النسبي للاستهلاك في الفترتين. على وجه الخصوص، يصبح الاستهلاك في الفترة الثانية أقل تكلفة بالنسبة للاستهلاك في الفترة الأولى عندما يرتفع سعر الفائدة، أي لأن معدل الفائدة الحقيقي المكتسب على الادخار أعلى، يجب على المستهلك الآن التخلي عن استهلاك أقل في الفترة الأولى للحصول على وحدة إضافية من استهلاك الفترة الثانية، يميل تأثير الإحلال هذا إلى جعل المستهلك يختار استهلاكًا أكثر في الفترة الثانية واستهلاكًا أقل في الفترة الأولى.

-يعتمد اختيار المستهلك على كل من تأثير الدخل وتأثير الإحلال، نظرًا لأن كلا التأثيرين يعملان على زيادة كمية استهلاك الفترة الثانية، يمكننا أن نستنتج أن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي تؤدي إلى زيادة استهلاك الفترة الثانية، لكن لهذين التأثيرين تأثيران معاكسان على استهلاك الفترة الأولى، لذا فإن الزيادة في سعر الفائدة يمكن أن تخفضه أو ترفعه.

-وبالتالي، اعتمادًا على الحجم النسبي للدخل وتأثيرات الإحلال، يمكن أن تؤدي الزيادة في سعر الفائدة إلى تحفيز الادخار أو خفضه.[1]

V-الضريبة:

تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخول الأفراد المكلفين بها بالنقصان، ويتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة، فكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح، ويترتب على ذلك، أن يتأثر حجم ما يستهلكونه من سلع وخدمات من خلال أثره، أي معدل الضريبة على مستوى الأسعار.

ويتوقف أثر الضريبة على الاستهلاك على خطة الدولة في استخدام الحصيلة الضريبية، فإذا قامت الدولة بتجميد حصيلة الضريبة فإن الاستهلاك يتجه نحو الانخفاض، أما إذا استخدمت هذه السلع والخدمات، فإن نقص الاستهلاك يكون من جانب الأفراد[2].

VI-الثروة:

تدخل الثروة في كثير من الأحيان في دالة الاستهلاك الكلي كمحدد للاستهلاك، يرى الاقتصادي الانجليزي جيمس توبين بأن الزيادة في الثروة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك مؤدية بدالة الاستهلاك في المدى القصير إلى الانتقال إلى أعلى.[3]

حدوث تقلبات في المستوى العام للأسعار سيزيد من قيمة الأصول المالية والحقيقية للمجتمع مثل الأصول السكنية، هذه الزيادة في الثروة ستنتهي بارتفاع الاستهلاك اعتمادا على التوقعات الايجابية حول معدلات التضخم في المستقبل، وتقر العديد من الدراسات أن الثروة لها تأثير كبير على الاستهلاك سواء كان ذلك مدفوعا بثروة سوق الأسهم أو ثروة السكن،

[1] N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, ibid, p506-507.

[2] عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن،2007، ص 114.

[3] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية (الساحة المركزية-بن عكنون-) ، الجزائر، 2005، ص163.

كما جاء في نظرية دورة الحياة المقترحة من قبل ألبرت أندو وفرنكو موديغلياني وعلى ضوء هذه النظرية فإن دالة الاستهلاك الحالي تابعة للدخل الحالي والدخل المتوقع والثروة.[1]

VII –أسعار البترول:

يعتبر النفط سلعة أساسية لها تأثير على الاقتصاد العالمي، وتؤثر أسعار النفط المرتفعة على الاقتصاد والأسواق المالية، كما تؤثر التغيرات في أسعاره بشكل أكبر على التضخم والنمو الاقتصادي ونفقات الاستهلاك الخاص وقد لاقت هذه الموضوعات اهتماما متزايدا من الباحثين، وأكد العديد من المحللين أن الارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط تؤثر على النمو الحقيقي لأنها قد تدفع المستهلكين إلى تأجيل مشترياتهم من السلع الاستهلاكية التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة.

ولقد بينت الورقة البحثية لـ (Yash P. Mehra and Jon D. Petersen,2005) على وجود علاقة غير خطية بين تغيرات أسعار النفط والنمو في الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي: ارتفاع أسعار النفط له تأثير سلبي على الإنفاق في حين أن انخفاض أسعار النفط ليس له أي تأثير، والتأثير السلبي المقدر لزيادة أسعار النفط على الإنفاق الاستهلاكي كبير إذا تم قياس الزيادات في أسعار النفط كزيادات صافية، مما يشير إلى أن الزيادات في أسعار النفط التي تحدث بعد فترة من استقرار أسعار النفط تكون أكثر أهمية من تلك الزيادات التي تعكس ببساطة الانخفاضات السابقة.[2]

إن حدوث أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط، يغير المستهلكون قرارات الإنفاق الخاصة بهم، وتوصلت دراسة (Wang, Y. S.,2012) أن ارتفاع أسعار النفط تؤثر سلبا على نفقات الاستهلاك الشخصي، كما أن تأثيرات انخفاض أسعار النفط على نفقات الاستهلاك الشخصي أضعف من ارتفاع الأسعار أي وجود ارتباط غير خطي وغير متماثل بين تغيرات أسعار النفط ونفقات الاستهلاك الشخصي.[3]

VIII - سعر الصرف:

- يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي على أساسها يتم مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أجنبية أخرى[4].
- أو التحول من قوة شراء عالمية إلى قوة شرائية محلية، أي استبدال العملات الأجنبية بالعملة الوطنية، ويعرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الأجنبية[5].

---

[1] Esra Alp, Ünal Seven, The dynamics of household final consumption: The role of wealth Channel, Central Bank Review, 19 (2019) 21-32, p22.

[2] Yash P. Mehra and Jon D. Petersen, Oil Prices and Consumer Spending, Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly Volume 91/3 Summer 2005, pp.53-72, p 55,56.
https://www.richmondfed.org/publications/research/economic_quarterly/2005/summer/pdf/mehrapetersen.pdf?origin=publication_detail.

[3] Yu Shan Wang, Oil Price Effects on Personal Consumption Expenditures, Energy Economics, 36(2013), 198-204, p 204.

[4] Agnès , B., Comment se fixent les Taux de changes :un bilan. économie & prévisio(107), 1993, 37-62, p38.

[5] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص96.

- كما أن سعر الصرف يؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الاستهلاك المحلي، وهو مقياس نقود إحدى العملات من حيث العملة الأخرى. بشكل عام، من المعروف أن انخفاض قيمة أي عملة أو تخفيضها يؤثر إيجابًا على الاقتصاد من خلال تعزيز صادراته وتقصير الاستيراد. على العكس من ذلك، فإن رفع قيمة العملة أو إعادة تقييمها يجعل السلع والخدمات باهظة الثمن بالنسبة للبلدان المستوردة الأخرى، مما يقلل بالتالي من مستوى تصدير الدولة المصدرة، وبالتالي يؤثر سلبًا على الاقتصاد.

لذلك، فإنه يؤدي إلى دليل آخر على أن انخفاض قيمة عملة أي اقتصاد قد يحول الدخل من البلد المستورد إلى البلد المصدر، مما قد يؤثر لاحقًا على حجم التجارة والناتج المحلي الإجمالي ككل. نظرًا لأن سعر الصرف له تأثير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي والدخل، فقد يكون له أيضًا تأثير على قرارات الاستهلاك والادخار.

كان الإسكندر (1952) هو أول من أثبت العلاقة بين سعر الصرف والاستهلاك، ثم دعم هذه العلاقة بسبب التأثير التضخمي لخفض قيمة العملة أو انخفاضها، وذكر أنه إذا كان هناك تعديل طويل بين الأجور والتضخم، فسوف ينخفض الاستهلاك الإجمالي للعمال، بينما سيرتفع المنتج، لأن العمال لديهم ميل متوسط MPC أعلى من المستهلكين، وبالتالي سينخفض الاستهلاك الكلي.

بما أن سعر الصرف يؤثر على الاستهلاك، فمن الواضح أن تحركاته قد تؤثر أيضًا على الاستهلاك. في الواقع، أيد (Obstfeld and Rogoff 1998) هذا الرأي من خلال الإطار النظري، بحجة تأثير تقلب سعر الصرف على الاستهلاك من خلال الطرق المباشرة وغير المباشرة. بحيث تشير الطريقة المباشرة إلى أن التقلبات تساهم بشكل مباشر في تقلبات التضخم، والتي لا تحبها الأسر، وبالتالي فهي تؤدي إلى الادخار أكثر والاستهلاك أقل. وجادلوا كذلك بأن هذا التقلب يخلق تقلبات في الأسعار مما يؤثر سلبًا على مستوى التجارة ومستوى الإنتاج مما يؤدي لاحقًا إلى انخفاض الدخل والاستهلاك. تفترض الطرق غير المباشرة أن الشركات سترفع أسعارها من أجل تعديل مخاطر سعر الصرف المتزايدة وأن الأسعار المرتفعة ستؤثر سلبًا على الاستهلاك الكلي.

أما بالنسبة لـ (Kumar, Bhutto, Mangrio, Kalhoro,2019) وجدوا تأثيرا إيجابيا لسعر الصرف على الاستهلاك على المدى الطويل، وأثر سلبي لتقلب سعر الصرف على الاستهلاك في المدى القصير والطويل. [1]

[1] Ameet Kumar, Niaz Ahmed Bhutto, Khalid Ahmed Mangrio & Muhammad Ramzan Kalhoro, Impact of External Debt and Exchange Rate Volatility on Domestic Consumption. New Evidence from Pakistan, Cogent Economics & Finance, 2019, 7, p 2, 8.

كما توجد دراسة (Osani 2016) التي بحثت عن العلاقة بين تقلب سعر الصرف والاستهلاك الخاص في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وتوصل إلى وجود تأثير سلبي كبير لتقلب سعر الصرف على الاستهلاك الخاص[1]، وقد أثبتت دراسة أخرى لـ (Iyke, B.N & Ho, S. ,2017) أن لسعر الصرف تأثير سلبي طويل المدى على الاستهلاك.[2]

IX–محددات أخرى:

- **أثر العادات والأذواق وأثر المحاكاة:**

يختلف الأفراد فيما بينهم من الناحية الاقتصادية ويرجع هذا الاختلاف إلى فوارق في السن والتركيب الأسري، فنلاحظ أن أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة يرغبون في محاكاة أنماط الاستهلاك السائد لدى فئات الدخل المرتفع بحيث يترتب على سريان هذا الأثر وأن مستوى الادخار لا يتأثر فقط بمستوى دخل الفرد أو الأسرة وإنما بمركز الأسرة النسبي في سلم الدخل فإذا أحدثت زيادة متناسبة في جميع فئات الدخل فلا يعني هذا زيادة الادخار طالما أن المركز النسبي لفئات الدخل المختلفة لم تتغير ويرجع السبب في ذلك إلى استيعاب الزيادة بالدخل في زيادة الاستهلاك نتيجة لمفعول أثر المحاكاة وهو رغبة هذه الفئات في محاكاة أنماط الاستهلاك السائد في المجتمع[3].

- **التوقعات:**

قد تؤثر توقعات الأسر حول الأسعار والدخل في المستقبل على الإنفاق والادخار الحاليين، فقد تؤدي توقعات ارتفاع الأسعار في الغد إلى زيادة الشراء في حين لا تزال الأسعار منخفضة، وبالتالي يرتفع الاستهلاك الحالي ويميل الادخار الحالي إلى الانخفاض، أو أن التوقعات بحدوث ركود وبالتالي انخفاض الدخل في المستقبل قد تدفع الأسر إلى تقليل الاستهلاك وتوفير المزيد اليوم. وسيساعد توفيرهم الحالي الأكبر في تكوين ثروة تساعدهم على تجاوز الأوقات العصبة المتوقعة، وبالتالي ينخفض الاستهلاك الحالي ويميل الادخار الحالي إلى الارتفاع.[4]

- **الآثار الديمغرافية(السكانية) والثقافية:**

العوامل الديموغرافية والثقافية لها تأثير على استهلاك الأسرة فضلا عن العوامل الاقتصادية. ومن أهم العوامل الديموغرافية التي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي هي حجم الأسرة وعدد الأطفال وعمر المستهلك والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة ومستوى التعليم والمهنة ومعدل النمو السكاني وما إلى ذلك في الدولة، وهذه العوامل تؤثر على قرارات استهلاك الأسرة في

[1] Oseni Isiaq Olasunkanmi, Exchange Rate Volatility and Private Consumption in Sub-Saharan African Countries: A System-GMM Dynamic Panel Analysis, Future Business Journal, 2016, 2, pp.103–115, p113.

[2] Njindan Iyke, Bernard and Ho, Sin-Yu, Real Exchange Rate Volatility and Domestic Consumption in Ghana, MPRA Paper No. 78852, posted 01 May 2017, p 5.
(Retrieved from https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78852/)

[3] أ. د. أحمد وهيب حسين، عمر موسى حمادي، تقدير وتحليل محددات الاستهلاك العائلي في العراق لمدة (2015-2004)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد11، العدد25، 2019، ص129.

[4] Campbell R. McConnell, Stanley L. Brue, Sean M. Flynn, Macroeconomics: Principles, problems, and policies, McGraw-Hill Education, 21, America, 2017, p206.

مختلف المستويات، تخلق مهنة المستهلك ومستوى تعليمه الحاجة والرغبة في سلع معينة. يُعتقد أن الأسر ذات مستوى التعليم العالي تستهلك أكثر من غيرها، في نفس الوقت تختلف احتياجات صاحب العمل والموظف عن بعضهما البعض. بمعنى آخر، تتغير نفقات الاستهلاك وفقًا للهيكل الديموغرافي للأسر.

من ناحية أخرى، تعد الثقافة من العوامل التي توجه رغبات المستهلك وسلوكياته، تخلق الثقافة هوية المجتمع وتجعله مختلفًا عن المجتمعات الأخرى.[1]

- **فريضة الزكاة:**

إن إنفاق الزكاة في مصارفها يزيد من حجم الاستهلاك، و ذلك لأن نفقات الضمان الاجتماعي من حصائل الزكاة كالنفقات على الفقراء و المساكين و العاملين عليها و في الرقاب و الغارمين و ابن السبيل تستحدث قوى شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية، وعلى اعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع ازدياد الدخل و ينقص بنقصانه فهم بالتالي يضاعفون من حجم استهلاكهم لأنهم في حاجة دائما إلى إشباع رغباتهم، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع طلباتهم، و من ثم إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق، وكذلك الحال بالنسبة للأغنياء الذين تؤخذ الزكاة من أموالهم فهم أيضاً يحتفظون في العادة بمعدلات استهلاكهم العالية.

الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك في مجتمع إسلامي يكونان أكبر من نظيرهما في مجتمع غير إسلامي لا يتمتع بوجود فريضة الزكاة، إذن تؤدي الزكاة إلى زيادة الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك لدى مستلميها وذلك في المدى القصير وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك في المجتمع[2].

المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة للاستهلاك:

توجد العديد من النظريات والمختلفة المتميزة بالتطور التاريخي والتي اهتمت بتفسير الاستهلاك العائلي ودراسته وسنحاول إلقاء أهم النظريات الاقتصادية التي عالجت موضوع الاستهلاك العائلي:

I-نظرية الدخل المطلق "كينز" :

يعتمد الاستهلاك على فرضية وجود علاقة تجريبية مستقرة بين الاستهلاك والدخل، أي أن مستوى الدخل من العوامل الأكثر أهمية في التأثير على نفقات الاستهلاك، كما أن الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك يتناقصان كلما زاد الدخل ويكون الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند كل مستوى من الدخل[3].

[1] Zivar Zeynalova, Mubariz Mammadli, analysis of the economic factors affecting household consumption expenditures in Azerbaijan, Journal of Critical Reviews, Vol 7, Issue 7, 2020, 241-248, p 242.

[2] بوكليخة بومدين، الزكاة كأداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2017، ص1.

[3] Abayomi Onanuga and Michael Oshinloye and Olaronke Onanuga, Income and Household Consumption Expenditure in Nigeria (1970-2011), MPRA Paper No. 83334, posted 20 December 2017, p 5.

يرى بعض خبراء الاقتصاد الذين قد يشار إليهم على وجه الخصوص "سميزيس" (Smithies) و "جيمس توبن" (JamesTobin) أن العلاقة بين الدخل والاستهلاك غير متناسبة في المدى القصير وأن هذه الدالة ترتفع مع مرور الزمن وتنشأ عنها دالة في الأجل الطويل من نوع نسبي وهذا نتيجة عوامل أخرى غير الدخل تؤثر على مستوى الاستهلاك يمكن الإشارة إليها:

- مع زيادة الثروة المتراكمة للأسر المعيشية، وبانخفاض فائدة زيادة تراكم الثروة، تميل هذه الأسر إلى إنفاق جزء أكبر من دخلها مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك.
- تغير فئات العمر السكاني لدرجة أن نسبة كبار السن إلى إجمالي السكان تميل إلى الارتفاع ومع استهلاك هؤلاء الناس ولكن من دون أن يكسبوا، فإن نسبة الاستهلاك ترتفع وتعطي تحولا تصاعديا لدالة الاستهلاك.
- درجة التحضر أي الهجرة من الريف إلى المدن والمناطق الحضرية يؤدي إلى تحويل دالة الاستهلاك إلى أعلى.
- إدخال سلع استهلاكية جديدة التي تعتبرها الأسرة المعيشية ضرورية يؤدي إلى تحول تصاعدي في وظيفة الاستهلاك.[1]

ومن ثم فإن دالة الاستهلاك تنتقل من مكانها الأصلي C_1 إلى أعلى C_2 أو إلى أسفل C_3.

الشكل (1-12): انتقال دالة الاستهلاك الكينزية في الأجل الطويل

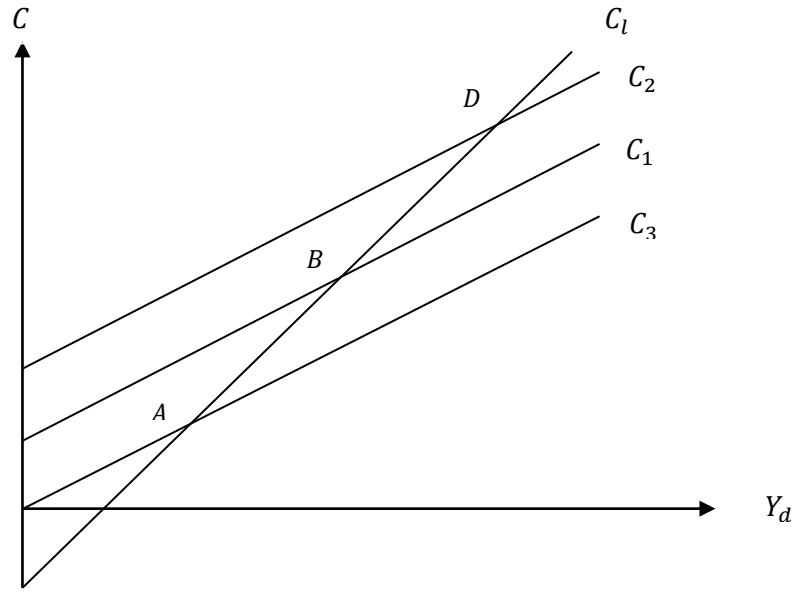

المصدر: يوجين ديوليو، ترجمة: د. محمد رضا العدل، د. حمدى رضوان عبد العزيز، سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1974، ص76.

[1] K.R.Gupta, R.K.Mandal, & Amita, G., Macroeconomics, 5th edition, Atlantic publishers and distributors, India, 2008, p183.

بعد الحرب العالمية الثانية وقعت بعض الأحداث تثير الشك في صحة الدالة الكينزية، منها دراسة كوزنتس" Simon Kuznets" في عام 1946، بحيث نشر دراسته حول الاستهلاك معتمدا البيانات المتوفرة عن هذه الظاهرة منذ فترة الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تضمنت المعلومات الإحصائية عند كوزنتس شيئين مهمين حول السلوك الاستهلاكية:

- تشير إحصائيات الفترة الطويلة إلى ثبات الميل المتوسط للاستهلاك بحيث يصبح الميل المتوسط للاستهلاك يساوي الميل الحدي للاستهلاك عند ارتفاع حجم الدخل في الأمد الطويل $MPC = APC$.
- تشير إحصائيات الدورة الاقتصادية إلى أن الميل المتوسط للاستهلاك أقل من المعدل العام خلال فترات ارتفاع الأسعار وأكبر من المعدل العام خلال انخفاض الأسعار، وبذلك يصبح الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الميل المتوسط للاستهلاك في الأمد القصير عندما تتغير مستويات الدخل [1].

II-نظرية الاختيارات الزمنية أرفين فيشر :

طور الخبير الاقتصادي أرفين فيشر (1930) النموذج الذي يحلل به الاقتصاديون كيف يتخذ المستهلكون المتطلعون إلى المستقبل خيارات عقلانية – أي الخيارات التي تنطوي على فترات زمنية مختلفة.

يوضح نموذج فيشر القيود التي يواجهها المستهلكون، والتفضيلات التي لديهم، وكيف تحدد هذه القيود والتفضيلات معًا خياراتهم حول الاستهلاك والادخار.

أولا: قيود الميزانية المؤقتة

يفضل معظم الناس زيادة كمية أو جودة السلع والخدمات التي يستهلكونها، السبب في أن الناس يستهلكون أقل مما يرغبون هو أن استهلاكهم مقيد بدخلهم.

بعبارة أخرى، يواجه المستهلكون حدًا للمبلغ الذي يمكنهم إنفاقه، وهو ما يسمى قيد الميزانية، عندما يقررون المقدار الذي يجب استهلاكه اليوم مقابل المبلغ الذي سيتم توفيره في المستقبل، فإنهم يواجهون قيودًا زمنية على الميزانية، والتي تقيس إجمالي الموارد المتاحة للاستهلاك اليوم وفي المستقبل.

ندرس القرار الذي يواجه المستهلك الذي يعيش فترتين، تمثل الفترة الأولى شباب المستهلك، بينما تمثل الفترة الثانية شيخوخة المستهلك، يكسب المستهلك الدخل Y1 ويستهلك C1 في الفترة الأولى، ويكسب الدخل Y2 ويستهلك C2 في الفترة الثانية، (جميع المتغيرات حقيقية – أي معدلة للتضخم). ولأن المستهلك لديه فرصة الاقتراض والادخار، يمكن أن يكون الاستهلاك في أي فترة واحدة إما أكبر أو أقل من الدخل في تلك الفترة.

[1] د. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 157-158.

سنرى كيف أن دخل المستهلك في الفترتين يقيد الاستهلاك في الفترتين.

في الفترة الأولى، ويمكن كتابة دالة الادخار كمايلي: $S = Y_1 - C_1 \dots (1)$

في الفترة الثانية، يساوي الاستهلاك الادخار المتراكم، بما في ذلك الفائدة المكتسبة على هذا الادخار، بالإضافة إلى دخل الفترة الثانية.

$$C_2 = (1 + r)S + Y_2 \dots (2) \quad \text{أي}$$

r : سعر الفائدة الحقيقي

المتغير S يمكن أن يمثل إما الادخار أو الاقتراض وأن هذه المعادلات تثبت في كلتا الحالتين.

- إذا كان استهلاك الفترة الأولى أقل من دخل الفترة الأولى، فإن المستهلك يدخر، وتكون S أكبر من الصفر.
- إذا تجاوز استهلاك الفترة الأولى دخل الفترة الأولى، فإن المستهلك يقترض، وتكون S أقل من الصفر.
- من أجل التبسيط، نفترض أن سعر الفائدة على الاقتراض هو نفسه سعر الفائدة للادخار.
- لاشتقاق قيود ميزانية المستهلك، يتم الجمع بين المعادلتين السابقتين (1) و (2) نتحصل على ما يلي:

$$C_2 = (1 + r)(Y_1 - C_1) + Y_2$$

بقسمة الطرفين على $(1 + r)$ نحصل على:

$$C_1 + {}^{C_2}/_{(1+r)} = Y_1 + {}^{Y_2}/_{(1+r)} \dots (3)$$

تربط هذه المعادلة الاستهلاك بالدخل في الفترتين، إنها الطريقة القياسية للتعبير عن قيود الميزانية المؤقتة للمستهلك.

يمكن تفسير قيود ميزانية المستهلك بسهولة. إذا كان معدل الفائدة صفراً، فإن قيد الميزانية يوضح أن إجمالي الاستهلاك في الفترتين يساوي إجمالي الدخل في الفترتين.

في الحالة المعتادة التي يكون فيها معدل الفائدة أكبر من الصفر، يتم خصم الاستهلاك المستقبلي والدخل المستقبلي بواسطة عامل $1 + r$. ينشأ هذا الخصم من الفائدة المكتسبة على المدخرات، في جوهرها، نظرا لأن المستهلك يكسب فائدة على الدخل الحالي المدخر، فإن الدخل المستقبلي أقل من الدخل الحالي، وبالمثل، نظرا لأن الاستهلاك المستقبلي يتم دفعه من المدخرات التي اكتسبت فائدة، فإن تكاليف الاستهلاك المستقبلي أقل من الاستهلاك الحالي، المعامل ${}^{1}/_{(1+r)}$ هو سعر استهلاك الفترة الثانية المقاس من حيث استهلاك الفترة الأولى: إنه مقدار استهلاك الفترة الأولى الذي يجب على المستهلك التخلي عنه للحصول على وحدة واحدة من استهلاك الفترة الثانية.

الشكل (1-13): قيد ميزانية المستهلك

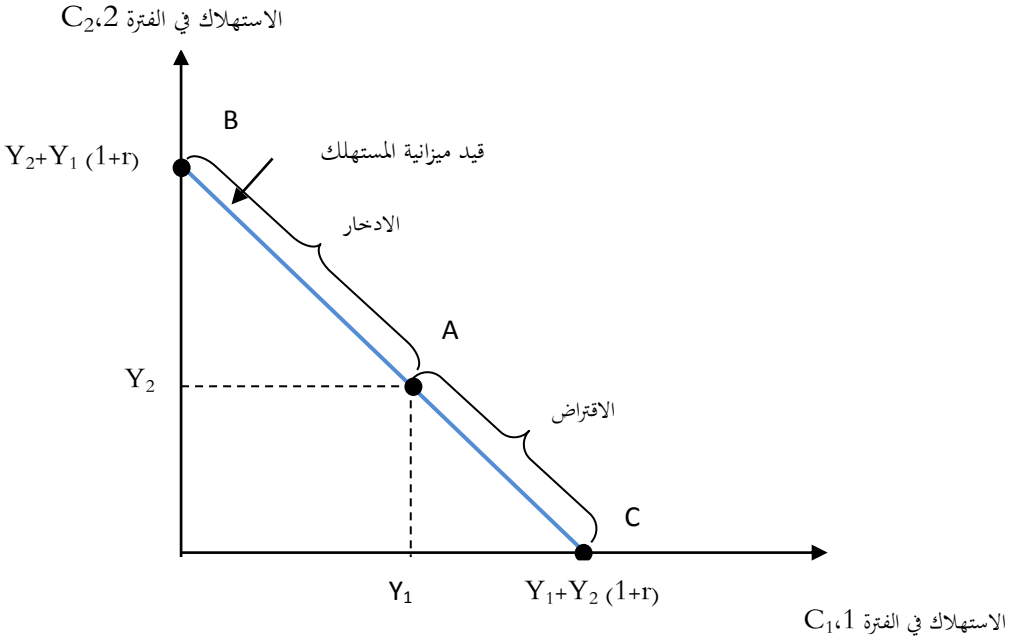

المصدر: N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, Ibid, p502.

يوضح هذا الشكل مجموعات استهلاك الفترة الأولى والثانية التي يمكن للمستهلك اختيارها، إذا اختار النقاط بين A وB، فإنه يستهلك أقل من دخله في الفترة الأولى ويحتفظ بالباقي للفترة الثانية، إذا اختار النقاط بين A وC، فإنه يستهلك أكثر من دخله في الفترة الأولى ويقترض لتعويض الفرق.

ثانيا: تفضيلات المستهلك

يمكن تمثيل تفضيلات المستهلك فيما يتعلق بالاستهلاك في الفترتين من خلال منحنيات السواء. يوضح منحنى السواء مجموعات استهلاك الفترة الأولى والثانية التي تجعل المستهلك سعيدًا بنفس القدر.

الشكل (1-14): منحنى تفضيلات المستهلك

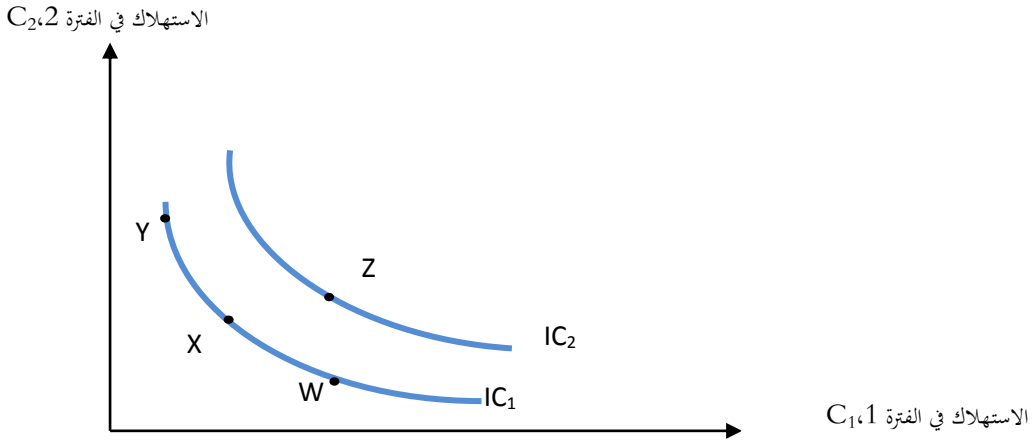

المصدر: N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, ibid, p503.

تمثل منحنيات السواء تفضيلات المستهلك على استهلاك الفترة الأولى والثانية، يعطي منحنى السواء مجموعات الاستهلاك في الفترتين التي تجعل المستهلك سعيدًا بنفس القدر.

يوضح هذا الشكل اثنين من العديد من منحنيات السواء. تُفضل منحنيات السواء الأعلى مثل IC2 على المنحنيات المنخفضة مثل IC1.

المستهلك سعيد بنفس القدر في النقاط W وX وY، لكنه يفضل النقطة Z على النقاط W أو X أو Y.

يرغب المستهلك في الحصول على أفضل مزيج ممكن من الاستهلاك خلال الفترتين.

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (1-15): توازن المستهلك

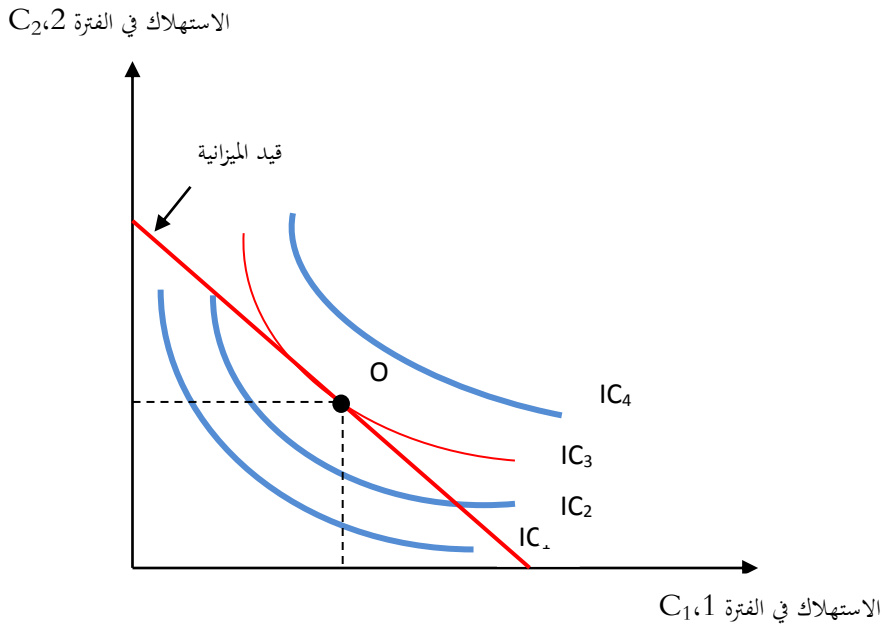

المصدر: N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, Ibid, p504.

يحقق المستهلك أعلى مستوى من الرضا عن طريق اختيار النقطة على قيد الميزانية التي هي على أعلى منحنى السواء في الحالة المثلى، يكون منحنى السواء مماسًا لقيد الميزانية عند النقطة O ونلاحظ عند هذه النقطة تساوي ميل منحنى السواء وميل خط الميزانية.

ميل منحنى السواء هو المعدل الحدي للإحلال TMS وميل خط الميزانية هو الواحد بالإضافة إلى سعر الفائدة الحقيقي، نستنتج التساوي عند التوازن أي عند النقطة O: $TMS = 1 + r$.

يختار المستهلك الاستهلاك في الفترتين بحيث يكون المعدل الهامشي للإحلال يساوي 1 بالإضافة إلى معدل الفائدة الحقيقي.[1]

[1] N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, ibid, p504.

III–نظرية الدخل النسبي"J. Duesenberry" :

هذه النظرية اقترحت من قبل الأستاذ الأمريكي "جيمس ديزنبري" عام1949، وترى بأن العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي علاقة نسبية، أي أن الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي للفرد وليس على الدخل المطلق للفرد[1].

ولقد افترض "دوزنبري" أن العائلات تحاول الإبقاء على مستوى معيشي معين. ومن ثم فإنه ظن أنه من المعقول أن تمثل دالة استهلاك العائلات $c_t = (y_{dt}, Y_{dpp})$ حيث تمثل(y_{dt})الدخل الجاري، (y_{dpp}) أعلى دخل سابق، وإذا كان الدخل الجاري يفوق دائما أعلى دخل سابق فإن الاستهلاك يرتبط بدخل الفرد النسبي في مجتمع معين. وإذا انخفض الدخل الجاري عن أعلى دخل سابق فيرتبط الدخل بمستويات المعيشة التي حددها الدخل الأعلى.

الشكل (1-16): العلاقة التناسبية وغير التناسبية ما بين الاستهلاك والدخل المتاح

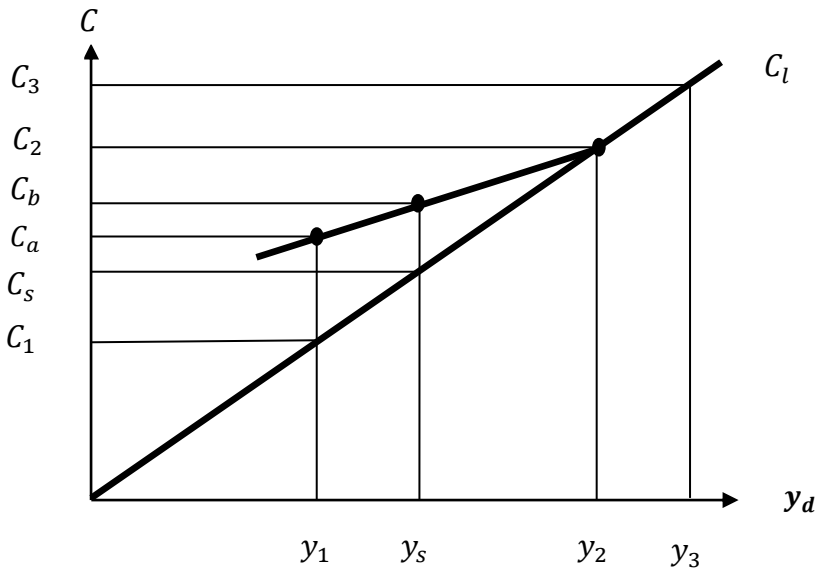

المصدر: يوجين أ. ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص77.

من خلال الشكل:

الوضع الأول: نمو ثابت في مستوى الدخل المطلق، استهلاك العائلات يتبادل التداخل، ومن ثم فهو يعتمد على الدخل النسبي. الاستهلاك الكلي يساوي c_1، c_2، c_3 لمستويات الدخل المطلقة y_1، y_2، y_3على التوالي.

[1] Christiana Osei Bonsu, Paul-Francois Muzindutsi, macroeconomic determinants of household consumption expenditure in Ghana (1961-2013): a multivariante cointegration approach, international journal of economics and financial issues, vol 7, issue 4, 2017, p 738.

الوضع الثاني: تذبذبات على مستوى الدخل المطلق، تحاول العائلات الإبقاء على مستويات المعيشة السابقة عندما ينخفض الدخل. وسنفترض أن الدخل ينخفض من y_2 إلى y_1 سوف ينقص الاستهلاك من c_2 إلى c_a بدلا من c_1 حيث أن مستوى الدخل مازال يؤثر في الاستهلاك. وبانتعاش مستوى الدخل إلى y_s يبقى الاستهلاك أعلى من c_s حيث أن الاستهلاك مازال متأثرا بمستوى الدخل الأعلى السابق y_2 وما أن يتخطى y_2 فسيتقدم الاستهلاك على طول دالة الاستهلاك c_l.

- وتقترح نظرية الدخل النسبي العلاقات التالية للميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك:

1) هناك نمو ثابت في مستوى الدخل، الميل المتوسط للاستهلاك APC ثابت، الميل الحدي للاستهلاك MPC يساوي الميل المتوسط للاستهلاك.
2) الدخل الجاري ينخفض وأقل من مستوى دخل سابق. الميل المتوسط للاستهلاك يتزايد، الميل الحدي أقل من الميل المتوسط للاستهلاك.
3) الدخل يتزايد ولكنه أدنى من مستوى دخل سابق، الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض، الميل الحدي للاستهلاك يتزايد، الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك.
4) الدخل يتزايد وأعلى من مستوى دخل سابق. الميل المتوسط للاستهلاك ثابت، الميل الحدي للاستهلاك يعادل الميل المتوسط للاستهلاك[1].

IV-نظرية الدخل الدائم"Freidman":

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي"Freidman Milton"، ويعد كتاب فريدمان عن "وظيفة الاستهلاك (1957)" أحد أعظم أعمال علم الاقتصاد التي توضح كيف يمكن أن يؤدي التفاعل بين الأفكار النظرية وتحليل البيانات إلى آثار سياسية رئيسية.

لعبت نظرية دالة الاستهلاك دورًا مهمًا في تفسير السبب في أن إدارة الطلب الكينزية التقليدية، من خلال السياسة الضريبية العابرة أو غيرها من تدابير تعزيز الدخل العابر يمكن أن يكون لها تأثير ضئيل أو معدوم على الاستهلاك الحقيقي وعلى نتائج السياسة المرغوبة.

[1] يوجين يوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 76-77.

الفرضية الأساسية التي تقوم عليها النظرية هي أن الأفراد يستهلكون جزءًا بسيطًا من هذا الدخل الدائم في كل فترة، وبالتالي فإن متوسط الميل للاستهلاك يساوي الميل الهامشي للاستهلاك. يمكن أن يختلف الميل نفسه مع عدد من العوامل، بما في ذلك معدل الفائدة ومتغيرات تغيير الذوق، أو قد يعكس عدم اليقين.

مكونات نموذج فريدمان:

- الدخل الدائم $(\mathrm{Y_p})$: والدخل الدائم هو الذي لا يأخذ بعين الاعتبار التقلبات العشوائية والذي يعتمد عليه سلوك الاستهلاك، ويعرف كذلك بأنه أقصى مبلغ يمكن أن تستهلكه وحدة اقتصادية دون أن ينقص شيئا من ثروته.
- الدخل المؤقت $(\mathrm{Y_t})$: الفرق بين الدخل الحالي والدائم، يمكننا كتابة الدخل الحالي للفرد في الفترة t كمجموع دخله الدائم والمؤقت $Y = Y_p + Y_t$
- الاستهلاك الدائم (c_p) : $C = C_p + C_t$
- الاستهلاك المؤقت (c_t) : الفرق بين الاستهلاك المقاس والاستهلاك الدائم.

يتم تحديد الاستهلاك الدائم من خلال المعادلة التالية:

$$C_p = K(r, z)Y_p$$

حيث $K(r, z)$ هو الميل المتوسط (أو الهامشي) للاستهلاك من الدخل الدائم الذي يعتمد على معدل الفائدة وعلى متغير الذوق.

أضاف فريدمان الافتراضات القائلة بأن المكونات المؤقتة غير مرتبطة ببعضها البعض وغير مرتبطة بالمكون الدائم.[1]

قياس دالة فريدمان:

تعاني دالة الاستهلاك التي توصل إليها فريدمان $C = \delta Y_p \dots (1)$ [δ : نسبة ثابتة للاستهلاك الدائم من الدخل الدائم] من مشكلة عملية، فهي غير قابلة للاستخدام في الدراسات التطبيقية بسبب طبيعة متغير الدخل الدائم، فهو غير مرئي أو غير مدرك (أو مشاهد) في الواقع ولا تتوفر له إحصائيات فعلية. لكن فريدمان اقترح مقياسا للدخل الدائم يقوم على استخدام متوسط مرجح للدخل الحالي ودخول السنوات الماضية.

ولتوضيح أسلوب القياس سنختبر فترتين، نفترض:

$$\mathrm{Y_p} = \lambda Y + (1 - \lambda)Y_{t-1} \dots (2)$$

حيث Y_{t-1} : دخل الفترة الماضية

λ : وزن مرجح للدخل الحالي في حساب الدخل الدائم

[1] Costas Meghir, A retrospective on Friedman's Theory of Permanent Income, the economic journal, vol 114, no 496, 2004, p F293-F306, p4-5.

$1-\lambda$: وزن مرجح لدخل الفترة الماضية في حساب الدخل الدائم

نلاحظ أنه إذا كان $\lambda = 1 \Leftarrow Y = Y_p \rightarrow$ وفي هذه الحالة يتلاشى الفرق بين الدخل الدائم والدخل الحالي أو أن الفرق بينهما غير واضح.

أما إذا كان $\lambda = 0 \Leftarrow Y_p = Y_{t-1}$.

وبوضع (2) في المعادلة (1) نجد أن: $C = \delta[\lambda\, y + (1-\lambda)y_{t-1}]$

أو $C = \delta\lambda\, y + \delta(1-\lambda)y_{t-1} \dots (3)$

أو $C = b_1\, y + b_2 y_{t-1}$

إن المعادلة (3) أصبحت قابلة للقياس، توفر بيانات إحصائية فعلية عن y، y_{t-1}،

نلاحظ أن $\frac{\delta c}{\delta y} = b_1 = \delta\lambda$ يمثل الميل الحدي للاستهلاك في الأجل القصير وللحصول على الميل الحدي للاستهلاك في الأجل الطويل، فإن الأمر يتطلب أن يكون:

$$Y = y_{t-1} = \bar{Y}$$

أي أنه في الأجل الطويل تتلاشى الفروق بين مستويات الدخول المختلفة ويغدو الدخل ثابتا ($\bar{Y}$).

أي أن المعادلة (3) تصبح:

$$C = b_1\, \bar{Y} + b_2 \bar{Y}$$

أو $C = (b_1 + b_2)\bar{Y} \dots (4)$

ومن ثم فإن:

$$\frac{\delta c}{\delta \bar{y}} = b_1 + b_2 = \delta$$

نلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك في الأجل الطويل ($b_1 + b_2$) أكبر من الميل في الأجل القصير (b_1) أو أن $(\delta > \delta\lambda)$.[1]

V- نظرية دورة الحياة "Modigliani Ando":

تفترض هذه النظرية أن جميع الأفراد يستهلكون نسبة ثابتة من القيمة الحالية لدخل حياتهم، كما تفترض نظرية دورة الحياة أن الأفراد أو العائلات يحاولون تعظيم الفائدة المستمدة من استهلاكهم لدورة الحياة بأكملها، لذلك يجب أن يكون

[1] أ.د. محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، الأنين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012، ص221.

الاستهلاك مستمرًا، حتى لو كان الدخل خلال دورة الحياة متقطعًا، ويتم الادخار في المقام الأول لتمويل الاستهلاك خلال فترة التقاعد [1].

واستهلاك فترة ما لا يرتبط بدخل هذه الفترة، بل يشكل جزءا من الخطة الكلية للاستهلاك المرتكزة على تعظيم المنفعة في الأمد الطويل، وتعظيم المنفعة في هذا الأمد يخضع لقيد الموارد المكونة للدخل خلال نفس الأجل وهذا الأخير هو طول مدة حياة الفرد (انطلاقا من الوقت الذي يبدأ فيه الحصول على دخل وتنظيم شؤون حياته الخاصة). والدخل الموافق له هو التدفق بالقيمة الحالية، أي أن المستهلكين لا يتأثرون بالتغيرات العشوائية للدخل الجاري، أي أن سلوكهم الاستهلاكي مستقر ومحكم في المدى الطويل.[2]

كما تفترض الفرضية أن الفرد في محاولة دائمة يحاول الحفاظ على نمط استهلاكي معقول وثابت طيلة حياته المتوقعة ويقوم بعملية الادخار في المرحلة الوسطى من حياته لكي يسحب منها، أي عندما يحال إلى التقاعد، وافترضت النظرية أن حجم الثروة التي يمتلكها الفرد سيتم الإنفاق منها على استهلاكه في المراحل المتقدمة من حياته.[3]

الشكل (1-17): الاستهلاك وحلقة الحياة

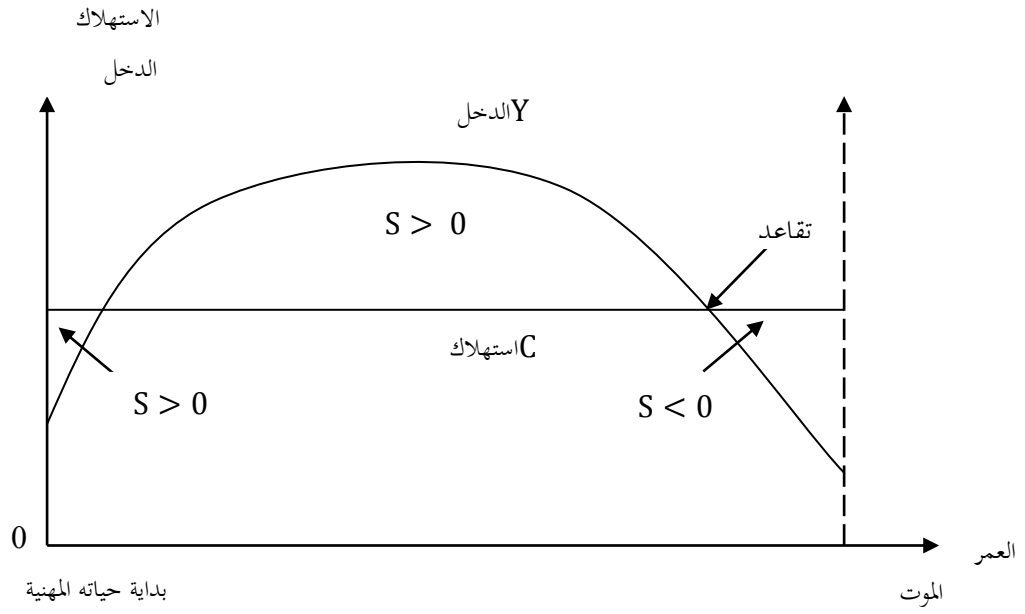

المصدر: د. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص165.

[1] Alimi, R. Santos, Keynes' Absolute Income Hypothesis and Kuznets Paradox, MPRA Paper, No. 49310, posted, 2013, p 5.

[2] أ.د. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: الدوال الاقتصادية الكلية، القطاع الحقيقي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية-بن عكنون-، الجزائر، 2003، ص132.

[3] د. مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص136.

ومن خلال الشكل نجد أن الإنسان عندما يكون شاب يستهلك كثيرا واستهلاكه يفوق دخله أحيانا فيلجأ للاقتراض، وعندما يصبح في متوسط عمره (40 سنة إلى 45 سنة) فإنه يدخر أكثر وهذا حتى يتمكن من تسديد الديون التي عليه ويحافظ على نفس المستوى من الاستهلاك بعد التقاعد، حيث بعد تقاعده سوف يستعمل مدخراته إلى أن يموت.[1]

يمكن شرح نظرية دورة الحياة رياضيا كما يلي:

تفترض هذه النظرية أنه في الفترة (t) أن الفرد سيمتلك كمية معينة من الثروة الاسمية(W_t)، كما تفترض بأن كل فرد يمكن له معرفة دخله الحالي في تلك الفترة الزمنية وليكن(Y_t) (الدخل الناتج عن العمل) كما يعرف أيضا القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل(V_t) (الدخل المتوقع الناجم عن العمل). وعليه فإن دالة الفرد الاستهلاكية استنادا إلى هذه النظرية يمكن عرضها كما يلي:

$C_t = a_1 y_t + a_2 v_t + a_3 w_t$ دالة الاستهلاك الفردية

حيث a_1 و a_2 و a_3 ثوابت وتعتمد على العمر ومتوسط الحياة و ...:

$$a_1 > 0 \quad ، \quad 0 < a_2 < 1 \quad ، \quad 0 < a_3 < 1$$

إن المعادلة السابقة إذا أخذناها على المستوى الكلي، تصبح كما يلي:

$C_t = A_1 Y_t + A_2 V_t + A_3 W_t$ دالة الاستهلاك الكلية

حيث A تعتمد على توزيع الأعمار ومتوسطات الحياة، ومن المعادلة الأخيرة نجد أن الميل الوسطي للاستهلاك (APC) يساوي:

$$^2APC = A_1 \frac{C_t}{Y_t} + A_2 \frac{V_t}{Y_t} + A_3 \frac{W_t}{Y_t}$$

VI- نظرية روبرت هول والمشي العشوائي:

الخبير الاقتصادي روبرت هول أول (1987) من استخلص آثار التوقعات المنطقية للاستهلاك، لقد أوضح أنه إذا كانت فرضية الدخل الدائم صحيحة، وإذا كان لدى المستهلكين توقعات عقلانية، فيجب أن تكون التغيرات في الاستهلاك مع مرور الوقت غير متوقعة.

[1] د. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص165.

[2] د. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص162.

عندما تكون التغيرات في متغير لا يمكن التنبؤ بها، يقال إن المتغير يتبع مسيرة عشوائية. وفقا لروبرت المزيج من فرضية الدخل الدائم والتوقعات العقلانية يعني أن الاستهلاك يتبع المشي العشوائي[1].

وفقا لنموذج الدخل الدائم في ظل التوقعات المنطقية، يجب على العون الاقتصادي في كل فترة، أن يقرر إجمالي إنفاقه على السلع والخدمات (غير المعمرة)، مع مراعاة ثروته الحالية والمستقبلية، حيث أن هذه الثروة المستقبلية عشوائية لكن العون الاقتصادي يعرف قانون الاحتمالات. العون الاقتصادي يعظم:

$$\mathrm{E_t}\sum_{\mathrm{s=0}}^{\infty}(1+\partial)^{-\mathrm{s}}\,\mathrm{U(C_{t+s})}\,,\mathrm{U'}>0,\mathrm{U^{"}}<0$$

C : الاستهلاك

∂ : معامل التفضيل في الوقت الحاضر

E_t : التوقع الشرطي لجميع المعلومات المتاحة خلال الزمن

إذا كان سوق رأس المال كاملا، أي إذا كان يمكن للأسرة الاقتراض والإقراض بحرية بدون قيود بنفس سعر الفائدة الحقيقي r، فإن حل النموذج يؤدي إلى شرط ضروري من الدرجة الأولى، يسمى معادلة أويلر:

$$\mathrm{E_t\,U'(C_{t+1})}=\left(\frac{1+\partial}{1+\mathrm{r}}\right)\mathrm{U'(C_t)}$$

لنفترض أن التغيير في المنفعة الحدية من فترة إلى أخرى صغير تقريبا ثابت، وسعر الفائدة قريب من معدل تفضيل الوقت ولأن التغيير العشوائي صغير، وأن المنفعة الحدية من الدرجة الثانية، إذا: $E_t(\mathrm{C_{t+1}})=\mathrm{C_t}$

ومنه الاستهلاك يتبع المشي العشوائي: $\Delta C_t=\varepsilon_t$

وفقًا لهذه الصيغة للدخل الدائم، لا يمكن التنبؤ بالتغيرات في الاستهلاك وهي عشوائية تمامًا، لأن المستهلكين يغيرون استهلاكهم فقط عندما يتلقون أخبارا عن موارد حياتهم. ومع ذلك، فقد أثبت جزء كبير من الأدب أن ε_t يمكن التنبؤ به.[2]

VII- نظرية دافيد لايبسون والاشباع الفوري:

يفترض معظم الاقتصاديون أن المستهلكين العقلانيون هم الذين يقومون دائما بتقييم فرصهم وخططهم من أجل الحصول على أعلى مستوى من الرضا مدى الحياة.

[1] N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, ibid, p517.

[2] Sylvie Lecarpentier-Moyal, Nathalie Payelle et Patricia Renou-Maissant, consommations, contraintes de liquidité et canal du crédit en Europe, Économie internationale, 2001/1 n° 85, p 129-146, p 133. (https://www.cairn.info/revue-economie-internationale-2001-1-page-129.htm)

في الآونة الأخيرة، بدأ الاقتصاديون في العودة إلى علم النفس. لقد أشاروا إلى أن قرارات الاستهلاك تتخذ من قبل أناس حقيقيين يمكن أن يكون سلوكهم بعيدا عن العقلانية، أبرز الاقتصاديين السلوكيين الذين يدرسون الاستهلاك هو الأستاذ هارفارد دافيد لايبسون لاحظ أن العديد من المستهلكين يعتبرون أنفسهم صناع قرار غير كاملين.

في استطلاع الرأي العام الأمريكي، قال إن 76 في المائة إنهم لا يدخرون ما يكفي للتقاعد. في دراسة استقصائية أخرى تم سؤال المشاركين عن النسبة المئوية للدخل الذي يذخرونه والنسبة المئوية التي يعتقدون أنهم ينبغي عليهم توفيرها، وبلغ متوسط العجز في الادخار 11 نقطة مئوية، وفقا للايبسون يرتبط عدم كفاية الادخار بظاهرة أخرى وهي الإشباع الفوري.

نرى هذا النوع من السلوك في العديد من المواقف في الحياة، قد يحصل الشخص الذي يتناول نظاما غذائيا على مساعدة ثانية في العشاء، بينما يعد نفسه بأنه سيأكل غدا أقل، ويمكن للمستهلك أن يتفاخر في مركز التسوق، بينما يعد نفسه بأنه سيخفض غدا إنفاقه ويبدأ في ادخار المزيد للتقاعد. لكن عندما يصل للغد، كانت الوعود في الماضي، وتسيطر الذات الجديدة على صناع القرار، برغبتها الخاصة في الإرضاء الفوري[1].

VIII- كامبل ومانكيو (1989–1991) Campbell et Mankiw :

كامبل ومانكو يميزان مجموعتين من المستهلكين، المجموعة الأولى مكونة من أعوان من النوع الكينزي ينفقون كل دخلهم الحالي في كل فترة، حيث يتحصلون على جزء بسيط λ من الدخل المتاح، تخضع هذه العوامل لقيود السيولة.

المجموعة الثانية مؤلفة من أعوان الدخل الدائم تحصل على جزء بسيط $(1-\lambda)$ من الدخل الدائم، يتم تمثيل التغيرات في الاستهلاك الكلي كمتوسط مرجح للتغيرات في الدخل الحالي (Y) والدخل الدائم (Y_p) :

$$\Delta C_t = \lambda \Delta Y_t + (1-\lambda)\Delta YP_t = \lambda \Delta Y_t + (1-\lambda)\varepsilon_t \quad \dots(1)$$

ε_t هو التغير غير المتوقع في الدخل الدائم، إذا كان $\lambda = 0$ سنجد نموذج الدخل الدائم لـ "هال".

كامبل ومانكيو قاما بصياغة نموذجهما من المتغيرات (الاستهلاك والدخل) في شكل لوغاريتمي، هذه الصيغة لها ميزتان، من ناحية يبدو أن الاستهلاك والدخل يتبعان خطا لوغاريتمي بدلا من عملية خطية، من ناحية أخرى يعتبر النموذج أكثر ملاءمة لمراعاة معدل فائدة حقيقي متغير، بينما افترضنا حتى الآن أن سعر الفائدة كان ثابتا، العيب الرئيسي لهذا النموذج هو أن تفسير معامل من حيث جزء الدخل لم تعد دقيقة.

[1] N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, ibid, p519.

يقترح النموذج اللوغاريتمي الخطي أن العميل لديه منفعة مرونية (النفور من المخاطر النسبية الثابتة)، بدلا من المرونة التربيعية:

$$U(C_t) = {C_t^{t-\gamma}}/{(1-\gamma)} \quad \dots(2)$$

γ: معامل النفور من المخاطر، حيث: $\sigma = 1/\gamma$

σ : مرونة الإحلال الزمنية

يؤدي حل نموذج تعظيم المستهلك المقيد إلى معادلة أولير: $E_{t-1}\Delta C_t = \mu^* + \sigma E_{t-1} r_t \quad \dots(3)$

μ^* : تمثل الثابت

النسخة الأولى من نموذج كامبل ومانكو، والتي تسمى" نموذج $\boldsymbol{\lambda}$ " وتقوم على تعويض المعادلة رقم 3

$$E_{t-1}\Delta C_t = \lambda E_{t-1}\Delta Y_t + (1-\lambda)[\mu^* + \sigma E_{t-1} r_t] \quad \dots(4)$$

أو ما يعادلها: $$\Delta C_t = \mu + \lambda \Delta y_t + \theta r_t + \varepsilon_t \quad \dots(5)$$

$\mu^* (1-\lambda) = \mu$ ، $\theta = (1-\lambda)\sigma$ ، ε: حد الخطأ لجميع المتغيرات خلال الفترة $(t-1)$ وفي الفترات السابقة.

إذا كان معدل الفائدة الحقيقي المتوقع ثابتا، تصبح المعادلة (5) كما يلي:

$$\Delta C_t = \mu + \lambda \Delta y_t + \varepsilon_t \quad \dots(6)$$

$\boldsymbol{\lambda}$ يمثل معامل التقاط تأثير الحساسية المفرطة للاستهلاك على الدخل الحالي المرتبط.

النسخة الثانية تسمى "نموذج $\boldsymbol{\lambda}$ الصاعد": يتم النظر في حالة مستهلك قصير النظر، حيث يستجيب المستهلكون للتغيرات في دخلهم الحالي مع تأخير ويحددون استهلاكهم بالرجوع إلى Y_{t-1} بدلا من Y_t .

كامبل ومانكو أطلقا على هذا النموذج بـ "نموذج $\boldsymbol{\lambda}$ الصاعد":

$$\Delta C_t = \mu + \lambda[\alpha \Delta y_t + (1-\alpha)\Delta y_{t-1}] + \varepsilon_t \quad \dots(7)$$

حيث α تمثل وزن نمو الدخل الحالي في الفترة t و $(1-\alpha)$ يمثل وزن نمو الدخل الحالي في الفترة (t-1). [1]

[1] Sylvie Lecarpentier-Moyal, Nathalie Payelle et Patricia Renou-Maissant, consommations, contraintes de liquidité et canal du crédit en Europe, op cit, p 135.

IX- نموذج باشيتا وجيرلاش (Bacchetta et Gerlach 1997):

يوسع باشيتا وجيرلاش هذا المنهج من خلال الأخذ بعين الاعتبار تنوع العوامل الكامنة وراء قيود السيولة بدرجات متفاوتة λ على مر الزمن، ويمكن كتابة معالة النموذج كمايلي:

$$\Delta C_t = \mu_t + \beta_t E_{t-1} \Delta X_t + \varepsilon_t$$

تشير X_t إلى اتجاه المتغيرات مثل النمو في الدخل الحالي، هناك متغير واحد أو أكثر يعكس حالة السوق الائتمانية. β_t وهو إتجاه المعاملات المتغيرة المرتبطة بـ X_t.[1]

[1] Sylvie Lecarpentier-Moyal, Nathalie Payelle et Patricia Renou-Maissant, consommations, contraintes de liquidité et canal du crédit en Europe, op cit, p 135.

خاتمة الفصل الأول

لقد عرف الاستهلاك تطورا كبيرا عبر الزمن بتطور الأفكار الاقتصادية واختلف مفهوم الاستهلاك العائلي فهو يشمل جميع السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المستهلك، ويمثل المكونة الأخيرة من العملية الاقتصادية.

وكذلك السلوك الاستهلاكي فهو جزء من السلوك العام يتأثر بعدة عوامل ويساعد على التنبؤ بالطريقة التي يستخدمها الفرد لاستهلاك دخله.

كما أن الاستهلاك العائلي خضع لمجموعة من النظريات التي قامت بتفسيره وتحليله من بينها نظرية كينز التي أقرت بأن الزيادة في إجمالي الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك ولكن ليس بنفس القدر، وأن العلاقة بين دخل المجتمع وما يمكن توقع إنفاقه على الاستهلاك تعتمد على السمة النفسية للمجتمع، والتي يسميها كينز بميل الاستهلاك الذي يعبر عن العلاقة ما بين مستوى دخل معين والإنفاق على الاستهلاك من هذا المستوى من الدخل، وأن العلاقة بين الاستهلاك والدخل بالنسبة لكينز متناسبة في المدى القصير، ويرى سيمون كوزنتس أن أي زيادة في الدخل تؤدي دائما إلى زيادة مماثلة في استهلاك الأسرة.

قام ملتون فريدمان بتطوير فرضية تتعلق بسلوك الاستهلاك يطلق عليها فرضية الدخل المطلق كمحدد للاستهلاك، والتي بموجبها يعتمد استهلاك الفرد على الدخل الدائم وليس على مستوى الدخل الحالي (الجاري) كما جاء بها كينز، كما أكد جيمس دوزنبري أن الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي ومستويات الاستهلاك التي تحققت في الفترة السابقة.

وفقا لنظرية دورة الحياة من قبل فرانكو موديغلياني فإن الأفراد يخططون لسلوكهم الاستهلاكي والادخاري بهدف ضمان استهلاك مثالي خلال فترة حياتهم، ووفقا لأرفين فيشر اقترح نموذج نظري لوظيفة الاستهلاك بين بأنه توجد فترتان في حياة الفرد، الفترة الأولى تمثل الحاضر والثانية المستقبل ويمكن للمستهلكين اتخاذ قرار الاستهلاك عبر الزمن من خلال الادخار والاقتراض، كما برزت النظريات لبروبرت هول وتوصل إلى أن الاستهلاك يتبع التحرك العشوائي ونظرية كامبل-مانكيو والتي اعتمدت في تحليلها على نظرية الدخل المطلق لكينز والدخل الدائم وتوصلا إلى وجود تأثير للدخل على الاستهلاك.

ويتضح بأن كل النظريات تعتمد بشكل أساسي على النظرية الكينزية والاختلاف يكمن فقط حول تعريف الدخل الذي يؤثر على الاستهلاك، كما أن هناك عوامل اقتصادية تؤثر على الاستهلاك كالادخار، الثروة معدل الفائدة ومستويات الأسعار، وغيرها من العوامل الكمية والنوعية.

الفصل الثاني:

تحليل تطور الاقتصاد الجزائري ومحددات الاستهلاك العائلي في الجزائر

(2020-1970)

مقدمة الفصل الثاني

مر الاقتصاد الجزائري بعدة تقلبات أثرت بشكل كبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية نتيجة الأحداث التي شهدها العالم، فالجزائر كدولة لها مجموعة من المعاملات مع العالم الخارجي فهي تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير، وينتقل تأثير هذه المعاملات إلى الاقتصاد الجزائري ومنه إلى الاستهلاك العائلي الذي يلعب دور مهم في تحديد رفاهية المجتمع، فعدم التخطيط الجيد للاستهلاك يؤدي إلى اختلال في التوازن الكلي أي إذا ارتفع الانفاق الاستهلاكي عن حجم السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج وهذا بدوره يؤدي إلى الاقتراض من الخارج لتعويض النقص في عرض السلع والخدمات ما يسبب ارتفاع الأسعار وظهور الفجوة التضخمية أو حدوث العكس ظهور الفجوة الانكماشية، مما دفع بالحكومة القيام بإصلاحات تهدف إلى دعم استهلاك العائلات، والاهتمام بتطويره من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وزيادة الانفاق الحكومي ورفع الأجور الحقيقية، للنهوض بالاقتصاد الوطني ككل، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة.

ومن خلال هذا الفصل، سنتطرق إلى التحليل النظري والاحصائي لمحددات الاستهلاك العائلي (معدل التضخم، معدل الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي، سعر البترول وسعر الصرف)، في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)، وذلك بتقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول خصص لتطور الاقتصاد الجزائري، والمبحث الثاني يهدف إلى عرض وصفي وتحليل رقمي لتطور الاستهلاك العائلي وأهم محدداته في الجزائر، مستعينين بالبيانات السنوية.

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري

شهدت الجزائر مجموعة من التطورات خلال التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، لمحو السياسة الاستعمارية حيث انتهجت الاشتراكية في الأول ثم تحولت إلى اقتصاد السوق، ومع بداية التسعينيات قامت بإصلاحات معتمدة على المؤسسات المالية والدولية، ولذلك نهتم بدراسة هذا التطور.

I-مرحلة الانتظار (1962-1966):

تميزت هذه المرحلة بمشاكل تسييريه مما دفع بالجزائر إلى القيام بالتخطيط لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث قامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966، البنوك وشركات التأمين 1966، كما قامت بتنظيمات داخلية.

II-واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967-1979):

تميزت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية وهي كالتالي:

II-1. المخطط الثلاثي (1967-1969):

هو مخطط قصير الأجل، وقد شمل القطاع الإنتاجي بفرعيه الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات والقطاع غير المنتج، بلغ حجم الاستثمارات المبرمجة 9.06 مليار دج أما تكاليف البرمجة فقدرت بـ 19.58 مليار دج، الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخص بها ماليا يدعى الاستثمارات الباقي انجازها 10.52 مليار دج.[1]

II-2. المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

ركز هذا المخطط على هدفين أساسيين هما:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي.
- جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية.

كما اهتم بتنمية الريف بهدف التوازن بين المناطق الريفية والمدن، وعرف حجم الاستثمارات ارتفاعا في هذا المخطط بحيث ارتفعت تكاليفها إلى 68.56 مليار دج.

II-3. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج كبرامج استثمارية عمومية، والمخطط أولى اهتمامه بالقطاع المنتج كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية، والقطاع الصناعي وقطاع البنية التحتية، كل هذا يهدف إلى بناء دولة ذات اقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي.

---

[1] درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر:1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2005-2006، ص 340-341.

إن الاستثمارات الواسعة التي عرفها هذا المخطط قد أثرت على الإنتاج، التشغيل، الدخل القومي، الاستهلاك، ويظهر ذلك من خلال:

- حدوث توسع هام في التشغيل بلغ 468 ألف منصب عمل جديد.
- ارتفاع حجم الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1977 إلى 72.8 مليار دج.
- ارتفاع الدخول النقدية للعائلات من 27.8 مليار دج سنة 1974 إلى45.1 مليار دج سنة 1977.
- ارتفاع حجم الاستهلاك للعائلات من 22.8 مليار دج إلى 36.9 مليار دج سنة 1977.

II-4. اتجاهات المرحلة التكميلية (1978-1979):

تمثل هذه المرحلة بمثابة مرحلة انتقالية تم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني وتسجيل إعادة تقييم بعض البرامج سنة 1978، قدر مجموع تكاليف برامج الاستثمارات المسجلة أو المعاد تقييمها سنة 1978 بـ 96.62 مليار دج.

تطور حجم الاستثمارات السنوية الفعلية لمخططات الدولة حيث بلغت سنة 1978 حوالي 52.65 مليار دج، أما الاستثمارات سنة 1979، فكانت انجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج.[1]

III-واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-1989):

عرفت هذه المرحلة بمرحلة التنمية المركزية، وشهدت انجاز مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

III-1. المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

يهدف هذا المخطط إلى تكوين سوق داخلية نشيطة ومنسجمة، وإلى تحسين المبادلات الخارجية، بلغت تكاليف البرامج الاستثمارية لهذا المخطط 560.5 مليار دج وحدد حجم ترخيصه المالي بـ 400.6 مليار دج.

ولقد تحققت مجموعة من النتائج الاقتصادية والاجتماعية في ظل انجاز هذا المخطط تمثلت في:

- خلق مناصب شغل جديدة حوالي 710000 عامل.
- ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالسعر الجاري من 113.2 مليار دج سنة 1979 إلى 225.4 مليار دج سنة 1984 وسجل معدل النمو الحقيقي خارج قطاع المحروقات (5.8%).

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص334-338.

- انخفاض حصة الواردات من السلع والخدمات من قيمة المواد الكلية من (27%) سنة 1979 إلى (21.4%) سنة 1984.
- ارتفاع فائض في الميزان التجاري من 4.4 مليار دج سنة 1979 إلى 13.8 مليار دج سنة 1984.[1]

III-2. المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

يتميز هذا المخطط بأنه عبارة عن تكملة لوظيفة المخطط الخماسي الأول من حيث الاهتمام القوي بالتسيير، كما أنه يعطي أولية خاصة لتنمية قطاع الفلاحة والري، ومن أهدافه ما يلي:

- التحكم في التوازنات المالية الخارجية والداخلية.
- تخفيض تكاليف التسيير والاستثمار.
- توسيع القاعدة المادية للاقتصاد[2] .
- مكافحة كل أشكال التبذير وانتهاج سياسات ملائمة للتقشف بالانشغال مع أهداف الإستراتيجية التنموية والإمكانيات الاقتصادية والمالية للبلاد وأهداف العدالة الاجتماعية، حدد المخطط الخماسي الثاني برامج استثمارية بلغت تكاليفها 828.38 مليار دج.

وفيما يخص النتائج المحققة، فإن استثمارات القطاع العام قد بلغت 370.5 مليار دج، وحالة التشغيل فلم تتمكن جهود التنمية المبذولة إلا خلق 377000 منصب عمل مقابل هدف كلي حدد بـ 946000 منصب عمل جديد، والمتوسط السنوي للنمو خلال هذه الفترة كان (0.4%) أي ضعيف وبعيد عن الهدف الذي حدد بـ (6.6%)، لهذا لم تكن النتائج المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني في مستوى طموحات هذا المخطط إلى أن بلغت القطاعات الاقتصادية درجة الركود الاقتصادي، انخفاض المداخيل من العملة الصعبة، وانخفاض عملية الاستيراد وبالتالي تقليص حجم الاستثمارات .

IV-واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق:

IV-1. برامج الاستقرار الاقتصادي (1989-1995):

شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإصلاحات والتدابير لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وهو ما اضطر الجزائر إلى طلب المساعدة المالية من مؤسسات النقد الدولية.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

IV-1-1. برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989:

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار برنامج التثبيت في 30 ماي 1989، ووافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كان محتوى الاتفاق يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم المالي:

- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا.
- تقليص العجز الميزاني.
- تعديل سعر الصرف.
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

لقد سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989، حيث ارتفعت الصادرات بـ (19%) عما كانت عليه سنة 1988، ارتفاع الناتج الداخلي الخام بـ(2.9%) سنة 1989، لكن سجل تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990.[1]

IV-1-2. برنامج الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991:

تم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

يهدف اتفاق الاستعداد الائتماني إلى:

- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، ترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة.
- تحرير التجارة الداخلية والخارجية، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار.
- ترشيد الاستهلاك والادخار، عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات، وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود.

وتحقق خلال هذه الفترة انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 ثم إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992، تحقيق فائض في رصيد الخزينة بمقدار 14 مليار دج، لكن مع حلول سنة 1993، سجل رصيد الخزينة عجزا قدر ب 100 مليار دج.

[1] درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004، مرجع سبق ذكره، ص 374.

IV-1-3. برنامج الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994):

عرفت هذه المرحلة بمرحلة التثبيت الاقتصادي قصير الأجل، ونتيجة للقيود أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي، لجأت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي لإبرام برنامج تكييفي لمدة سنة من 1994/04/01 إلى 1995/03/31. وتتلخص أهم النقاط التي جاء بها كما يلي:

- تحقيق نمو مستقر ومقبول بنسبة 3% في 1994 و6% في 1995.
- تخفيض حدة التضخم.
- تحرير أكبر للتجارة الخارجية.
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة.
- دعم سعر صرف الدينار بالحد من الضغط التضخمي عن طريق تخفيض معدل التوسع النقدي(M2) إلى 14% لفترة البرنامج مقارنة بـ 21% في 1993.

وتمثلت نتائج هذا الاتفاق فيما يلي:

- وصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نمو سلبي بلغ (0.4%)، عكس ما كان مقرر في البرنامج المقدر بـ 3%.
- وصول معدل التضخم إلى حدود (29%) مقابل (38%) متوقعة في البرنامج.
- تخفيض مديونية الدولة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار.
- الإعلان عن إقامة سوق الصرف-ما بين البنوك- في ديسمبر 1995.
- انخفاض العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى (4.4%) مقابل (5.7%) المقدرة في البرنامج الحكومي.[1]

IV-2. برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998):

بمقتضى هذا الاتفاق حصلت الجزائر على مبلغ يقدر بـ 1169 مليون دج وحدة حقوق سحب خاصة DTS، ومن أهم نتائج برنامج التعديل الهيكلي ما يلي:

- ارتفاع احتياطي الصرف 1.1 مليار دولار سنة 1994 إلى 7 مليار دولار سنة 1998.
- ارتفاع المديونية الخارجية من 29.5 مليار دولار سنة 1994 إلى 30.5 مليار دولار سنة 1998.
- انخفاض معدل التضخم من (29%) سنة 1994 إلى (5%) سنة 1998 وانخفض معدل إعادة الخصم من (15%) سنة 1994 إلى (9.5%) سنة 1998.

[1] د. بوتيارة عنتر، أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2012) مع قراءة استشرافية آفاق 2017، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، المجلد 07، العدد 03، 2014، ص 82-83.

- ارتفاع نمو الكتلة النقدية من (10.5%) سنة 1995 إلى (19.1%) سنة 1998.[1]

V- واقع الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي (2014-2001):

مع تزايد المؤشرات الايجابية حول الوضعية الاقتصادية للجزائر، تم إقرار ثلاث برامج إنفاق منذ سنة 2001 تقوم على عدة محاور رئيسية، الأول هو مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، الثاني هو البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والثالث هو البرنامج الخماسي (2010-2014)، سياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري.

V-1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) (2001-2004):

خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دج، تمثلت أهداف البرنامج في تفعيل الطلب الكلي، محاربة الفقر، استحداث مناصب شغل بالإضافة إلى تحقيق التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الإقليم الجزائري.[2]

أهم نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر بـ (3.8%) في المتوسط مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر بـ (6.8%).
- تراجع معدل البطالة من (29%) في بداية الفترة إلى أقل من (24%) عند نهاية الفترة.
- انجاز العديد من المشاريع القاعدية.
- تقلص المديونية العمومية الداخلة من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 91 مليار دج سنة 2003.

V-2. برنامج دعم النمو (PCSC) (2005-2009):

يعتبر هذا البرنامج تكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يهدف إلى وضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة، تم تخصيص مبلغ لهذا البرنامج قدر بـ 4202.7 مليار دج، والجدول التالي يوضح بالتفصيل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو.

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 193.

[2] علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، الملتقى العربي الأول، مصر، 25-28 يناير 2015، ص4.

الجدول (1-2): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

القطاع	حجم الاعتمادات	النسبة (%)
تحسين معيشة السكان	1908.5	45
تطوير البنية التحتية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برامج التكنولوجيات الجديدة والاتصالات	50	1.7
المجموع	4202.7	100

المصدر: علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص6.

اهتمت السلطات العمومية بالمناطق الداخلية والصحراوية التي تعاني من تخلف كبير مقارنة بالمناطق الشمالية، ونتيجة لذلك تم اعتماد برنامجين إضافيين أساسيين بهدف تسريع وتيرة التنمية في هذه المناطق تمثلا في:

- اعتماد برنامج تكميلي في جانفي 2006 لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ 377 مليار دج.
- اعتماد برنامج تكميلي لفائدة مناطق الهضاب العليا في فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج.[1]

خلال الفترة عرف النمو الاقتصادي انخفاضا، حيث انخفض من (5.1%) سنة 2005 إلى (2.4%) سنة 2009، انخفاض نسبة البطالة من (17.7%) سنة 2004 إلى (10.3%) سنة 2009. ارتفاع متوسط الدخل الفردي الذي بلغ 4746 دولار في 2008.[2]

[1] علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 7،5.

[2] بن عبيد فريد، زعبة طلال، أثر برامج الاستثمارات العمومية على ترقية ودعم الاستثمار بمناطق التنمية الجهوية، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، جوان 2016، ص388.

V-3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) (2010-2014):

يسعى هذا البرنامج لدعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج بحوالي 21214 مليار دج، ويشمل شقين هما:

- استكمال المشاريع الجاري انجازها في قطاعات السكة الحديدية والمياه بمبلغ 9700 مليار دج.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج.

تركزت الاعتمادات المالية في ستة محاور رئيسية موضحة في الجدول التالي:

الجدول (2-2): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسبة (%)
تحسين التنمية البشرية	10122	49.6
تطوير المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية وتحديثها	1666	8.1
دعم التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة والحد من البطالة	360	1.8
تطوير البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: بن عبيد فريد، زعبة طلال، أثر برامج الاستثمارات العمومية على ترقية ودعم الاستثمار بمناطق التنمية الجهوية، مرجع سبق ذكره، ص 389.

- استطاعت الجزائر أن تحقق انخفاض في نسبة البطالة التي وصلت سنة 2012 إلى (9.8%).
- ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بـ 1.15 مليار دولار سنة 2012 مقابل 0.96 مليار دولار سنة 2010.

- ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية بـ 3.5 مليار دولار سنة 2010.
- زيادة احتياطي الصرف سنة 2012 بحيث بلغ 191 مليار دولار.[1]

IV- البرنامج التنموي الخماسي (2015-2019):

البرنامج الخماسي أو ما يعرف بالاستثمارات العمومية الرامية إلى تحقيق التنمية، خصص له مبلغ 22100 مليار دج أي ما يعادل 280 مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية المختلفة، واشترط ضرورة انعكاس ذلك على القدرة الشرائية للمواطن وتحسين ظروف معيشته، ويقسم الغلاف المالي حسب حاجة كل قطاع من أجل تغطية النفقات، مع توفير أحسن الشروط لتحقيق الأهداف المرجوة، وأهمها:

- تعزيز الحكم المؤسساتي والاقتصادي الراشد.
- تحديد القطاعات الاقتصادية.[2]

- يقترح النص ميزانية تسيير لـ 2018 تبلغ 4584 مليار دج مقابل 4591.8 مليار دج في 2017، ويتوقع مداخيل ب 6521 مليار دج ونفقات نحو 8628 مليار دج.
- سجل انخفاض في عجز الخزينة إلى ما يقارب 380 مليار دج في أوت 2017 مقابل 1769 مليار دج في 2016 وذلك بفضل ارتفاع الإيرادات وانخفاض النفقات.
- ارتفاع الإنتاج الأولي للمحروقات من 191 مليون طن سنة 2015 إلى 196 مليون طن سنة 2016.
- تراجع نسبة التضخم إلى (5.7%) في أوت 2017 مقابل (6.5%) سنة 2016.
- بلغت احتياطات الصرف سنة 2016 حوالي 114.1 مليار دولار مقابل 178.94 مليار دولار سنة 2014.[3]

لم يأتي هذا البرنامج بالنتائج المرجوة والمخطط لها فقد اتسم النمو الاقتصادي بالضعف، وتراجع أداء القطاع الصناعي والمناجم، وضعف المؤسسات الاقتصادية وعدم تقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بسبب هشاشة بنيتها وقلة الرقابة وسوء التسيير، وعدم توفر مناخ استثماري محفز، وكل هذه النتائج خلقت وضعا اقتصاديا مترهلا، لم يساعد الاقتصاد على التخلص من التبعية للريع[4].

[1] بن عبيد فريد، زعبة طلال، أثر برامج الاستثمارات العمومية على ترقية ودعم الاستثمار بمناطق التنمية الجهوية، مرجع سبق ذكره، ص389.

[2] www.echoroukonline.com.

[3] www.radioalgerie.dz

[4] بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، 2020، ص 163-182، ص174.

المبحث الثاني: تطور الاستهلاك العائلي الحقيقي ومحدداته في الجزائر (1970-2020)

لقد شهد الاستهلاك العائلي في الجزائر تغيرات هامة منذ الاستقلال موازاة مع التطورات والمخططات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر للنهوض بالتنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد وطني نشيط، لذلك سنقوم بتحليل تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر مع المتغيرات التي تأثر فيه.

I-تحليل تطور الاستهلاك العائلي الحقيقي في الجزائر (1970-2020)

I-1. تطور حجم الاستهلاك العائلي الحقيقي في الجزائر (1970-2020)

الشكل (2-1): تطور حجم الاستهلاك العائلي والكلي والعام في الجزائر (1970-2020)

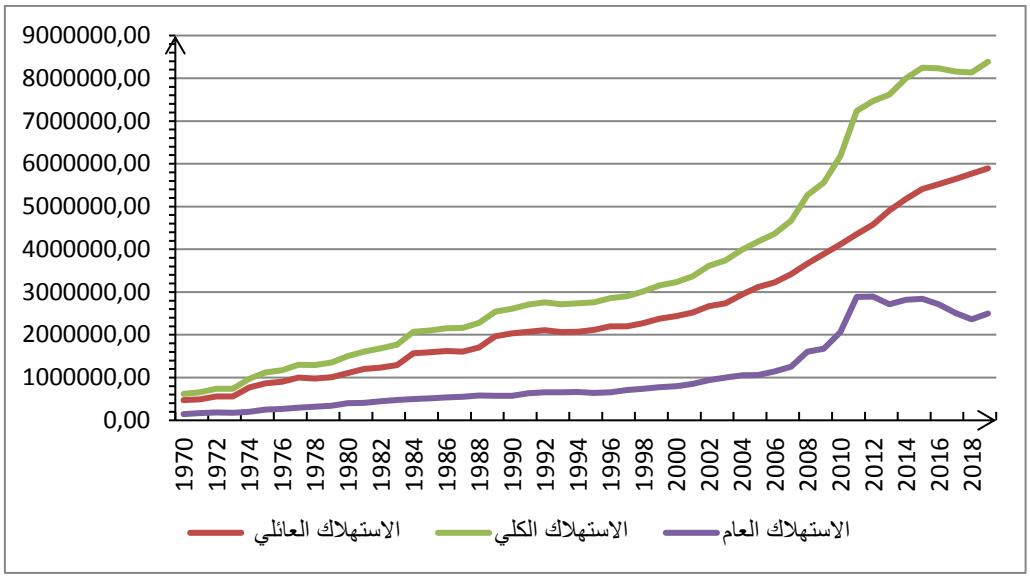

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات وبيانات البنك الدولي

من خلال الشكل نلاحظ أن الاستهلاك العائلي في الجزائر يمثل نسبة أكبر من حجم الاستهلاك الكلي، إذ أن تزايد الاستهلاك العائلي الحقيقي تزامن مع فترة تنفيذ المخطط الرباعي الأول والثاني من الفترة الممتدة من (1970 إلى 1979) التي كانت من أهم أهدافهم تحسين المستوى المعيشي للمستهلك، وإتباع سياسة نظام الأسعار الثابتة من خلال تدعيم أسعار بعض السلع والخدمات السياسية.

أما خلال المرحلة (1980-1989) والمتزامنة مع تنفيذ المخططين الخماسي الأول (1980-1984) تميز فيه الاستهلاك بالارتفاع نظرا لارتفاع مداخيل العائلات الحقيقية الناتج عن تطور مستوى التشغيل، وفي المرحلة الموالية (1985-1989) الخاصة بالمخطط الخماسي الثاني فقد لوحظ انخفاض الاستهلاك سنة 1987 نتيجة انهيار أسعار البترول في سنة 1986 مما أدى إلى حدوث انهيار اقتصادي وتأثيره على المواد المستهلكة وبالتالي على الاستهلاك العائلي.

ومع بداية التسعينات بدأت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لتغيير سير الاقتصاد وبالتالي تحسن المداخيل ومن ثم تحسن الاستهلاك العائلي الحقيقي.

منذ سنة 2000 بدأت الجزائر بإتباع سياسة إنعاش الطلب بعد انتهاج برنامج التعديل الهيكلي مما أدى إلى زيادة في الأجور ومناصب الشغل، الأمر الذي ساهم في زيادة الاستهلاك العائلي الحقيقي.

I-2. تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني ومن الاستهلاك في الجزائر (1970-2020):

الشكل (2-2): تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني ومن الاستهلاك في الجزائر (1970-2020)

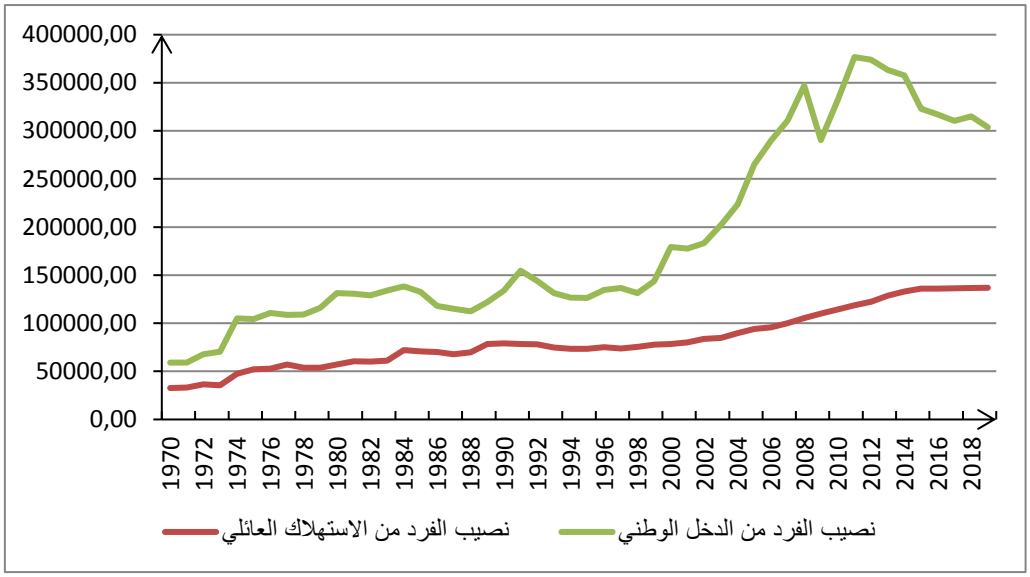

المصدر: بيانات البنك الدولي (https://data.albankaldawli.org)

من خلال الشكل نلاحظ أن كلا من نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني ومن الاستهلاك في ارتفاع مستمر، ومع بداية 1980 بدأ نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني في الانخفاض، وسرعان ما رجع إلى استقراره بصورة ثابتة والذي قابله نوعا من الاستقرار في نمو نصيب الفرد من الاستهلاك، ويمكن تفسير انخفاض نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني بانخفاض الإيرادات الوطنية التي تؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني، بسبب التأثير السلبي لأزمة البترول سنة 1986، في حين لم يتأثر نمو الاستهلاك الفردي وهذا راجع لسياسة دعم الأسعار التي انتهجتها الدولة، ومع بداية 2008 تناقص نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني حيث بلغ نموه (16,30-) سنة 2009، بسبب انخفاض أسعار المحروقات والتي أدت إلى انخفاض الإيرادات، ونلاحظ استمرارية تذبذبات في معدلات النمو في السنوات الأخرى، حيث سجل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني نسبة سالبة (3,59-) سنة 2019.

I-3. تطور تركيبة الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر:

الجدول (2-3): الإنفاق الاستهلاكي على المجاميع السلعية

الوحدة: مليار دج

المجاميع السلعية / السنوات	1988	%	2000	%	2011	%
المواد الغذائية	108. 871	52.5	682.660	44.6	1875.3	41.8
الألبسة والأحذية	16 .956	8.2	131.906	8.6	363.5	8.1
السكن	16 .045	7.7	207.662	13.5	915.5	20.4
الأثاث المنزلي	8. 896	4.3	51 .677	3.4	122.2	2.7
الصحة والنظافة الجسدية	5. 619	2.7	95 .764	6.2	214.2	4.8
النقل والمواصلات	23. 622	11.4	143. 979	9.4	540	12
التربية، الثقافة والتسلية	9.024	4.4	58 .997	3.9	142.7	3.2
النفقات الأخرى	18 .389	8.8	158. 802	10.4	316.1	7
المجموع	207.422	100	1 531.447	100	4489.5	100

المصدر:

Office National des Statistiques, Résultats 2010-2012, N°30, p440,441-

الشكل (2-3): الإنفاق الاستهلاكي على مختلف المجاميع السلعية

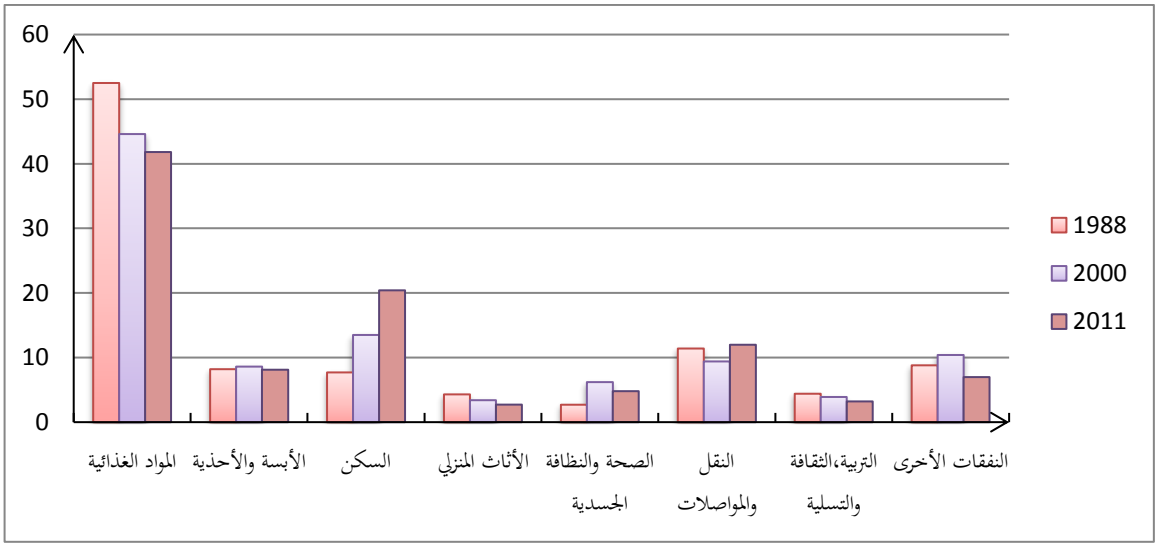

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول الإنفاق الاستهلاكي على المجاميع السلعية

من خلال الجدول والتمثيل البياني نلاحظ أن الأسر تحاول تقسيم دخلها بالطريقة التي تلبي احتياجاتها الاستهلاكية، فالأسر تخصص جزء أكبر من ميزانيتها للإنفاق على الغذاء بنسبة وصلت إلى 52,5% سنة 1988 وانخفضت إلى نسبة 41,8% سنة 2011، رغم هذا الانخفاض إلا أن الإنفاق على الغذاء لا يزال يحتل المرتبة الأولى، ثم تليها نسبة النفقات للسكن فقد تميزت بالارتفاع لتبلغ أعلى نسبة سنة 2011 بـ 20,4% وذلك لتحسن المستوى المعيشي وارتفاع مستويات الأجور والاهتمام بالمشاريع السكنية.

أما بالنسبة للإنفاق على الألبسة والأحذية فقد بلغت أعلى نسبة 8,6% سنة 2000 وذلك لتغير ثقافة المستهلك ودرجة التحضر الخاصة باللباس، ثم تليها النفقات المخصصة للنقل والمواصلات فقد تميزت بالارتفاع سنة 1988 وانخفضت سنة 2000 وبلغت نسبة 9,4% لترتفع مجددا إلى 12% سنة 2011 بسبب تحسن المستوى الاقتصادي وانخفاض أسعارها، ونلاحظ أن نسبة الإنفاق على الصحة والنظافة الجسدية في ارتفاع ويرجع إلى أهميتها من طرف المستهلك الجزائري نتيجة ظهور الأمراض وسبل الوقاية منها وإلى ظهور منتجات جديدة خاصة بالنظافة والتجميل، وبالنسبة للنفقات الخاصة بالأثاث المنزلي والثقافة عرفت نسبا منخفضة وذلك لأن المستهلك الجزائري يعتمد على ترتيب احتياجاته واقتناء السلع والخدمات الضرورية حسب الظروف التي يعيشها.

I-4. الأنماط الاستهلاكية للعائلات في الجزائر حسب الوسط الجغرافي:

الجدول (2-4): الإنفاق الاستهلاكي حسب الوسط الجغرافي

الوحدة: مليار دج

الإنفاق حسب القطاع / السنوات	القطاع الحضري	القطاع الريفي	القطاع الكلي	نسبة القطاع الحضري	نسبة القطاع الريفي
1988	109,2	98,2	207,4	52,65	47,35
1995	548,95	446,87	995,85	55,12	44,88
2000	995,65	535,79	1531,44	65,01	34,99
2011	3194,1	1295,4	4489,5	71,15	28,85

المصدر:

Office National des Statistiques, Résultats 2010-2012, N°30, p440.

الجدول (2-5): متوسط الإنفاق السنوي للفرد حسب الوسط الجغرافي

متوسط إنفاق الفرد / السنوات	إنفاق الفرد في القطاع الحضري	إنفاق الفرد في القطاع الريفي	إنفاق الفرد في القطاع الكلي
1988	9885,23	7966,88	8873,7
2000	55718	41846	49928
2011	131231	104660	122274

المصدر:

Office National des Statistiques, Résultats 2010-2012, N°30, p447.

الشكل (2-4): الإنفاق الاستهلاكي حسب الوسط الجغرافي

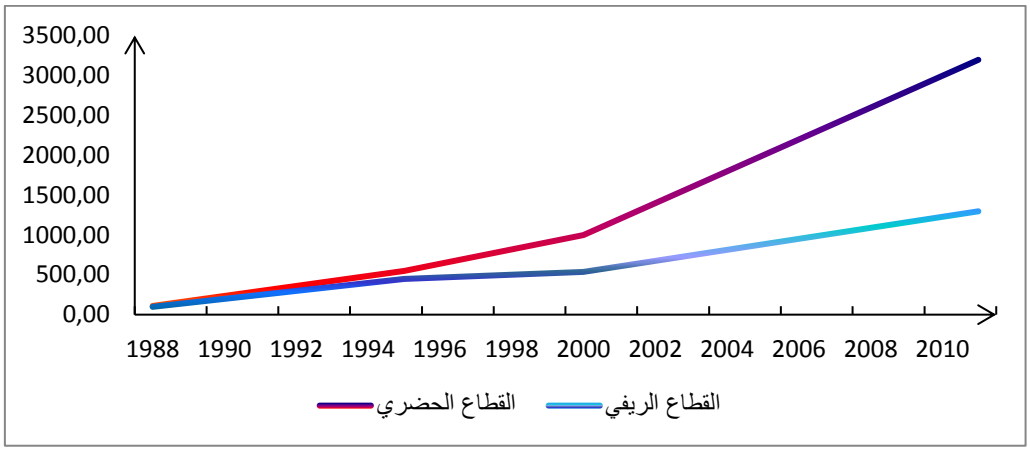

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول الإنفاق الاستهلاكي حسب الوسط الجغرافي

الشكل (2-5): نسبة الإنفاق الاستهلاكي حسب الوسط الجغرافي

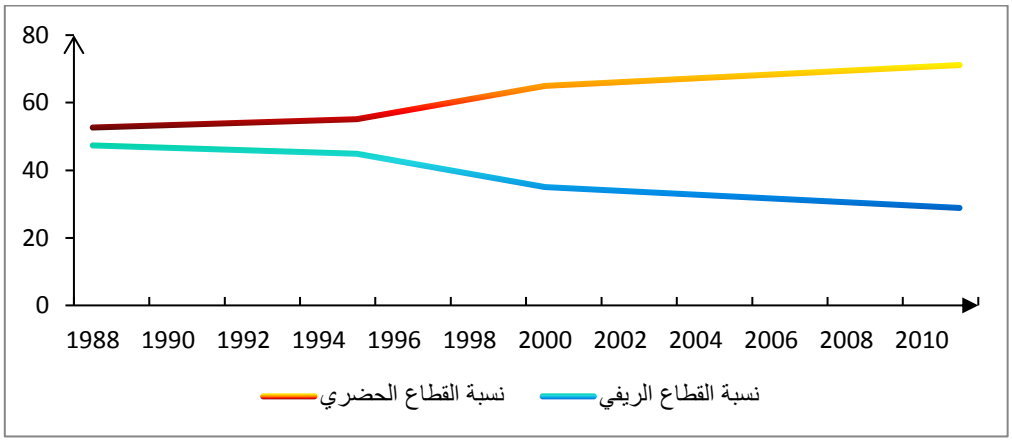

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول الإنفاق الاستهلاكي حسب الوسط الجغرافي

من خلال الجدول والمنحنيات نلاحظ تفاوت في الاستهلاك العائلي بالنسبة للمنطقة الجغرافية، فالمنطقة الحضرية عرفت ارتفاعا كبيرا حيث انتقلت من 109,2 مليار دج سنة 1988 إلى 3194,1 مليار دج سنة 2011 أي بنسب متصاعدة من إنفاق القطاع الكلي، ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في العدد السكاني، وارتفاع نسبة التحضر فيها وإلى توفر فرص العمل وبالتالي توفر الدخل المناسب للإنفاق بحيث ارتفع متوسط الإنفاق الفردي في المنطقة الحضرية من 9885.23 دج سنة 1988 إلى 131231 دج سنة 2011.

بينما الإنفاق الريفي فقد اختلف تماما وعرف نسب متناقصة، حيث ارتفعت من 207,4 مليار دج سنة 1988 أي بنسبة 47,35% من الإنفاق الكلي إلى 1295,4 مليار دج سنة 2011 بنسبة 28,85% ويعود السبب في هذه النسب المتناقصة إلى بعض الاختلالات و التفاوتات في الدخل بين المدينة والريف، أما بالنسبة لمتوسط الإنفاق السنوي للفرد فقد عرف ارتفاعا خلال السنوات، نتيجة لارتفاع مداخيل الدولة والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وتحسن نمط الحياة والتحولات التي شهدتها القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مر بها المجتمع الجزائري.

II- تحليل تطور محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر (1970-2020):

II-1تطور الدخل العائلي الحقيقي والادخار العائلي الحقيقي في الجزائر (1970-2020):

الشكل (2-6): تطور الدخل العائلي، الادخار العائلي والاستهلاك العائلي بالقيم الحقيقية في الجزائر (1970-2020):

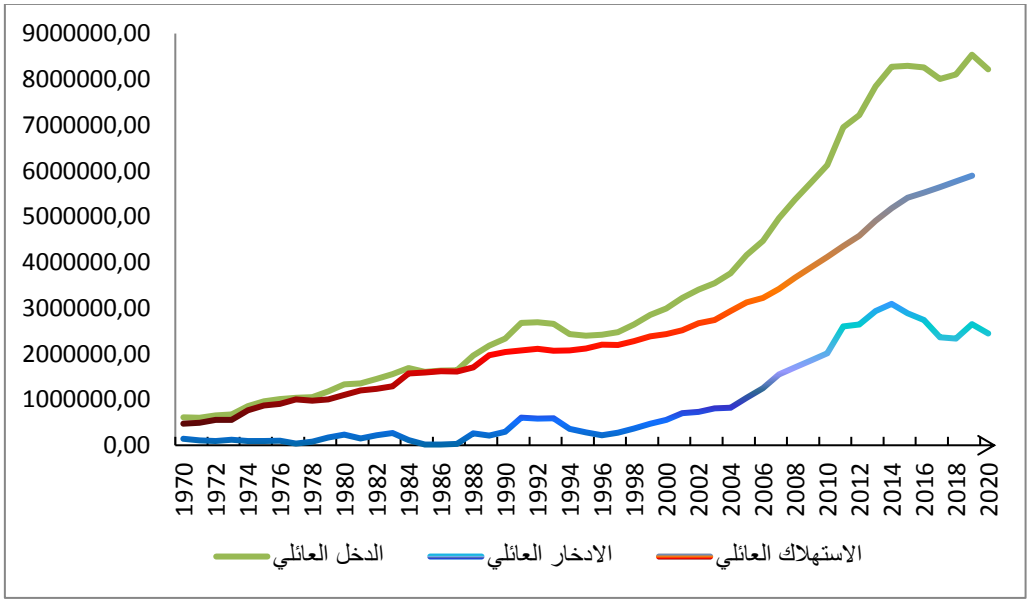

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي (https://data.albankaldawli.org)

الشكل (2-7): معدل نمو الدخل العائلي، الادخار العائلي والاستهلاك العائلي بالقيم الحقيقية في الجزائر (1970-2020)

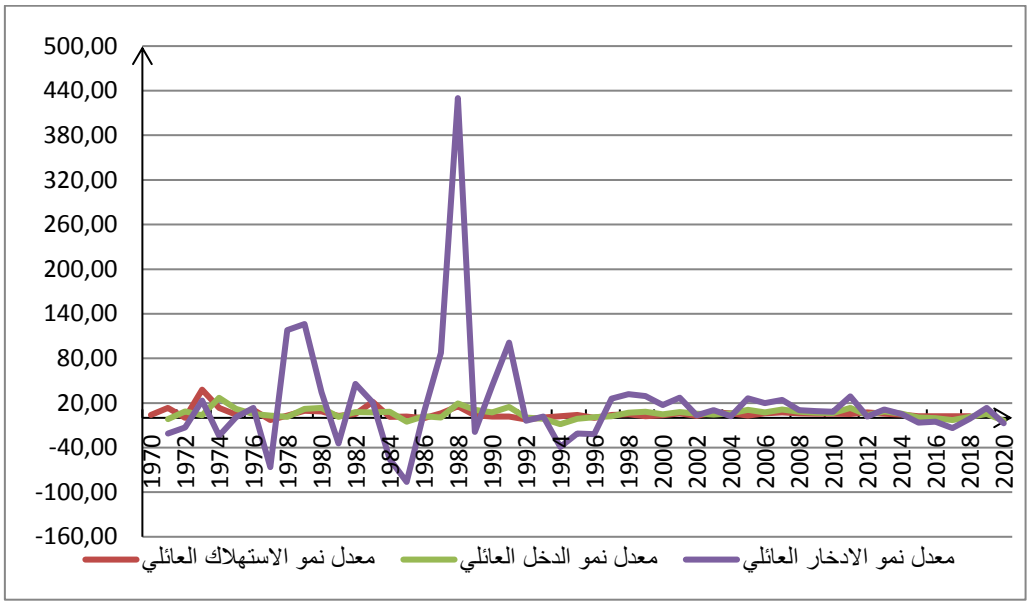

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي (https://data.albankaldawli.org)

الجدول (2-6): متوسط معدل نمو الاستهلاك، الدخل والادخار العائلي بالقيم الحقيقية في الجزائر (1970-2020)

الفترة الزمنية	[1979-1970]	[1989-1980]	[1999-1990]	[2009-2000]	[2020-2010]
متوسط نمو الاستهلاك العائلي	**9.30**	**7.13**	**1.95**	**5.05**	**4.26**
متوسط نمو الدخل العائلي	**7.81**	**6.55**	**2.93**	**7.28**	**4.14**
متوسط نمو الادخار العائلي	**17.48**	**43.01**	**14.68**	**14.98**	**4.21**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي

قدر متوسط نمو الدخل العائلي الحقيقي خلال الفترة [1970-1979] بـ (7.81%) ولكن في الفترة الموالية انخفض وبلغت النسبة (6.55%) وقابله كذلك انخفاض في متوسط نمو الاستهلاك العائلي الحقيقي في الفترة الموافقة لـ[1980-1989] (7.13%) وهو ما يفسر بتأثير أزمة البترول سنة 1986، والتي أدت إلى انخفاض إيرادات الصادرات الوطنية مما انعكس سلبا على الدخل المتاح الذي شهد تطورا لكن ببطء، هذا الوضع ترك آثار بارزة على ادخار الأسر حيث كان يتطور لكن بطريقة بطيئة.

أما في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999 فنلاحظ استمرارية انخفاض كل من معدل نمو الاستهلاك والدخل والادخار العائلي بالقيم الحقيقية فقد سجل نمو الاستهلاك العائلي الحقيقي (3.52%)، (1.77%)، (1.85%) و(2.07%-) في السنوات 1990، 1991، 1992 و 1993 على التوالي، وقابلته معدلات نمو الدخل التالية (7.32%)، (14.53%)، (0.59%) و(1.28%-) في نفس السنوات، ويعود السبب لعدم عدالة توزيع الدخل نظرا لبروز الطبقات الاجتماعية، ارتفاع المستوى العام للأسعار، ارتفاع في معدلات التضخم وانخفاض في قيمة العملة مما أدى إلى اتساع الفارق بين الدخل الإسمي و الدخل الحقيقي. في حين عرف الادخار العائلي الحقيقي معدلات نمو سالبة لسنتي 1994 و1995 بلغت (39.17%-)، (21.01%-) و(22.10%-) سنة 1996 ويرجع إلى التذبذب الحاصل في نمو الدخل العائلي بسبب الإجراءات التي قامت بها الجزائر، وتقليص الإنفاق العام والتحكم في نفقات الدولة وبالتالي شهدت هذه الفترة تقلص في حجم الطلب على السلع في الأسواق، وتجميد الأجور مما أدى إلى تقليص الطلب الكلي.

نلاحظ في الفترة [2000-2009] تزايد متوسط نمو كل من الاستهلاك العائلي الحقيقي، الدخل والادخار العائلي بالقيم الحقيقية حيث تزامنت هذه الفترة مع عودة ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى إتباع سياسة مالية تنموية وسياسة إنعاش الطلب التي باشرتها الجزائر وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، وترتب عنه زيادة في الإنفاق الحكومي وتمويل المشاريع الاستثمارية وقد ساهمت هذه السياسة في زيادة الأجور الحقيقية ومناصب الشغل واستقرار معدل التضخم وبالتالي بداية تحسن القدرة الشرائية للمستهلكين.

في الفترة [2010-2015] نلاحظ ارتفاع الدخل والاستهلاك العائلي الحقيقي لكن بوتيرة منخفضة حيث قدر معدل نمو الاستهلاك من سنة 2014 إلى 2015 بـ(4.41%) والدخل العائلي بـ (0.28%) أما الادخار العائلي الحقيقي فقد انخفضت قيمته من 3090736.75 في سنة 2014 إلى 2885344.54 في سنة 2015، وهذا راجع إلى السياسة المالية التي اتبعتها الجزائر نتيجة انهيار وانخفاض أسعار البترول وإلى القرارات المتخذة من طرف الدولة للرفع من الأجور.

خلال الفترة[2016-2020] تميزت معدلات النمو بالانخفاض وتزامنت هذه الفترة بالانخفاض الحاد في إيرادات النفط وخاصة في سنة 2019 مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري، ويضاف إلى ذلك سنة 2020 التي تميزت بأزمة تواجه العالم ككل وهي تفشي فيروس كورونا (COVID-19) التي أثرت هي الأخرى بشكل كبير على الاقتصاد، فقد شلت الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أكثر من 95% من موارد المحروقات وأغلب نسيجه الصناعي والاستهلاكي يعتمد بدرجة كبيرة على الخارج، فظهر انخفاض كبير في قيمة الدينار وارتفاع التضخم وتفاقم مشكل البطالة الجماعية مما أدى إلى انخفاض الدخل والادخار والاستهلاك العائلي الحقيقي.

II -2. تطور معدل التضخم في الجزائر (1970-2020):

الشكل (2-8): تطور معدل التضخم في الجزائر (1970-2020)

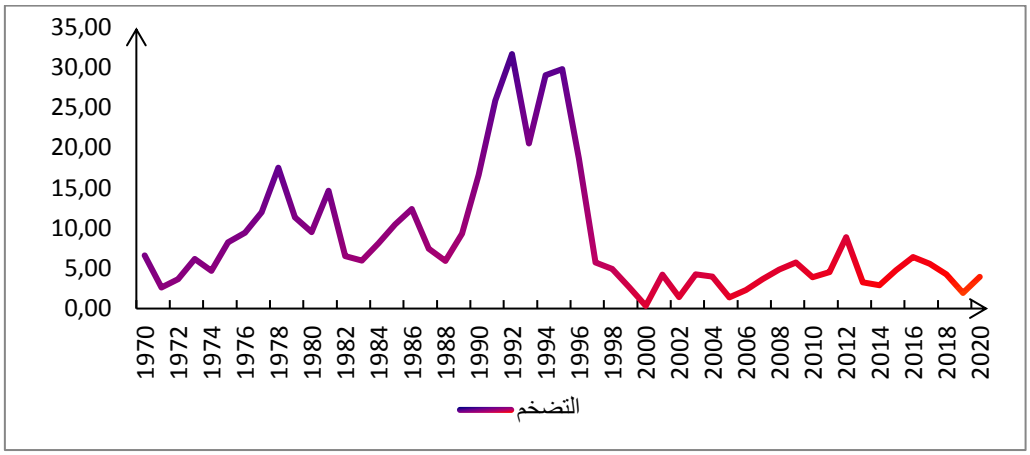

المصدر: بيانات البنك العالمي (https://data.albankaldawli.org)

خلال الفترة [1970-1989] تميز التضخم بالتذبذب، ففي سنة 1970 بلغت نسبته (6,60%) وانخفض في السنتين المواليتين ليعود إلى الارتفاع فقد بلغت أعلى قيمته سنة 1978 بنسبة (17.52%)، ويتراجع معدله في السنوات الموالية، ويفسر بتحكم الدولة بجهاز الأسعار حيث كانت تحدد إداريا بالإضافة إلى تدعيم أسعار السلع، نتيجة تطبيق المخططات التنموية، وهذا ما جعل معدل التضخم مكبوحا، كما عرف ارتفاعا مرة أخرى سنة 1986 بنسبة (12.3%) بسبب انخفاض أسعار البترول نتيجة الأزمة البترولية.

في الفترة [1990-1992] عرف معدل التضخم ارتفاعا خلال هذه المرحلة ففي سنة 1990 بلغت نسبته (16.65%) فارتفع سنة 1992 ليصل إلى (31.67%)، وهذا راجع لسياسة تحرير الأسعار لذلك تسارعت وتيرة التضخم كما يعود ذلك إلى ارتفاع التوسع النقدي وتزايد حجم الطلب.

أما في الفترة الموالية [1993-1998] فنلاحظ أن معدل التضخم بلغت قيمته في سنة 1994 (29.04%) ويعود السبب إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة (40.71%)، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول سنة 1994 وما نجم عنه من زيادة الإصدار النقدي[1]، ليصل إلى نسبة (4.95%) سنة 1998 نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وسيطرة البنك المركزي على معدلات التضخم والحد من المعروض النقدي، وهذا دليل على تحسن وضعية الاقتصاد الجزائري.

وخلال الفترة[2000-2009] نلاحظ تسجيل أدنى معدل تضخم سنة 2000 بـ (0.34%) نظرا للإصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية في ضبط الأسعار والكتلة النقدية والتحكم في السيولة الاقتصاد، ليرتفع إلى 4.4% سنة 2008 ويعود السبب إلى ارتفاع السلع الغذائية المستوردة بنسبة 37.5% من الاتحاد الأوروبي باعتبار أن أغلب الواردات

[1] أ. بوتيارة عنتر، د. بلعباس رابح، محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 09، العدد 15، 2016، ص98.

من الشريك التجاري المتمثل في الاتحاد الأوروبي، وارتفاع أسعار الإنتاج الصناعي خارج المحروقات للقطاع العمومي والقطاع الخاص[1]، وإلى (5,74%) سنة 2009 ويعود الارتفاع إلى فائض السيولة المتوفر لدى الخزينة العمومية وإلى الزيادة السريعة لأسعار للمنتجات الغذائية والصناعية، والبدء في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو(2001-2009).

خلال الفترة[2010-2016] سجلت نسبة التضخم ارتفاعا ملحوظا سنة 2012 بنسبة (8.89%) مقابل (3.91%) سنة 2010 ، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك وأسعار المواد الزراعية المستوردة، وزيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن أسعار البترول والزيادة في الأجور والإنفاق الحكومي، والانطلاق في تنفيذ برنامجي البرنامج الخماسي(2010-2014)، وقد عرف معدل التضخم ارتفاعا خلال السنتين 2015 و2016 حيث قدرت النسبة بـ (4.78%) و (6.40%) على التوالي بعد التراجع المسجل لسنتي 2013 و2014[2]، ويعود السبب إلى ارتفاع أسعار مختلف المنتجات بعد خفض الدعم على بعض المواد منها الوقود والكهرباء والماء، حسب ما جاء به قانون المالية لسنة 2015 وارتفاع أسعار البترول العالمية مقابل تقهقر قيمة العملة الوطنية مما أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي واتساع الفارق بينه وبين الدخل الإسمي، الأمر الذي ساهم في تدهور القدرة الشرائية للأسر الجزائرية.

وخلال السنوات الموالية نلاحظ انخفاض في معدلات التضخم نتيجة انخفاض في أسعار بعض المنتجات الغذائية واستقرار في أسعار السلع والخدمات وارتفاع أسعار البترول.

I-3. تطور أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر (1970-2020)

الشكل (2-9): تطور أسعار الفائدة في الجزائر (1970-2020)

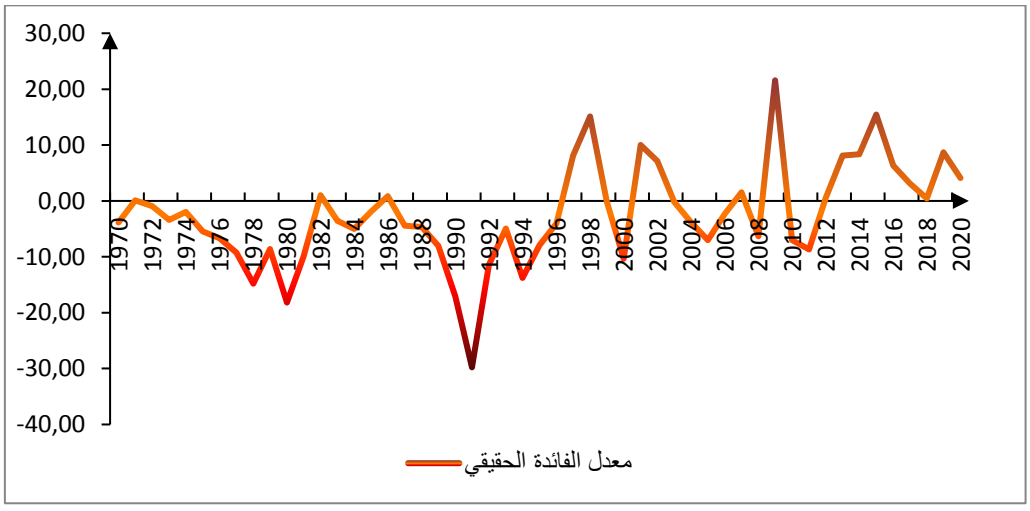

المصدر: بيانات البنك الدولي(https://data.albankaldawli.org)

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2009، ص55.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص45.

لقد كان سعر الفائدة منخفضا خلال الفترة (1994-1996) أي سجل قيم سالبة وهذا راجع لارتفاع معدلات التضخم، وارتفع ابتداء من سنة 1997 ليبلغ (8.14%) نتيجة التطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

أما خلال الفترة (2003-2014) فقد عرفت معدلات الفائدة الحقيقية قيما سالبة حيث سجلت قيمة (0.19%) سنة 2003 وقيمة (-8.65%) سنة 2011 بسبب ارتفاع معدلات التضخم وإلى معدلات الفائدة الاسمية التي تطبقها البنوك على زبائنها.

في الفترة (2012-2019) سجلت معدلات الفائدة قيم موجبة حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2015 نتيجة انخفاض معدل التضخم.

I-4. تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1970-2020)

الشكل (2-10): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1970-2020)

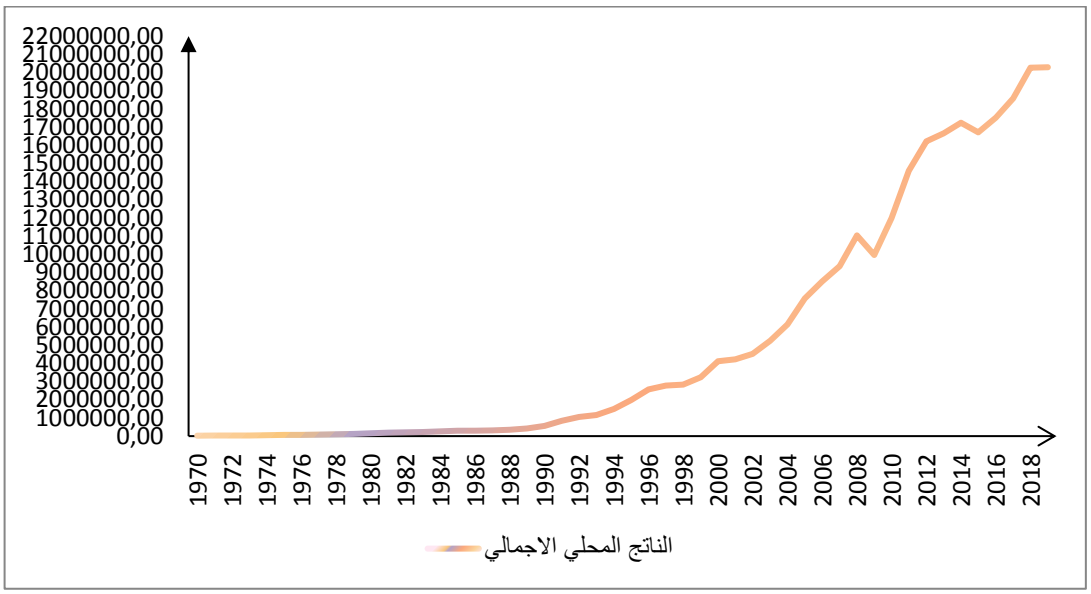

المصدر: البنك الدولي (https://data.albankaldawli.org)

تمثل المرحلة [1970-1974] مرحلة توسع إذ تزامنت مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي الأول والاهتمام بالقطاع الفلاحي والصناعي حيث تمثل سنة 1974 سنة رواج فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ قيمة 55227.17 مليون دج بمعدل نمو 60.06%، وسجلت سنة 1975 ركود بفعل تأخر انطلاق تطبيق المخطط الرباعي الثاني، أما سنة 1980 تمثل سنة رواج وذلك مع انتهاء تطبيق المخطط الرباعي الأول.

خلال الفترة الممتدة من (1986-1994) شهدت انهيار أسعار النفط سنة 1986، أدى إلى حدوث انهيار اقتصادي ترتب عنه خلل في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه السنة 2.81%

ومع بداية التسعينات عرف الناتج المحلي معدلات ضعيفة إثر تفاقم أزمة المديونية الخارجية وصعوبة التمويل الخارجي وتدهور القطاعات المنتجة.

تقلص أسعار البترول بشكل حاد سنة 1998 الأمر الذي أدى إلى زيادة طفيفة في حجم الناتج المحلي حيث انتقل من 2780199.91 مليون دج إلى 2830500.10 مليون دج أي بمعدل نمو (1.81%)، ونلاحظ تذبذب في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1999-2009)، حيث بلغ المعدل سنة 2000 (27.34%) كأعلى معدل ليتراجع في السنة الموالية لكن سرعان ما ارتفع وبلغت قيمته سنة 2004 (17.04%)، وقد تزامنت هذه الفترة مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وارتفاع إيرادات البترول، ومن تم بدأ في الانخفاض إلى أن سجل أدنى معدل (9.74%-) سنة 2009، وهذا بسبب انكماش حصيلة صادرات المحروقات نتيجة الأزمة المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي سنة 2008، ولكن سرعان ما عاود الارتفاع سنتي 2010 و2011 نتيجة إنعاش الاقتصاد الجزائري حيث قدر إجمالي الناتج الداخلي بـ12049.5 مليار دينار سنة 2010 نتيجة ارتفاع إيرادات الصادرات بنسبة 25.9% وتحسن ميزان المدفوعات بسبب الفائض في الحساب الجاري[1].

وفي السنوات الموالية نلاحظ انخفاض في معدل النمو وهذا راجع إلى الركود في قطاع المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول وتفشي الأزمة الصحية العالمية (جائحة كوفيد-19).

I-5. تطور سعر البترول في الجزائر (1970-2020)

الشكل (2-11): تطور سعر البترول في الجزائر (1970-2020)

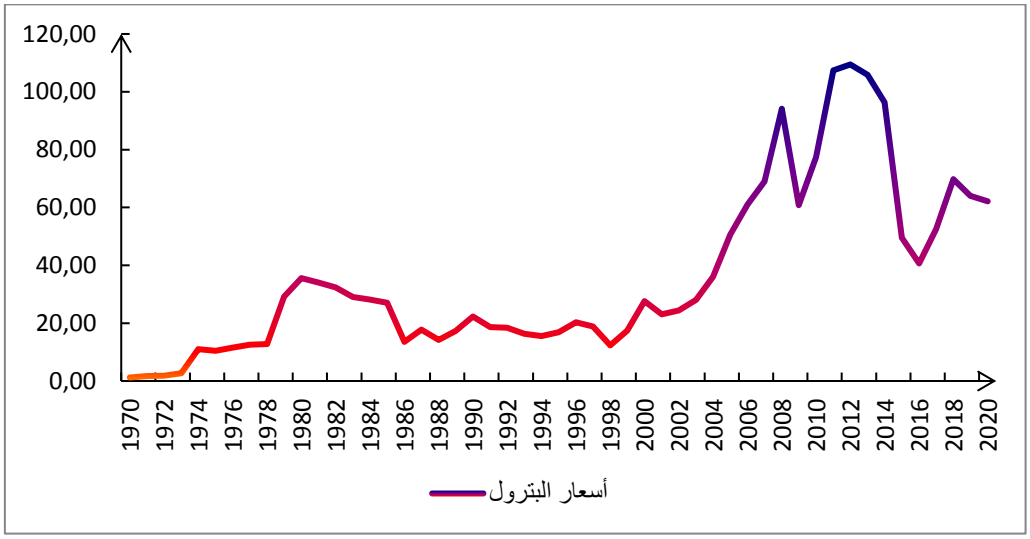

المصدر: https://prixdubaril.com/petrole-index/petrole-algerie.html

من خلال المنحنى نلاحظ أن أسعار البترول كانت جد منخفضة سنة 1973 بسبب حرب أكتوبر(عقوبة للدول لدعمها إسرائيل خلال الحرب العربية الإسرائيلية) حيث وصل سعر البترول 1.82 دولار للبرميل، لكن لوحظ تحسن في

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2011، ص21.

أسعار البترول بحيث ارتفع من سعر 11 دولار للبرميل سنة 1974 إلى 35.52 دولار للبرميل سنة 1980، ثم بعد ذلك تابعت انحدارها حتى سجل معدل 13.53 دولار للبرميل سنة 1986 وتزامن مع حدوث الأزمة في هذه السنة مما أثر على الاقتصاد الجزائري خاصة عائدات الدولة من العملة الصعبة ولجوء الدولة إلى الاقتراض لسد الحاجيات من المواد الاستهلاكية، ونفس الشيء في فترة التسعينيات فقد انخفض من 18.86 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12.28 دولار للبرميل سنة 1998 نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي ونشوب حرب الخليج الثانية والتي امتد أثرها إلى السوق العالمية بانخفاض أسعار البترول، وأثر مباشرة على صادرات المحروقات الجزائرية[1].

مع بداية 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي فنلاحظ تحسن أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 بحيث ارتفع إلى 28.77 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على الطاقة من طرف السوق العالمية ونتيجة أحداث سبتمبر 2001، والحرب الأمريكية البريطانية ضد العراق، وارتفع إلى 15.8% في عام 2003 و36 دولار للبرميل سنة 2004، وهذا الارتفاع يعود إلى توقف الروس عن الإنتاج بسبب الخلاف بين الحكومة الروسية وشركة يوكوس البترولية.

وفي سنة 2009 عرفت أسعار البترول تراجعا فقد بلغ 60,86 دولار للبرميل نظرا لبروز الأزمة المالية العالمية وتغير أنماط الطلب العالمي ومصادره على النفط، والانهيارات التي لحقت بأسواق المال والمؤسسات المصرفية وتراجع صادرات الجزائر من المحروقات من 78.02 مليار دولار عام 2008 إلى 45.45 مليار دولار عام 2009 ، ثم ليعود إلى الارتفاع إلى 77.38 دولار، 107.46 دولار، 109.45 دولار في السنوات 2010، 2011، 2012 على التوالي، مما دفع بالجزائر إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وحقق الميزان التجاري فائضا ليصل إلى 22.26 مليار دولار سنة 2012 بدل 5.9 مليار دولار سنة 2009[2].

لقد كان لبروز طفرة في مجال النفط الصخري سنة 2014 دور واضح فيما يشهد العالم من تراجع الطلب العالمي على النفط، والجزائر من بين الدول التي تأثرت بها إذ انخفض سعر البرميل إلى 96,29 دولار سنة 2014 وبالتالي انخفاض حصيلة الصادرات وتسجيل عجز في الميزان التجاري بقيمة (-18083 مليون دولار) سنة 2015.

في حين بلغت قيمة سعر البترول سنة 2019 (64.05 دولار للبرميل) ويعود السبب إلى أن أسعار البترول تعرضت لضغط خلال السنة بسبب النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين الذي أدى إلى إضعاف الاقتصاد العالمي

[1] عادل مختاري، محمد بن البار، دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي باستعمال منهجية SVAR للفترة (1980-018)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص 125.

[2] د. علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية-قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000-2014)، رؤى استراتيجية، المجلد 04، العدد 13، 2017، ص 92-121، ص 106.

وتباطؤ وتيرة تزايد الطلب على البترول، كما انخفضت أسعار النفط عام 2020 ويعزى ذلك إلى تداعيات جائحة فيروس كورونا التي دفعت دول العالم إلى اتخاذ تدابير العزل والقيود على السفر.

I-6. تطور سعر صرف وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر (1970-2020)

الشكل (2-12): تطور سعر صرف في الجزائر (1970-2020)

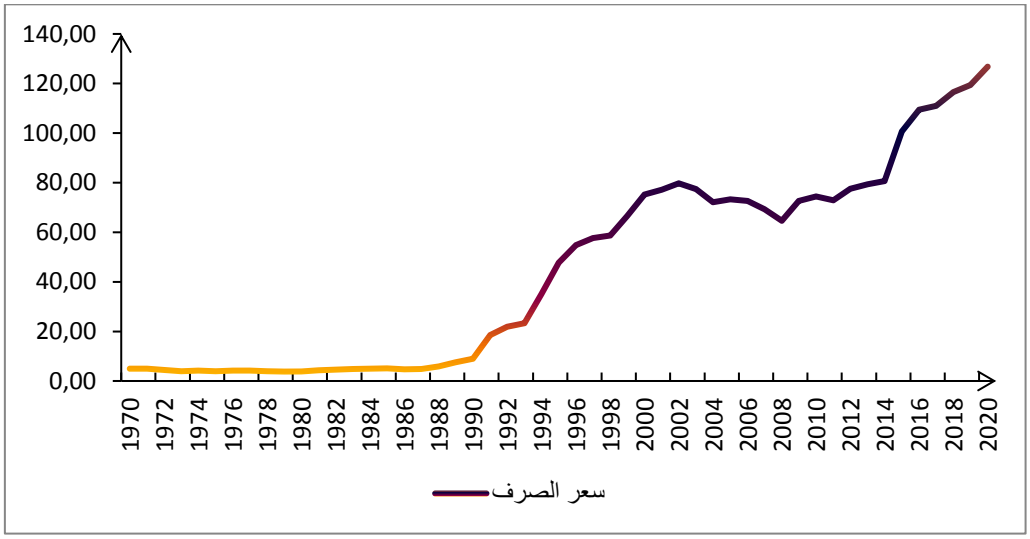

المصدر: بيانات البنك الدولي(https://data.albankaldawli.org)

في الفترة 1970-1988 شهدت نوعا ما من الثبات في سعر الصرف لاتخاذ الجزائر قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري، ففي سنة 1974 حددت سعر قيمة الدينار الجزائري على أساس سلة مكونة من أربعة عشر عملة من ضمنها الدولار الأمريكي، حيث منحت ترجيحا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية.

شهدت القيمة الحقيقية للدينار الجزائري ارتفاعا سنة 1980 نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي، وبعد تدهور أسعار البترول سنة 1986 أدى إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز في ميزانية الدولة لجأت الجزائر إلى الاقتراض من الخارج لمواجهة الانخفاض الحاد في عائدات النفط وتسديد قيمة الواردات المرتفعة، واتبعت الجزائر سياسة الانزلاق التدريجي في أسعار الصرف منذ سنة 1987 الخاصة بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية تماشيا مع الإصلاحات النقدية، وانتقل سعر الصرف من 8,96 دينار للدولار سنة 1990 إلى 21.84 دينار للدولار سنة 1992، وفقد الدينار أكثر من 50% من قيمته الحقيقية[1]، وخلال الفترة 1993-1994 ارتفع سعر الصرف من 23.35 دينار للدولار إلى 35.06 دينار للدولار وذلك نتيجة لقيام مجلس النقد والقرض بخفض قيمة الدينار، وبين سنتي 1995 و 1998 شهد سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعا بـ 20%.

[1] يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، تلمسان، 2017-2018، ص 118.

كما عرفت الفترة الممتدة من 1999إلى 2002 ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري (أي انخفاض القيمة الحقيقية للدينار أمام الدولار) بسبب انخفاض أسعار البترول، ومع بداية سنة 2003 أخذ سعر الصرف في الانخفاض إلى أن بقي مستقرا في قيمه في نهاية 2003 نتيجة نمو الاحتياطات الرسمية من سعر الصرف.

أما في الفترة 2004-2006 شهد سعر الصرف ارتفاع طفيف في قيمة الدينار الجزائري لارتفاع رصيد ميزان المدفوعات، وانتقلت احتياطات الصرف الرسمية من 77.781 مليار دولار نهاية 2006 إلى 143.102 مليار دولار في نهاية 2008 وبقي سعر الصرف الفعلي الحقيقي في نهاية 2008 قريبا من التوازن نتيجة مواصلة البنك الجزائري في تثبيت سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في ظرف دولي يتميز بتقلب حاد في الأسواق المالية[1].

مع بروز أزمة الديون سنة 2009 خسرت الجزائر حوالي 30 مليار دولار أي تقريبا نصف إيراداتها النفطية وعجز في الميزان التجاري، وسجل معدل سعر الصرف 72,65دينار للدولار سنة 2009 ليرتفع إلى 77,54 دينار للدولار سنة 2012، يدل على انخفاض لقيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار وتحسن سعر الدينار مقابل الأورو حيث انتقل من 104.16 دينار للأورو سنة 2009 إلى 107.76 دينار للأورو سنة 2010[2].

وتواصلت الانخفاضات لقيمة الدينار حيث انتقل من 100.69 دينار للدولار سنة 2015 إلى 119.35 دينار للدولار سنة 2019 وهذا راجع لاتساع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين وتراجع أسعار البترول، وانخفاض سعر الصرف الحقيقي لأقل من 100 دينار للدولار ابتداءا من سنة 2016 وتأثر سعر صرف الدينار بتراجع قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو[3]، وكذلك نفس الحال بالنسبة لسنة 2020 تواصل قيمة الدينار الجزائري تراجعها الحاد أمام العملات الأجنبية نتيجة الركود الاقتصادي الناجم عن جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط وصادرات الغاز مما قلص هامش القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2009، ص 88-89.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2011، ص 64.

[3] عمير شلوفي، زينب سببوا، أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2018، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 3، 2021، ص 176.

خاتمة الفصل الثاني

في هذا الفصل تم التعرف على هيكل الاقتصاد الجزائري، الذي عرف عدة تقلبات في فترة الثمانينيات ومنتصف التسعينات وكانت فترة صعبة على الاقتصاد الجزائري، حيث عرفت انخفاض في مستوى الاستثمار بسبب قلة الموارد، وبعد هذه الفترة شهدت تحسنا ملحوظا في مختلف الجوانب الاقتصادية ويعود ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قدمتها السلطة، كما تم إجراء تحليل لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1970-2020 فتوصلنا إلى أن تطور الاستهلاك العائلي الحقيقي والدخل العائلي الحقيقي في تزايد مستمر بفضل السياسة والمخططات الاقتصادية التي طبقتها الدولة والتي كانت من أهدافها تحسين المستوى المعيشي للعائلات، بالإضافة إلى تحليل تطور التضخم فقد عرف تذبذبات والتي تسعى الدولة إلى التحكم فيه وخفضه على أدنى المستويات، كما استنتجنا بأن له علاقة عكسية مع الاستهلاك العائلي الحقيقي فالزيادة في الأسعار تؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي الذي يؤثر سلبا على انخفاض القدرة الشرائية للعائلات.

بالإضافة إلى تحليل أسعار البترول وأسعار الصرف التي لها تأثير على الاستهلاك العائلي فارتفاع أسعار البترول تؤدي إلى إرتفاع الصادرات وبالتالي زيادة المداخيل ويترتب عليها زيادة الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال رفع الدخل، عكس سعر الصرف الحقيقي فتقلباته تؤثر على الاستهلاك العائلي الحقيقي، لدى على الدولة إعادة النظر في هيكلها الاقتصادي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات البترول، وإعادة ضبط سعر الصرف ومراقبته.

الفصل الثالث:

نمذجة قياسية لمحددات الاستهلاك العائلي في الجزائر (2020-1980)

مقدمة الفصل الثالث

في هذا الفصل سنقوم بتقديم أهم الدراسات التي تناولت موضوع الاستهلاك العائلي وقامت بتفسيره من عدة جوانب، وفي الجانب التطبيقي سيتم تقدير محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة(1980-2020) باستعمال طرق الاقتصاد القياسي المتمثلة في دراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار ديكي فولر المطور واختبار فيليب-برون، إلى جانب اختبار السببية وفق Granger في المدى القصير واختبار السببية لـToda Yamamato في المدى الطويل، ثم نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع الخطي لدراسة أثر المحددات على الاستهلاك العائلي الحقيقي، وغير الخطي لتقدير أثر سعر الصرف الحقيقي على الاستهلاك العائلي الحقيقي في الاقتصاد الجزائري، ثم استخلاص النتائج المتوصل إليها وتقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة

المبحث الأول: الدراسات السابقة المرتبطة بالاستهلاك العائلي

حظي موضوع الاستهلاك العائلي بأهمية كبرى لدى الباحثين الاقتصاديين عبر الزمن، لذلك تعددت الدراسات الخاصة بتحليل ونمذجة الاستهلاك العائلي، واختلفت الأساليب الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسات التجريبية، وفيما يلي سيتم عرض أهم الدراسات العربية والأجنبية وكذلك الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري وذكر أهم النتائج التي حصلت عليها.

I-عرض مختلف الدراسات

1) دراسة (Yash P. Mehra and Jon D. Petersen,2005) بعنوان:

« Oil Prices and Consume Spending »

استخدم الباحثان تقنية OLS للتحقيق في تأثير أسعار النفط على الإنفاق الاستهلاكي، ووجدت الدراسة أن ارتفاع أسعار النفط له تأثير سلبي على الإنفاق الاستهلاكي، بينما الانخفاضات ليس لها تأثير، وأكدت الدراسة أن ارتفاعات أسعار النفط التي حدثت بعد فترة من استقرار أسعار النفط كانت أكثر أهمية من الزيادات في أسعار النفط التي عكست الانخفاضات السابقة[1].

2) دراسة (Nwabueze Joy Chioma,2009) تحت عنوان:

« Causal relationship between gross domestic product and personal consumption expenditure of Nigeria »

استخدمت هذه الدراسة تحليل الانحدار للتحقيق في العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (متغير مستقل) ونفقات الاستهلاك الشخصي (متغير تابع) لنيجيريا باستخدام بيانات من 1994 -2007، المستخرجة من المكتب الفدرالي للإحصاء والبنك المركزي النيجيري.

تم الحصول على قيمة قدرها 0.0514 لمعامل الميل مما يدل على ضعف القوة التفسيرية للناتج المحلي الإجمالي لنفقات الاستهلاك. يتضح هذا من خلال حقيقة أن معامل الميل غير مهم من الناحية الإحصائية، مما يشير إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا ليس لها تأثير كبير على الإنفاق الاستهلاكي، بالإضافة إلى قيمة معامل التحديد التي بلغت 0.035 فقط مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي يفسر فقط حوالي 3.5 ٪ من نفقات الاستهلاك الشخصي لنيجيريا[2].

[1] Yash P. Mehra and Jon D. Petersen, Oil Prices and Consume Spending, ibid.
[2] Nwabueze Joy Chioma, Causal relationship between gross domestic product and personal consumption expenditure of Nigeria, ibid.

3) دراسة (Dr. Ebru ÇAĞLAYAN, Melek ASTAR ,2012):

« A Microeconometric analysis of household consumption expenditure determinants for Both rural and Urban areas in Turkey »

تمثل موضوع الدراسة في البحث عن الإنفاق الاستهلاكي المنزلي في تركيا لسنة 2009، تم تقدير النماذج لكل من المناطق الريفية والحضرية بشكل منفصل لدراسة الفجوات الإقليمية لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي بالكامل.

استخدم الباحثان الانحدار الكمي لفحص الارتباطات الاستهلاكية في المناطق الريفية والحضرية، بحيث اعتمد على بيانات نفقات الاستهلاك المنزلي التي تم الحصول عليها من مسح ميزانية الأسرة بما في ذلك 5658 عينة من الأسر في الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2009، وتم جمعها من المعهد الإحصائي التركي (Stat Turk) في عام 2009.

أظهرت النتائج أن العمر يزيد من نفقات الاستهلاك في التقديرات العامة والحضرية، في حين أنه يقلل من نفقات الاستهلاك في التقديرات الريفية.

وتبين بأن النفقات ترتفع مع زيادة الدخل، وأن الإنفاق الاستهلاكي لسكان الحضر أعلى مرتين من نفقات سكان الريف. في التقديرات الريفية، أظهرت التقديرات أن الدخل يؤثر بالإيجاب على الاستهلاك العائلي، وأن الإنفاق الاستهلاكي للرجال أقل من النساء في جميع الكميات، إن السن يؤثر ويزيد من النفقات الاستهلاكية في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية، وكلما كان حجم الأسرة كبير كلما زادت نفقات الأسرة.

وتوصل الباحثان إلى أن مراعاة الاختلافات الإقليمية في نفقات الاستهلاك عن طريق التمييز بين المناطق الريفية والحضرية، وتحديد العوامل التي تؤثر على إجمالي نفقات الاستهلاك لبلد ما من خلال استخدام جميع البيانات قد يكون مفيداً لواضعي السياسات[1].

4) دراسة (Evren Ceritoğlu, 2013):

« Household expectations and household consumption expenditures : the case of Turkey »

في هذه الدراسة تم استخدام طريقة (GMM) (Generalised Method of Moments) أسلوب اللحظات العامة، لدراسة توقعات الأسر المعيشية ونفقات الاستهلاك العائلي في تركيا، بالاعتماد على المتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي، التغير في مؤشر فرص العمل، معدل الفائدة الحقيقي، حجم الائتمان الاستهلاكي.

[1] Dr. Ebru Caglayan, Melek Astar, A Microeconometric analysis of household consumption expenditure determinants for Both Rural and Urban Areas in Turkey, American International Journal of Contemporary Research, Vol. 2 No. 2, February 2012.

يؤكد التحليل أن توقعات الأسرة لها دور مباشر في سلوك الاستهلاك والادخار بالإضافة إلى تأثيرها غير المباشر من خلال قناة الدخل، تظهر نتائج الاقتصاد القياسي وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نمو الاستهلاك وتغيرات الدخل المتوقعة، يكشف التحليل التجريبي أن التوسع في حجم الائتمان الاستهلاكي الحقيقي أكثر أهمية على نمو الاستهلاك من أسعار الفائدة الحقيقية أي التوصل إلى علاقة سلبية بين نمو نفقات الاستهلاك العائلي والتغيرات في أسعار الفائدة الحقيقية. علاوة على ذلك، هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين مؤشر فرص العمل لاتجاهات المستهلك ونمو الاستهلاك.

إن إنفاق الأسر على السلع المعمرة أكثر حساسية للتغيرات في توقعات الأسر، وأسعار الفائدة الحقيقية وائتمان المستهلك مقارنة بنفقات الأسر على السلع والخدمات غير المعمرة[1].

5) دراسة (Nahanga Vertera and Christian Nedu Osakwe,2014):

« A time series analysis of macroeconomic determinants of household spending in the era of cross-cultural dynamics : Czech Republic as a case study »

حول تحليل السلاسل الزمنية لمحددات الاقتصاد الكلي للإنفاق الأسري في جمهورية التشيك-دراسة حالة- للفترة 1993-2012.

تبحث هذه الورقة في متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة المتمثلة في (الدخل الصافي، ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وديناميكيات الثقافات) حيث تؤثر على إنفاق الأسر في الجمهورية التشيكية في العصر الحالي، تمتد البيانات الإجمالية السنوية المستخدمة في هذه الدراسة من عام 1993 إلى عام 2012.

تم الحصول على البيانات من قواعد البيانات الإلكترونية لمكتب الإحصاء التشيكي ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤشر ETH KOF للعولمة.

في الجانب النظري تم الاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة النظريات الخاصة بالإنفاق الاستهلاكي وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي VAR واختبار السببية وفق GRANGER.

بناءً على نموذج الانحدار المقدر، من المعقول أن نذكر أن صافي الدخل القابل للتصرف، وديناميكيات الثقافات، ومعدل التضخم، ومعدل الادخار كنسبة من دخل الأسرة المتاح يمكن أن يؤثر بشكل كبير على إنفاق الأسرة.

علاوة على ذلك، يوفر تحليل العلاقة السببية Granger دليلًا على وجود علاقة مرتدة بين الإنفاق الأسري ومؤشر العولمة الاجتماعية.

[1] Evren Ceritoğlu, household expectations and household consumption expenditures : the case of Turkey, Working Paper NO : 13/10, Central Bank of the Republic of Turkey, 2013.

تشير النتائج بالتساوي إلى العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين معدل الادخار والإنفاق الأسري وكذلك بين معدل التضخم والإنفاق الأسري[1].

6) دراسة (Abayomi Onanuga and Michael Oshinloye and Olaronke Onanuga,2015):

« Income and Household Consumption Expenditure in Nigeria »

اهتم البحث بدراسة الدخل واستهلاك الأسرة في نيجيريا (1970-2011)، قامت الدراسة بعرض مختلف النظريات التي تشرح علاقة الاستهلاك العائلي بمختلف المحددات والمتغيرات، تقدر الدراسة وظيفة الاستهلاك لنيجيريا بتطبيق فرضية "الدخل المطلق" بدقة كما قدمها كينز.

عند صياغة نموذج يحدد الاستهلاك الحقيقي كدالة مستقرة للدخل الحقيقي، تم تطبيق نظرية تمثيل Granger وذلك لتحديد العلاقة على المدى القصير والطويل، ومجموعة البيانات هي الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الإنفاق ونفقات الاستهلاك المنزلي (بالأسعار الثابتة لعام 2005) للفترة 1970-2011.

بينت الدراسة أن الميل الحدي للاستهلاك على المدى القصير (MPC=0.78) أقل من الميل المتوسط للاستهلاك (APC=0.88) مما يجعلها غير متناسبة، والنموذج خرج عن التوازن في المدى القصير الذي يحدده كينز، وتم استنتاج أن دالة الاستهلاك Keynes البسيطة لا تزال ذات صلة في توضيح MPC في البلدان النامية مثل نيجيريا، وتمت التوصية بأن هناك حاجة لتحسين MPC من خلال توليد فرص العمل، وزيادة الإنتاج من خلال السياسات المستدامة وتحسين مستوى الأجور في القطاعين العام والخاص في نيجيريا[2].

7) دراسة (J. Varlamova, N. Larionova, 2015) بعنوان:

« Macroeconomic and demographic determinants of household expenditures in OECD countries (1970-2013) »

اهتمت هذه الدراسة باستخدام تحليل المعلومات الإحصائية ونموذج الانحدار المتعدد لتحديد العوامل الاقتصادية والديمغرافية التي تؤثر على نفقات الأسرة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

بينت الدراسة وجود علاقة إحصائية قوية بين الإنفاق الأسري ومؤشرات الاقتصاد الكلي: فظهر أن لمستوى الدخل تأثير هام على النفقات الاستهلاكية إلى جانب أسعار الفائدة قصيرة الأجل، الإنفاق الحكومي الاستهلاكي العام، أسعار الاستهلاك، الضريبة على السلع والخدمات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الواردات، أي أن دراسة الاستهلاك

[1] Nahanga Vertera and Christian Nedu Osakwe, A time series analysis of macroeconomic determinants of household spending in the era of cross-cultural dynamics : Czech Republic as à case study, ibid.

[2] Abayomi Onanuga and Michael Oshinloye and Olaronke Onanuga, Income and household consumption expenditure in Nigeria, ibid.

العائلي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية يسمح ببناء سياسة اجتماعية اقتصادية للدولة، وتعزيز التنمية الفعالة للنظام الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية[1].

8) دراسة (Behnam Nikbin, Sanam panahi, 2016) بعنوان:

« Estimation of Private Consumption Function of Iran : Autoregressive Distributed Lag Approach to Co-integration »

اهتمت الدراسة بتحليل أهم النظريات المتعلقة بالاستهلاك العائلي، إلى جانب تقدير دالة الاستهلاك الخاص في إيران باستخدام البيانات السنوية خلال الفترة 1978-2012 والبيانات مستخرجة من البنك المركزي الإيراني واعتمد على المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم كمتغيرات مستقلة والاستهلاك الخاص وهو المتغير التابع، واستخدم نموج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع.

أظهرت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين الاستهلاك الخاص والناتج المحلي الإجمالي وسلبية بين الاستهلاك الخاص والتضخم أي كلا المتغيرين لهما تأثير على الاستهلاك الخاص، والتأثير على المدى الطويل أكثر من التأثير على المدى القصير، مما يدل على أن المستهلكين يعدلون استهلاكهم على المدى الطويل، بمجرد تصحيح توقعاتهم[2].

9) دراسة (د. عبد الهادي الرفاعي، نبال دخول، 2016): دراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي في سوريا باستخدام التحليل العاملي (2000-2010).

تعتبر دراسة العلاقة بين العوامل الاقتصادية والإنفاق الاستهلاكي من الدراسات الاقتصادية الهامة، وهدف الباحثان متمثل في معرفة العوامل التي تأثر على الاستهلاك العائلي، فقد اعتمدا على المتغيرات التالية: الدخل، مستوى الأسعار، الثروة، سعر الفائدة، الادخار وحالة المسكن.

قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، أسلوب التحليل العاملي وتحليل الانحدار الخطي المتعدد للفترة الزمنية 2000-2010 على الأسر السورية.

توصلا الباحثان إلى ثلاث مركبات أساسية: المركب الأول يضم (عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بدون أجر، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون بأجر، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي)،

[1] J. Varlamova, N. Larionova, Macroeconomic and demographic determinants of household expenditures in OECD countries (1970-2013), International Conference on Applied Economics, ICOAE 2015, 2-4 July 2015, Kazan, Russia, Procedia Economics and Finance 24 (2015) 727 – 733.

[2] Behnam Nikbin, Sanam panahi," Estimation of Private Consumption Function of Iran : Autoregressive Distributed Lag Approach to Co-integration, International Journal of Economics and Financial Issues, 2016, 6(2), 653-659.

المركب الثاني يضم (سعر الفائدة على الإقراض، عدد أفراد قوة العمل الذين يعملون لحسابهم)، أما بالنسبة للمركب الثالث فيتكون من (عدد أفراد قوة العمل الذين هم أصحاب عمل).

بينت النتائج ما يلي:

- وجود علاقة طردية معنوية بين المركب الأول ومتوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة لأنه كلما ارتفع الدخل وارتفعت الأسعار يزداد ميل الأسرة للإنفاق الاستهلاكي.
- وعلاقة طردية ومعنوية بين المركب الثاني ومتوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة لأنه كلما ازداد سعر الفائدة على القروض ستدفع الأسرة فائدة أعلى وبالتالي سيزداد إنفاقها.
- وجود علاقة طردية غير معنوية بين المركب الثالث ومتوسط الإنفاق الشهري الكلي للأسرة[1].

10)دراسة (Christiana Osei Bonsu, Paul-Francois Muzindutsi, 2017) بعنوان:

« Macroeconometric determinants of household consumption Expenditure in Ghana : A Multivariate Cointegration Approach (1961-2013) »

قام كل من Bonsu وMuzindutsi بدراسة محددات الاقتصاد الكلي لنفقات الاستهلاك العائلي في غانا: الانحدار الذاتي المتعدد للفترة الزمنية الممتدة من 1961 إلى 2013، قاما بإعطاء أهم المفاهيم المتعلقة بالاستهلاك العائلي وتحليل النظريات التي تفسره، والتحليل الإحصائي لدراسة التطور الاستهلاكي في غانا.

تم استخدام اختبار جذر الوحدة ديكي فولر (ADF) واختبار (KPSS) للتحقق مما إذا كانت المتغيرات ثابتة أم لا ونموذج الانحدار المتعدد VAR والتكامل المشترك لـ Johansen لدراسة العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة (الدخل الحقيقي، التضخم وسعر الصرف الحقيقي) واستهلاك الأسر المعيشية في غانا باستخدام عينات من السلاسل الزمنية السنوية من 1961 إلى 2013، وتم اختيار المتغيرات بناءا على الأدبيات.

وكشف تحليل التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل كبيرة بين الاستهلاك الحقيقي للأسرة ومتغيرات الاقتصاد الكلي المختارة مع ميل هامشي للاستهلاك من 0.7971. أوضحت العلاقة السببية في Granger، وتحليل الاستجابة الدفعية وانحلال التباين، أن الاستهلاك الأسري على المدى القصير لا يتأثر إلا بالتغيرات في مستويات الأسعار في حين أن له تأثيرًا كبيرًا على سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي الحقيقي.

وبالتالي، يمكن لصانعي السياسات الحفاظ على أنماط الإنفاق المستقرة بين الأسر من خلال إدارة توقعات التضخم وتشجيع الاستقرار في مستويات الأسعار ويجب على صانعي السياسات أيضًا وضع استراتيجيات لتشجيع الأسر الغانية

[1] د. عبد الهادي الرفاعي، دراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي في سوريا باستخدام التحليل العاملي (2010-2000)، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 4، 2016.

على الإنفاق على المنتجات المحلية، حيث يبدو أن الإنفاق المرتفع على السلع المتداولة له تأثير مضاعف على العملة الغانية[1].

11)دراسة (Ayeni, and Akeju,2017): بعنوان

« Econometric Modelling of Income consumption relationship Evidence from Nigeria (1980-2014) »

تسعى هذه الورقة إلى التحقق التجريبي من العلاقة الديناميكية بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل في نيجيريا من خلال تجربة فرضيتين أساسيتين في الدخل، هما استمرار الثبات وفرضيات الدخل الدائم.

تستخدم هذه الدراسة التحليل الإحصائي والوصفي لنموذج العلاقة بين الدخل والاستهلاك في نيجيريا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية عن الإنفاق الاستهلاكي الشخصي للفرد (PPCE) والدخل المتاح للفرد (PPDI) في نيجيريا للفترة 1980 -2014، المستخرجة من البنك الدولي وبنك المعلومات،

أظهرت نتيجة تقدير السلاسل الزمنية AR في تشكيل العادات من قبل المستهلكين النيجريين، سرعة تعديل الإنفاق الاستهلاكي على المدى القصير للتغيرات في الدخل المتاح هي 0.5569، وهو معدل مرتفع في المتوسط مؤشرا على أن عادات الاستهلاك يتم تعديلها بسرعة لتغير في الدخل المتاح، بسبب ارتفاع مستوى الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة يجد المستهلكون في نيجيريا صعوبة في تكوين عادة الاستهلاك لفترة طويلة. نمذجة الاستهلاك وفقًا لافتراضات فرضية الدخل الدائم، أوضحت نتائج التكامل المشترك لاختبار ARDL أن التأثير المضاعف طويل الأجل للميل الهامشي للاستهلاك من الدخل الدائم هو 0.2953، إشارة إلى أن المستهلكين يدخرون أكثر من الإنفاق[2].

12)دراسة (Mihai PĂUNICĂ,2017) تحت عنوان:

« Structural Analysis of the Final Consumption of Households : Evidence from Romania, Estonia and Latvia (2007-2017) »

تركز هذه الورقة على دراسة الاستهلاك النهائي للأسر من وجهة نظر تأثير المكونات ذات الصلة بالسلع على تطورها.

في البداية تم تحليل التطورات والإجراءات الهيكلية للمؤشر الرئيسي المتمثل في الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية وعوامل التأثير المتمثلة في: الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر والسلع المعمرة (CDG)، الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر والسلع شبه المعمرة (CSG)، الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر والسلع غير المعمرة (CNG) البيانات المستخدمة في التحليل مأخوذة من قاعدة البيانات الرسمية.

[1] Christiana Osei Bonsu, Paul-Francois Muzindutsi, Macroeconometric determinants of household consumption Expenditure in Ghana : A Multivariate Cointegration Approach (1961-2013), ibid.

[2] R.K. Ayeni, K.F. Akeju, Econometric Modelling of Income consumption relationship Evidence from Nigeria (1980-2014, ibid.

تم تطبيق مبادئ طريقة الانحدار الخطي، ومراقبة التأثير الكلي لكل عامل للفترة الزمنية المحددة، أظهر تحليل الانحدار في البلدان الثلاثة اختلافات كبيرة في هيكل النماذج، وبالتالي في تأثير كل عامل على الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر.

في إستونيا ورومانيا، إن المدى الثابت للنموذج إيجابي وله قيمة عالية نسبيًا، في النموذج اللاتفي، قيمة هذه المعلمة سالبة وصغيرة نسبيًا. وتختلف الأهمية النسبية للعوامل، اعتمادًا على قيمة حاصل الانحدار، في الحالات الثلاث. يتأثر الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية للسلع في الغالب بالسلع المعمرة في إستونيا ورومانيا، والسلع شبه المعمرة في لاتفيا. [1]

13) دراسة (Joseph Maman Ibbih, Peter Siyan, 2018) بعنوان:

« Analysis of the Determinants of Consumption in Nigeria : An Autoregressive Distributed Lag Approach »

الهدف الرئيسي للدراسة هو تحديد محددات الاستهلاك في نيجيريا بالاعتماد على المتغيرات التالية: الاستهلاك العائلي، الدخل، الثروة، حجم الأسرة، المستوى التعليمي، بعد اختيار عينة من 500 أسرة من سكان المجتمع، مع استخدام منهج تحليلي بالجانب النظري ومنهج قياسي بالجانب التطبيقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ADL)، وكشفت الدراسة أن الأفراد في المجتمع يستهلكون حتى لو كان الدخل معدوم، سواء بالاقتراض أو يعتمدون على المدخرات السابقة ويبيعون الجزء من ممتلكاتهم للحفاظ على الاستهلاك الحالي. والعوامل التي لها تأثير أقوى على الاستهلاك: الدخل الحالي، الدخل المتأخر، الاستهلاك المتأخر في فترتين، الثروة غير السوقية[2].

14) دراسة (Kumar, A., Bhutto, N.A., Mangrio, K.A & Kalhoro, M.R.,2019) تحت عنوان:

« Analysis of the Determinants of Consumption in Nigeria : An Autoregressive Distributed Lag Approach, Global Journal of Management and Business Research »

تناولت هذه الدراسة تأثير الدين الخارجي وتقلب سعر الصرف على الاستهلاك في باكستان باستخدام البيانات السنوية (1980-2014)، بالاعتماد على المتغيرات المتمثلة في الدين الخارجي، تقلبات أسعار الصرف الحقيقي (متغيرات مستقلة)، الاستهلاك (متغير تابع)، والبيانات مستخرجة من البنك الدولي.

تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل الأدبيات والدراسات المتعلقة بالاستهلاك، واستخدام تطبيق نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ للتحقق من تأثير المتغيرات على المدى القصير والمدى الطويل على الاستهلاك. تكشف النتائج أن

[1] Mihai PĂUNICĂ, Structural Analysis of the Final Consumption of Households : Evidence from Romania, Estonia and Latvia (2007-2017), International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 7, No.3, July 2017, pp. 151–156.

[2] Joseph Maman Ibbih, Peter Siyan, Analysis of the Determinants of Consumption in Nigeria : An Autoregressive Distributed Lag Approach, Global Journal of Management and Business Research, Volume 18 Issue 2 Version 1.0 Year 2018.

الاستهلاك، الناتج المحلي الإجمالي، تقلب سعر الصرف، والدين الخارجي تصبح ثابتة بعد أخذ الفرق الأول. أظهرت نتائج هذه الدراسة في المدى القصير أن سعر الصرف يرتبط بالإيجاب مع الاستهلاك مما يدعم رأي ألكسندر (1952) "انخفاض العملة على المدى الطويل يقلل من الاستهلاك"، أما تقلبات سعر الصرف فهي سلبية لأنها تخلق حالة من عدم اليقين في التضخم، مما يشجع على الادخار، وبالنسبة للدين الخارجي فكانت إشارته سلبية كبيرة مما يثبت أن الدين الخارجي يؤثر سلبا على الاستهلاك باعتبار أن الديون الخارجية المفرطة تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

في المدى الطويل سعر الصرف وتقلبه يؤثران على الاستهلاك من خلال تقلبات التضخم إلى الحد الذي يضطر فيه المستهلكون إلى زيادة الاستهلاك على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة على المدخرات. علاوة على ذلك، فإن صناع السياسة غير قادرين على ضبط الاقتصاد من خلال سعر الفائدة دون التحكم في سعر الصرف وتقلبه، وأن لسعر الصرف تأثير إيجابي على الاستهلاك على المدى الطويل، ولكن لتقلب سعر الصرف أثر سلبي على الاستهلاك في المدى القصير والطويل[1].

15) دراسة (Yaya Keho, 2019) تحت عنوان:

« An Econometric Analysis of the Determinants of Private Consumption in Cote d'Ivoire »

اهتمت الدراسة بتحليل اقتصادي قياسي لمحددات الاستهلاك الخاص في كوت ديفوار (1970-2016) بالاعتماد على المتغيرات التالية: الاستهلاك الخاص (Ct)، الدخل (Yt)، الثروة (Wt)، الانفاق الاستهلاكي الحكومي (Gt)، معدل التضخم (INFt)، معدل الفائدة الحقيقي (Rt)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع.

اعتمد على المنهج الوصفي لعرض مختلف النظريات وتحليل الدراسات، كما تم الاعتماد على اختبارات الاستقرارية ومنهج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع، تشير النتائج التجريبية إلى أن الدخل والثروة والاستهلاك الحكومي والتضخم وسعر الفائدة هي المحددات الرئيسية للاستهلاك الخاص على المدى الطويل.

علاوة على ذلك، يرتبط الدخل الحالي المرتفع بزيادة الاستهلاك الخاص، هذه العلاقة صالحة على المدى القصير والطويل على حد سواء وتوفر الدعم لفرضية الدخل المطلق الكينزية، تكشف نتائج البحث أيضًا أن الاستهلاك الحكومي له تأثير إيجابي على استهلاك الأسرة بينما يظهر التضخم وسعر الفائدة الحقيقي على الودائع آثارًا سلبية، ومن الآثار الأخرى للنتائج أن الزيادات في أسعار الفائدة على الودائع قد تكون فعالة في تحفيز الادخار المحلي، يعطي التأثير السلبي لمعدل التضخم إشارة لواضعي السياسات للسيطرة على التضخم لتعزيز الاستهلاك الخاص والحد من الفقر بين الأسر[2].

[1] Ameet Kumar, Niaz Ahmed Bhutto, Khalid Ahmed Mangrio & Muhammad Ramzan Kalhoro, Impact of external debt and exchange rate volatility on domestic consumption, ibid.

[2] Yaya Keho, An Econometric Analysis of the Determinants of Private Consumption in Cote d'Ivoire, Theoretical Economics Letters, 2019, 9, 947-958.

16)دراسة (أحمد وهيب حسين وعمر موسى حمادي،2019) بعنوان:" تقدير وتحليل محددات الاستهلاك العائلي في العراق للفترة (2004-2015)"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على الاستهلاك العائلي العراقي، واستخدام الاختبارات الإحصائية للكشف عن العلاقة السببية بين الاستهلاك وبين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، تقدير وتحليل العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الاستهلاك العائلي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2015 باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة على منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL وتقدير الوصول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل.

تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لعرض الجانب النظري الخاص بالاستهلاك، كما تم الاعتماد على منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن المتغيرات المتمثلة في عدد السكان، الادخار، معدل التضخم، والدخل المتاح تفسر التغيرات التي تحدث في الاستهلاك العائلي.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع (الاستهلاك العائلي).
- أثبتت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية لكل من الدخل المتاح، عدد السكان، ومعدل التضخم مع الاستهلاك العائلي، وعلاقة عكسية ومعنوية بين الادخار والاستهلاك العائلي، وكلها تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية باستثناء متغير معدل التضخم.
- تحقق صفة الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج في الأجلين القصير والطويل بموجب الاختبارين-CUSUM CUSUM SQ.
- كما أثبتت النتائج أن النموذج يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ وفق معامل (Theil)[1].

17)دراسة (حامد معلى آدم، 2019) حول محددات الاستهلاك في السودان دراسة قياسية-1980- 2016

هدفت الدراسة إلى تحديد المحددات التي تؤثر على الاستهلاك الخاص في السودان بالاعتماد على الاستهلاك الخاص كمتغير تابع والدخل الحقيقي ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة، وعلى هذا الأساس تم استخدام المنهج الوصفي والتاريخي في الجانب النظري، وبالنسبة للجانب التطبيقي تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى.

[1] أحمد وهيب حسين وعمر موسى حمادي، تقدير وتحليل محددات الاستهلاك العائلي في العراق للفترة (2004-2015)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد11، العدد 25، 2019.

توصلت الدراسة إلى أن الدخل المتاح يرتبط طرديا مع الاستهلاك الخاص ووجود علاقة عكسية بين الاستهلاك ومعدلات التضخم.

ومن أهم التوصيات التي قدمها الباحث تمثلت في:

- وضع سياسات مالية تشجيعية وتحفيزية لرفع الكفاءة الإنتاجية من أجل تغطية الطلب المتزايد بالنسبة للاستهلاك الخاص.
- تبني سياسات نقدية من شأنها التحكم في سعر الصرف والسيطرة على حجم الكتلة النقدية والتأثير على معدلات التضخم من جهة أخرى[1].

18) دراسة (Okwu Andy and All,2020) بعنوان:

« Oil export revenue and exchange rate : an investigation of Asymmetric effects on Households' consumption expenditure in Nigeria »

يشكل تصدير النفط المصدر الرئيسي للإيرادات الخارجية، ويحدد سعر الصرف، وبالتالي يؤثر على إجمالي الإنفاق الاستهلاكي في نيجيريا. استخدمت هذه الدراسة اختبار Dickey-Fuller الثابت (ADF) لفحص ثبات السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع غير الخطي NARDL لفحص الآثار غير المتكافئة قصيرة الأمد وطويلة الأمد لعائدات تصدير النفط وسعر الصرف على الاستهلاك الكلي في نيجيريا من 1981 إلى 2016. والمتغيرات الهامة والمستخدمة في الورقة هي أرباح تصدير النفط(OEE) ، مؤشر أسعار المستهلك (CPI) كبديل للتضخم وسعر الصرف الفعلي الاسمي (NEER) ونفقات الاستهلاك النهائي(FCE) .

أشارت نتائج الدراسة إلى أن الصدمات السلبية لسعر الصرف أثرت في المدى القصير تأثيراً إيجابياً معنوياً على الاستهلاك، وسلبية عند تأخر أعلى، بينما أثرت الصدمات الإيجابية لسعر الصرف تأثيراً سلبياً على الاستهلاك. لا تزال الصدمات السلبية على المدى القصير حتى أحدثت أثرا سلبيا وهاما على الاستهلاك، في التأخر الثاني، أصبح التأثير إيجابيًا وغير مهم.

يؤدي التغيير الإيجابي على المدى القصير في عائدات تصدير النفط إلى إحداث صدمة فورية إيجابية وهامة على إجمالي الإنفاق الاستهلاكي. كان للانخفاض في عائدات تصدير النفط على قدم المساواة صدمة سلبية كبيرة فورية على إجمالي الإنفاق الاستهلاكي في نيجيريا. كما تتضاءل الصدمة الناجمة عن التغيير السلبي في عائدات تصدير النفط وتتحول إلى صدمة إيجابية هامشية. يُظهر التقدير على المدى الطويل أن كلاً من التغيرات الإيجابية والسلبية في عائدات تصدير النفط وسعر الصرف تحدث صدمة إيجابية كبيرة على إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسر. على المدى القصير والمدى الطويل،

[1] حامد معلى آدم، محددات الاستهلاك في السودان دراسة قياسية-1980- 2016، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد01، العدد 01، 2019، ص121-150.

تختلف الصدمات من حيث الحجم، مما يوفر الأساس لاستنتاج أن التغيرات في عائدات الصادرات وسعر الصرف لها تأثيرات غير متكافئة على إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسر في نيجيريا.[1]

19) دراسة (Zivar Zeynalova, Mubariz Mammadli,2020) تحت عنوان

« Analysis of the economic factors affecting household consumption expenditures in Azerbaijan »

نظرًا لأن القضايا الاجتماعية تحظى دائمًا باهتمام كبير في السياسات المطبقة في أذربيجان، فمن المهم دراسة نفقات استهلاك الأسرة والعوامل التي تؤثر عليها. في هذا السياق جاءت هذه الورقة للبحث عن محددات الإنفاق الأسري والتي حددت كمايلي: في الدخل المتاح، وضريبة الدخل، وضريبة الشركات، وضريبة القيمة المضافة، وسعر الصرف وتم الحصول عليها من مجموعة بيانات الحسابات القومية لأذربيجان والبيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للجنة الإحصاءات الحكومية لجمهورية أذربيجان، وتغطي السلسلة الزمنية الفترة 1995-2017.

استخدمت هذه الدراسة نموذج المربعات الصغرى وتحليل الانحدار المتعدد لتقدير دالة نفقات الاستهلاك لأذربيجان، وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المستقلة التي لها علاقة خطية بنفقات استهلاك الأسرة هي ضريبة الشركات وضريبة القيمة المضافة وسعر الصرف، وخلال الفترة 1995-2017 تم استيراد جزء من المنتجات الأكثر استهلاكًا، مثل المعدات التكنولوجية الكهربائية والمنتجات الغذائية والمشروبات والخضروات والمركبات ومعدات النقل المرتبطة بها. أدت الزيادة في قيمة الدولار مقابل العملة الوطنية إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية وزيادة الإنفاق الاستهلاكي للأسر. هذه الزيادة نتج عن علاقة خطية إيجابية بين سعر الصرف ونفقات استهلاك الأسرة، ولوحظت علاقة إيجابية أخرى بين ضريبة الشركات والإنفاق الاستهلاكي للأسر. ساهم تخفيض ضريبة الشركات في السنوات توسيع ريادة الأعمال وزيادة الأرباح مما أدى إلى زيادة في الأجور للأشخاص العاملين، وأدى هذا النمو إلى زيادة الإنفاق على تحسين رفاهيتهم[2].

20) دراسة (Sugiarto, Wisnu,2020) بعنوان:

« Determinants of Regional Household Final Consumption Expenditure in Indonesia »

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن محددات الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة (HFCE) في إندونيسيا، تم التحقيق في محددات HFCE باستخدام نموذج انحدار بيانات اللوحة الديناميكية مع نهج الفرق الأول لطريقة اللحظات المعممة (FD-GMM) وتطبيقها على البيانات من 33 مقاطعة خلال 2010-2019. تتكون المحددات التي تم التحقيق فيها

[1] Okwu, A.T., Akpa, E.O., Oseni, I.O and Obiakor, R.T., Oil export revenue and exchange rate : an investigation of Asymmetric effects on Households' consumption expenditure in Nigeria, Babcock Journal of Economics, 7, 2020, pp. 13-28.

[2] Zivar Zeynalova, Mubariz Mammadli, analysis of the economic factors affecting household consumption expenditures in Azerbaijan, ibid.

لتأثيرها على HFCE الحقيقي من الانفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية الحقيقي (HFCE) المتأخر، والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي GRDP، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم، ومعدل البطالة.

توصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي لها تأثير إيجابي على الانفاق الاستهلاكي، المتغير المتأخر HFCE الحقيقي يؤثر بشكل إيجابي على HFCE الحقيقي لذلك يجب أن تبدأ السياسات الحكومية في التوجه نحو زيادة الطلب المحلي لأن استهلاك الأسرة هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي الوطني والإقليمي.

عكس معدلات التضخم والبطالة فقد كان لها تأثير سلبي كبير وهذه النتيجة تعطي إشارة للسلطات النقدية وصناع السياسات للسيطرة على التضخم. يمكن التحكم في التضخم بعدة طرق، من بينها زيادة جودة وكمية البنية التحتية، يمكن أن تسهل هذه الجهود سلسلة التوريد وتوزيع السلع والخدمات من المنتجين إلى المستهلكين[1].

21) دراسة (Christopher Ekong, Ubong Edem, 2020) بعنوان:

« Economic Determinants of Household Consumption Expenditures in West Africa : A Case Study of Nigeria and Ghana »

تناولت هذه الورقة المحددات الاقتصادية لنفقات الاستهلاك المنزلي في غرب إفريقيا (نيجيريا وغانا)، تم الحصول على بيانات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي للفترة من 1999 إلى 2018 واستخدمت المتغيرات التالية: الاستهلاك العائلي (متغير تابع)، إجمالي الدخل القومي، التضخم، سعر الفائدة والادخار كمتغيرات مفسرة (مستقلة)، في الجانب النظري قاما بمراجعة الأدبيات الخاصة بالاستهلاك، وبالنسبة للجانب التطبيقي قاما باستخدام طريقة Fixed effects least dummy variable panal regression approch،

توصلت الدراسة إلى أنه:

- يوجد تأثير إيجابي وهام للدخل على الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية في غرب أفريقيا، بحيث يعد الدخل أحد المحددات الأساسية للاستهلاك خاصة في ظل الإطار الكينزي. من المتوقع أن يؤدي ارتفاع الدخل إلى ارتفاع إجمالي الاستهلاك.
- وجود أثر إيجابي ومعنوي لمعدل التضخم على الإنفاق الاستهلاكي للأسر في غرب أفريقيا. هنا، يتم لعب دور التوقعات. عندما تتوقع الأسر أن الأسعار سترتفع في المستقبل، فمن المرجح أن تستهلك المزيد في الوقت الحاضر

[1] Sugiarto, Wisnu Wibowo, Determinants of Regional Household Final Consumption Expenditure in Indonesia, Journal of Economics and Policy (JEJAK), Vol 13 (2) (2020) : 332-344, DOI : https://doi.org/10.15294/jejak.v13i2.25736.

لتعويض الزيادة في الأسعار في المستقبل. من المرجح أن تشتري الأسر التي تتوقع تضخمًا أعلى السلع المعمرة مقارنةً بالأسر التي تتوقع تضخمًا ثابتًا أو متناقصًا.

- هناك تأثير سلبي لسعر الفائدة على الإنفاق الاستهلاكي للأسر في غرب أفريقيا، إذا كان معدل الفائدة مرتفعًا، فستكون الأسر على استعداد للاحتفاظ بأموالها في السوق المالية للاستفادة من ارتفاع معدل الفائدة وبالتالي انخفاض الاستهلاك الحالي. ومع ذلك، عندما يكون معدل الفائدة منخفضًا، فلن يكون هناك حافز للحفاظ على الدخل في السوق المالية، وبالتالي، هناك احتمال أن يزيد الاستهلاك، أسعار الفائدة هي المحدد الأساسي للادخار ونفقات الاستهلاك، كما أن أسعار الفائدة المرتفعة تثبط الاستهلاك بشكل كبير، مما يؤدي إلى زيادة المدخرات والعكس صحيح.
- هناك تأثير سلبي وهام للادخار على نفقات الاستهلاك الأسري في غرب أفريقيا. هذا مؤشر على انتشار فرضية دورة الحياة في نمط الاستهلاك في غرب إفريقيا. عندما يتم توفير المزيد، سيكون أقل متاحًا للاستهلاك الحالي، وبالتالي التأثير السلبي[1].

22) دراسة (Thomas Habanabakize, 2021) حول

« Determining the Household Consumption Expenditure's Resilience towards Petrol Price, Disposable Income and Exchange Rate Volatilities »

أحد الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية هو تحسين مستويات معيشة الناس. ومع ذلك، غالبًا ما يتم تحديد كل من مستويات المعيشة ونفقات الاستهلاك من خلال الدخل المتاح وأسعار النفط الخام وتقلب سعر الصرف. استخدمت الورقة الحالية بيانات سلاسل زمنية ربع سنوية من 2008 إلى 2020 لتحليل استجابة الإنفاق الاستهلاكي لسعر البترول والدخل المتاح وتقلب سعر الصرف في جنوب إفريقيا.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين الاستهلاك العائلي وسعر البترول وسعر الصرف ومتغير الدخل، بدأت فترة العينة من سنة 2008 لدراسة تأثير الأزمة المالية لعام 2008 على القدرة الشرائية للأسرة.

استخدم نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ونموذج تصحيح الخطأ والسببية في الدراسة، فتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، التغيرات في أسعار البترول وسعر الصرف لم يكن لها تأثير على الاستهلاك في المدى القصير أما بالنسبة للدخل والاستهلاك بقيمه المتأخرة لهم تأثير على الاستهلاك، وأظهرت سببية Granger علاقة ثنائية الاتجاه بين دخل الأسرة والإنفاق الاستهلاكي.

[1] Christopher Nyong Ekong, Ubong Edem Effiong, Economic Determinants of Household Consumption Expenditures in West Africa : A Case Study of Nigeria and Ghana, Global Scientific Journals (GSJ): Volume 8, Issue 9, 385-398, September 2020, Online: ISSN 2320-9186.

تشير نتائج الدراسة إلى أن تحسين الإنفاق الأسري ومستوى المعيشة في جنوب إفريقيا سيعتمد على تعزيز عملة الدولة ودخل الأسرة، وعلى توفر النفط الطبيعي، لذلك فإن السياسات التي تركز على خلق فرص العمل، ونمو الإنتاج، وخفض التضخم، واستقرار سعر الصرف من شأنها أن تساعد في تحسين الإنفاق الأسري ورفاهية الدولة. بينما تجادل الأدبيات بأن العلاقة الإيجابية بين سعر البترول ونفقات الاستهلاك من المرجح أن تكون ذات خبرة في البلدان التي تنتج النفط، ونتائج الدراسة الحالية تثبت خلاف ذلك بالنسبة لحالة جنوب إفريقيا.

لذلك، يجب أن تحلل الدراسات المستقبلية أسباب التأثير الإيجابي لأسعار البترول على إنفاق الأسرة في جنوب إفريقيا، ستساعد الدراسة التي تستخدم مناهج غير خطية في إيجاد حل للعلاقة الإيجابية بين نمو الاستهلاك وأسعار النفط[1].

II-الدراسات الخاصة بالجزائر

1) دراسة (د. أسماء مخاليف، د. خاطر طارق، 2017) حول تقدير دالة الاستهلاك في الجزائر للفترة 1990-2015

هدف البحث هو دراسة النظريات المختلفة التي تفسر سلوك استهلاك العائلات ومعرفة العوامل المحددة للاستهلاك في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015، ولقد اعتمد الباحثان على طريقة المربعات الصغرى وركزا على نظريتي الدخل المطلق ونظرية الدخل الدائم، وتوصلا إلى أن الاستهلاك يمكن تفسيره بالدخل الجاري والمتاح في الاقتصاد الجزائري، وأن التفاوتات في مستوى الاستهلاك يمكن أن تعود لمستويات الدخل، التضخم، تدهور في قيمة العملة الوطنية ومستوى التشغيل[2].

2) دراسة (Fodil Abdelkrim, Hadefi Fatima Zohra, 2018)

«Evolution et structure de la consommation en Algérie»

هدف المقال هو تقديم تحليل للاستهلاك الجزائري وفقا للنظريات والكشف عن المحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية للفترة الزمنية 1980-2015

وتوصلت الدراسة إلى أن تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر شهد مسارًا معقدًا، خاصة خلال عامي 1980 و2015، وهو الوقت الذي تميزت به البلاد بالتطور التاريخي، الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والديموغرافي، واستهلاك سكان المدن

[1] Thomas Habanabakize, Determining the Household Consumption Expenditure's Resilience towards Petrol Price, Disposable Income and Exchange Rate Volatilities, Economies 2021, 9, 87. https://doi.org/10.3390/economies9020087.

[2] د. أسماء مخاليف، د. خاطر طارق، تقدير دالة الاستهلاك في الجزائر للفترة 1990-2015، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 07، العدد 04، 2017.

كان أكبر من السكان الريفيين، والمرتبة الأولى المخصصة للإنفاق الاستهلاكي كانت على المنتجات الغذائية في إطار أولويات الأسر الجزائرية فهي تحاول تقسيم دخلها بالطريقة التي تلبي احتياجاتها الاستهلاكية.

يؤثر النمو الديموغرافي على حجم الطلب وبالتالي على الاستهلاك، مما يبرر النمو الهائل في الإنفاق الاستهلاكي الذي سجله المجتمع الجزائري، والذي يقدر بنحو 100 مرة بين 1980 و2015[1].

3) دراسة (لبزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، لعبيدي مهاوات، 2018) بعنوان:

"دراسة قياسية لنماذج السلوك الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

هدفت الدراسة إلى ذكر أهم المفاهيم الخاصة بالاستهلاك والعوامل الرئيسية المؤثرة على الاستهلاك العائلي باختلاف أنواعها، وفي الجانب القياسي تم التركيز على إيجاد النموذج الذي يفسر ويوافق الاستهلاك العائلي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية للفترة 1980-2016، والاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لتحليل النماذج.

وتوصلت الدراسة أن أفضل نموذج الذي يمثل الاستهلاك العائلي في الجزائر هو نموذج تايلور[2].

4) دراسة (يوسف بن يامي، 2019)، حول

" دالة الاستهلاك الكلي للعائلات الجزائرية دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1974-2017".

هدف هذا البحث هو دراسة الاستهلاك العائلي الجزائري ومعرفة مدى علاقته بالعوامل التي تؤثر عليه وإيجاد نموذج للاستهلاك المقسم إلى مجموعات حسب طبيعة الاحتياج والإشباع.

قدم الباحث مفاهيم خاصة بالاستهلاك وقام بذكر أهم المحددات التي تؤثر على الاستهلاك العائلي، وعرض مختلف النظريات التي تقوم بتفسيره وتحليله، كما اعتمد الباحث على نماذج قياسية اقتصادية لتحليل مختلف العوامل التي تؤثر على سلوك الفرد باستخدام عينة من البيانات الإحصائية السنوية من 1974 إلى سنة 2017 وهذه البيانات متمثلة في الاستهلاك النهائي للعائلات الحقيقي، الاستهلاك الدائم الحقيقي، الدخل الخام المتاح الحقيقي، الدخل الدائم الحقيقي، عدد السكان، المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، معدل الفائدة، معدل البطالة، معدل التضخم، التحويلات الجارية المقدمة من طرف الدولة واستخدام طريقة المربعات الصغرى، كما درس الاستهلاك حسب طبيعة الاحتياجات والإشباع باستخدام نماذج المعادلات الآنية وذلك بتقسيم الاستهلاك إلى مجموعات حيث كل مجموعة لها طبيعتها الخاصة، تعمل على معرفة التأثيرات الحقيقية للعوامل على كل مجموعة من الاستهلاك ثم جمع كل المجموعات في نموذج واحد آني، ومجموعات الاستهلاك حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية تقسم كمايلي:

---

[1] Hadefi Fatima Zohra, Fodil Abdelkrim, Evolution et structure de la consommation en Algérie. Revue EL-Bahith en Sciences Humaines et Sociales, Vol 10 (05) / 2018.Algérie : Université Kasdi Marbah Ouargla, (P.P.235-242).

[2] لبزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، لعبيدي مهاوات، دراسة قياسية لنماذج السلوك الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، المجلد 05، العدد 09، 2018.

- المجموعة (1): مواد غذائية ومشروبات غير كحولية.
- المجموعة (2): ملابس وأحذية.
- المجموعة (3): منازل وعقارات.
- المجموعة (4): أثاث ومفروشات.
- المجموعة (5): مختلف الخدمات كالصحة، التعليم والمواصلات.
- المجموعة (6): احتياجات أخرى.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتبر نموذج براون النموذج الأمثل في تفسير سلوك الاستهلاك الجزائري الكلي (استهلاك السنوات السابقة لها تأثير على الاستهلاك الحالي.
- من بين العوامل التي تؤثر على الاستهلاك العائلي في الجزائر هي: الدخل الخام المتاح، المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، التحويلات الجارية المقدمة من طرف الدولة.
- دراسة الاستهلاك في نموذج متعدد المعادلات (الآني) يقود إلى معرفة العوامل الحقيقية التي تأثر في استهلاك كل مجموعة حسب طبيعة الاحتياجات والإشباع ومنه في الاستهلاك الإجمالي[1].

5) دراسة (حبيب قنوني،2020) بعنوان:

"سيولة الاقتصاد والاستهلاك في الجزائر: دراسة قياسية 1990-2019"

اهتمت الدراسة بمعالجة موضوع الاستهلاك وطبيعة العلاقة التي تربطه بسيولة الاقتصاد خلال الفترة 1990-2019، بالاعتماد على المتغيرات التالية: نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي، سيولة الاقتصاد (الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي)، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم.

وقد تم اجراء اختبار (ADF)، اختبار الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع، فأظهرت النتائج توافقا مع النظرية الاقتصادية فالعلاقة طردية بين الاستهلاك ومتغير سيولة الاقتصاد في الأجل الطويل والقصير فبزيادة السيولة أدت على زيادة الأجور مما عمل على تشجيع الاستهلاك[2].

6) دراسة (بوالكور نور الدين، 2020) بعنوان:

"تحليل عدم التناسق في أثر الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة (1970-2017)"

[1] يوسف بن يامي، دالة الاستهلاك الكلي للعائلات الجزائرية دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1974-2017، Revue d'Economie et de Statistique Appliquée، المجلد 16، العدد 02، 2019.

[2] حبيب قنوني، سيولة الاقتصاد والاستهلاك في الجزائر: دراسة قياسية 1990-2019، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 01، 2020.

هدف الباحث هو تحليل والكشف عن طبيعة واتجاه الآثار الذي يخلفه الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، بالاعتماد على المتغيرين الاستهلاك العائلي والناتج المحلي الإجمالي، وباستخدام NARDL.

توصلت النتائج إلى أنه توجد قدرة تفسيرية لكل من الأثر الإيجابي والسلبي للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر، كما أن الأثر السلبي للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي أكبر من الأثر الإيجابي في المدى القصير والطويل، وجاءت النتائج مطابقة للنظرية الاقتصادية[1].

✍ بالاعتماد على الدراسات الأجنبية السابقة نلاحظ أنه تعددت المحددات والنماذج المستخدمة في تحليل الاستهلاك العائلي، فمنها دراسة (Yash P. Mehra and Jon D. Petersen,2005) اعتمدا على طريقة المربعات الصغرى وتوصلا إلى وجود تأثير سلبي لأسعار النفط على الانفاق الاستهلاكي، عكس دراسة (Kumar, A., Bhutto, N.A., Mangrio, K.A & Kalhoro, M.R.,2019)، الذي استخدم تطبيق نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، وأظهرت نتائجه في المدى القصير أن سعر الصرف يرتبط بالإيجاب مع الاستهلاك، أما تقلبات سعر الصرف فهي سلبية، في المدى الطويل وسعر الصرف وتقلبه يؤثران على الاستهلاك من خلال تقلبات التضخم إلى الحد الذي يضطر فيه المستهلكون إلى زيادة الاستهلاك على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة على المدخرات، ودراسة (Thomas Habanabakize, 2021) اعتمد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ونموذج تصحيح الخطأ والسببية في الدراسة، فتوصل إلى أن التغيرات في أسعار البترول وسعر الصرف لم يكن لها تأثير على الاستهلاك في المدى القصير، وأظهرت سببية Granger علاقة ثنائية الاتجاه بين دخل الأسرة والإنفاق الاستهلاكي، ودراسة (Okwu Andy and All,2020)اعتمدت على النموذج غير الخطي NARDL، أشارت النتائج أن التغيرات في عائدات الصادرات وسعر الصرف لها تأثيرات غير متكافئة على إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسر في نيجيريا.

دراسة (Nahanga Vertera and Christian Nedu Osakwe,2014) و (Christiana Osei Bonsu, Paul-Francois Muzindutsi,) (2017) قاموا باستخدام نموذج الانحدار المتعدد VAR وكانت من أهم نتائجهم أن الدخل، معدل التضخم ومعدل الادخار تؤثر بشكل كبير في الاستهلاك.

دراسة (أحمد وهيب حسين وعمر موسى حمادي،2019) تم استخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، وتم التوصل إلى وجود علاقة طردية ومعنوية لكل من الدخل المتاح، عدد السكان، ومعدل التضخم مع

[1] بوالكور نور الدين، تحليل عدم التناسق في أثر الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة (1970-2017)، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 25، العدد 02، 2020.

الاستهلاك العائلي، وعلاقة عكسية ومعنوية بين الادخار والاستهلاك العائلي، وكلها تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية باستثناء متغير معدل التضخم، عكس دراسة (حامد معلى آدم، 2019) الذي استخدم طريقة المربعات الصغرى وتوصل إلى وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك والتضخم وأن الدخل تربطه علاقة طردية مع الاستهلاك.

✍ أما فيما يخص الدراسات المتعلقة بالجزائر فقد توجهت إلى البحث عن النماذج التي توافق طبيعة الاستهلاك العائلي في الجزائر، والنتائج كانت مختلفة في تحديد النموذج فتوصلت دراسة محمد الهادي ضيف الله إلى أن نموذج تايلور هو الذي يوافق طبيعة الاستهلاك في الجزائر، أما يوسف بن يامي أقر بأن نموذج براون هو المناسب، وفيما يخص دراسة كل من أسماء مخاليف، خاطر طارق، توصلا إلى أن الاستهلاك يمكن تفسيره بالدخل الجاري والمتاح في الاقتصاد الجزائري.

دراسة (يوسف بن يامي، 2019) و (حبيب قنوني،2020) تقريبا متشابهان في استخدام المتغيرات فدراسة يوسف اعتمد على طريقة المربعات الصغرى أما بالنسبة لقنوني فاعتمد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع فتوصلا إلى أن الدخل الخام المتاح، المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، التحويلات الجارية المقدمة من طرف الدولة، نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي، سيولة الاقتصاد، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم لها تأثير على الاستهلاك.

أما دراسة (بوالكور نور الدين، 2020) قد اعتمد على متغيرين فقط هما الاستهلاك العائلي والناتج المحلي الإجمالي، وباستخدام NARDL توصلت النتائج إلى أنه توجد قدرة تفسيرية لكل من الأثر الإيجابي والسلبي للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر، كما أن الأثر السلبي للناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي أكبر من الأثر الإيجابي في المدى القصير والطويل.

✍ وفيما يخص الدراسة التي سنقوم بها فهي تختلف عن الدراسات المحلية من جانب المتغيرات المستخدمة، فإننا سنعطي أهمية لمتغير الدخل العائلي باعتباره المحدد الأساسي، بالإضافة إلى استخدام متغير سعر البترول الذي يعتبر أهم مورد يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري من خلال استغلال مداخيل الصادرات المتأتية منه لتحقيق التنمية المستدامة، وباعتبار أن المعاملات التي تخص النفط تتم بالعملة الأجنبية فقد تم إدراج متغير سعر الصرف الذي هو الآخر يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية ومن بينها الاستهلاك العائلي، وسعر الصرف هو الذي يحدد الفارق في الأسعار بين الدولة المحلية والأجنبية وهذا ما يعرف بالتضخم الذي أضفناه في دراستنا للبحث عن علاقته بالاستهلاك العائلي في الاقتصاد الجزائري، فالهدف من هذه الدراسة هو استخدام هذه المتغيرات مجتمعة والاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL، وكذلك استخدام النموذج غير الخطي NARDL لتحليل التأثير غير المتماثل لسعر الصرف على الاستهلاك العائلي في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لمحددات الاستهلاك العائلي في الجزائر (1980-2020)

I-متغيرات الدراسة :

في هذه الدراسة سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع لتحليل محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر ودراسة العلاقة فيما بينها في الأجلين القصير والطويل وكذلك استخدام نموذج NARDL لإيجاد آثار سعر الصرف الحقيقي على الاستهلاك العائلي الحقيقي، بالاعتماد على المتغيرات التالية:

- ✓ الاستهلاك العائلي الحقيقي c_t : كمتغير تابع، القيمة الحقيقية للاستهلاك العائلي (مليون دج)، تم الحصول عليها بقسمة القيم الجارية على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.
- ✓ الدخل العائلي الحقيقي Ydt: القيمة الحقيقية للدخل المتاح (مليون دج)، تم الحصول عليه بقسمة القيم الجارية على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.
- ✓ معدل التضخمINF : عبارة عن نسبة مئوية، ويعبر عن وضعية الاقتصاد في البلد.
- ✓ سعر الصرف الحقيقي ERR: معدل صرف حقيقي مرجح بالأسعار النسبية بين البلد المعني وأهم شركائه التجاريين وسنة الأساس (2010=100).
- ✓ أسعار البترولP: وهي متوسط أسعار لمزيج النفط، معبر عنها بالدولار الأمريكي.

كما غطت الدراسة الفترة الممتدة بين (1980-2020) للإحاطة بكل التطورات التي مر بها الاستهلاك العائلي، وتم الحصول على البيانات السنوية من الجهات المختصة المتمثلة في المركز الوطني الجزائري للإحصاء (ONS)، تقرير البنك الدولي.

II-تحليل الدراسة القياسية بتطبيق نموذج ARDLو NARDL :

II-1. اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية:

II-1-1. اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور وفيليب-بيرون

إن الهدف الرئيسي من اختبار جذر الوحدة هو أن السلاسل الزمنية غالبا ما تعطي نتائج غير حقيقية بسبب وجود انحدار زائف لهذه السلاسل، وهذا يؤدي إلى إعطاء علاقة ذات نتائج غير حقيقية بين المتغيرات، لذلك يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة للتأكد من استقراريتها، باستخدام اختباري ديكي فولر الموسع (ADF)وفيليب- بيرون (pp)، انطلاقا من فحص فرضية العدم بأن هناك جذر وحدة بالسلسلة.

✓ **اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dichey-Fuller test,1981)**: نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية:

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta X_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

p والتي تمثل عدد التأخرات تحدد حسب معيار Akaike أو معيار Schwarz.

ΔX_t : التفاضل الأول للمتغير X.

يقوم اختبار ADF على فرضيتين:

- الفضية العدمية: $H_0: \emptyset = 1$
- الفرضية البديلة: $H_1: |\emptyset| < 1$

يتم تقدير المعلمة $\emptyset$ في النماذج الثلاث ومقارنة المعلمة المقدرة مع القيم الحرجة الجدولية، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، فإننا نقبل الفرضية العدمية، أي وجود جذور وحدوية وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية، والعكس صحيح.

✓ **اختبار فيليب– بيرون (Phillips et Perron,1988)**:

يقوم هذا الاختبار وفق المراحل الآتية:

-التقدير بطريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة لاختبار "ديكي فولر" وحساب الإحصاءات المشتركة، والمتمثلة في الخطأ المقدر.

-تقدير التباين للأخطاء في المدى القصير.

-تقدير المعامل المصحح (التباين في المدى الطويل) ويحسب من التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة.

-حساب إحصائية فليب وبرون: $t_{\hat{\theta}} = \sqrt{k}\frac{(\hat{\theta}_1 - 1)}{\widehat{\delta_{\theta_1}}} + \frac{n(k-1)\widehat{\delta_{\theta_1}}}{\sqrt{k}}$

القيمة المحسوبة لفليب وبرون يتم مقارنتها مع القيم الحرجة لجدول (Mackinnon)[1].

[1] Régis Bourbonnais, Econométrie cours et exercices corrigés, 9eme éditions, Duno, France, 2015, p250.

II-1-2. اختبار (**Gregory-Hansen**) بوجود انكسار هيكلي:

يمكن للسلاسل الزمنية أن تتأثر بالصدمات (Structural breaks) لذلك تم الاعتماد على طريقة إلى جانب اختبار جذر الوحدة Zivot and Andrews (1992) وPerron (1989)، المتمثلة في اختبار التكامل المشترك لـ Gregory-Hansen (1996)، القائم على ديناميكية البواقي (residuals based tests for cointegration)، الذي يقتضي على اختبار الفرضية العدمية الخاصة بعدم وجود تكامل مشترك، والفرضية البديلة الخاصة بوجود تكامل مشترك مع وجود صدمة أو انكسار هيكلي.

ويقوم على ثلاث نماذج تحدد تاريخ حدوث الصدمة:

- التغير في الثابت (level shift C)
- التغير في الثابت مع وجود اتجاه عام في السلسلة (level shift with trend C/T)
- التغير في الثابت والميل (Regime shift C/S)

$$C: y_{1t} = \mu_1 + \mu_2 \varphi_{tr} + \alpha^T y_{2t} + e_t$$

$$C/T: y_{1t} = \mu_1 + \mu_2 \varphi_{tr} + \beta_t + \alpha^T y_{2t} + e_t$$

$$C/S: y_{1t} = \mu_1 + \mu_2 \varphi_{tr} + \alpha_1^T y_{2t} + \alpha_2^T y_{2t} \varphi_{tr} + e_t$$

في النموذج (C): تمثل μ_1 الثابت، μ_2 الثابت بعد الصدمة،

في النموذج (C/T): β_t الاتجاه العام، بينما تحدث الصدمة في μ،

في النموذج (C/S): α_1 الميل قبل الصدمة، α_2 الميل بعد الصدمة[1].

أولا: تحديد فترة الإبطاء

يتم تحديد فترة الإبطاء بالاعتماد على أقل قيمة لمعايير Schwarz(SC) و Akaike(AIC) وHannah-Quin(HQ)، وعدد الفجوات الأمثل هو فجوة واحدة، والجدول التالي يوضح عدد فترات الإبطاء حسب كل معيار:

[1] Gregory, W and Hansen, E, residual-based test for cointegration in models with regime shifts, Journal of econometrics 70.99-126, 1996, p101.

الجدول (3-1): اختبار عدد فترات الإبطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1667.267	NA	1.15e+32	88.0141	88.2295	88.0907
1	-1436.920	387.9535	2.36e+27	77.2063	78.4991*	77.6662*
2	-1413.591	33.1522	2.77e+27	77.2942	79.6644	78.1375
3	-1379.352	39.6448*	2.07e+27*	76.8079*	80.2555	78.0346
*indicates lag order selected by the criterion						

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج Eviewes10

ثانيا: اختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور وفيليب-بيرون:

في الأول نقوم باختبار جذور الوحدة للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختبار ديكي فولر الطور (ADF) واختبار فيليب-برون(P)، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها بالإضافة إلى الملحق رقم (1):

الجدول (3-2): جدول يوضح اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة		اختبار (ADF)				اختبار (PP)			
		عند المستوى		عند الفرق الأول		عند المستوى		عند الفرق الأول	
		القيمة المحسوبة(T)	احتمالT	القيمة المحسوبة	احتمالT	القيمة المحسوبة	احتمالT	القيمة المحسوبة	احتمالT
C_t	معامل اتجاه وثابت	-0.6749	0.9682	-5.3943	0.0004***	-0.8711	0.9495	-5.5031	0.0003***
	ثابت	2.3914	0.9999	-5.8913	0.0426**	1.8034	0.9996	-4.9440	0.0002***
	بدون ثابت	7.7589	1.0000	-0.8725	0.0831**	6.1411	1.000	-2.6352	0.0098***
Y_{dt}	معامل اتجاه وثابت	-1.4533	0.8289	-4.6883	0.0029***	-1.6076	0.7722	-4.8661	0.0018***
	ثابت	1.1918	0.9976	-4.5448	0.0008***	0.6967	0.9906	-4.7146	0.0005***
	بدون ثابت	4.5010	1.0000	-3.3848	0.0012***	3.1932	0.9994	-3.4714	0.0010***
err	معامل اتجاه وثابت	-1.8078	0.6812	-5.2963	0.0007***	-1.5943	0.7775	-3.5914	0.0437***
	ثابت	-5.0346	0.0500**	-3.7577	0.0074***	-1.2461	0.6448	-3.6091	0.0100***
	بدون ثابت	-3.8814	0.0032***	-3.1711	0.0024***	-1.4953	0.1245	-3.4886	0.0009***

p	معامل اتجاه وثابت	-2.2862	0.1081	-6.5442	0.0000***	-1.2862	0.1108	-6.5222	0.0000***
	ثابت	-3.9893	0.0593*	-5.5945	0.0000***	-3.6886	0.2627	-5.6224	0.0000***
	بدون ثابت	-1.4887	0.1539	-5.2896	0.0000***	-3.4625	0.0579*	-5.3102	0.0000***
inf	معامل اتجاه وثابت	-2.1934	0.4802	-5.6838	0.0002***	-2.3246	0.4117	-5.6774	0.0002***
	ثابت	-5.7767	0.3461	-5.7767	0.0000***	-1.9788	0.4117	-5.7717	0.0000***
	بدون ثابت	-1.3864	0.1514	-5.8368	0.0000***	-1.3864	0.1514	-5.8326	0.0000***

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج Eviewes10

(*): السلسلة مستقرة عند مستوى معنوية 10%، (**): السلسلة مستقرة عند مستوى معنوية 5%، (***): السلسلة مستقرة عند مستوى معنوية 1%.

من خلال اختبار استقرارية المتغيرات تبين لنا بأن المتغيرات غير مستقرة في المستوى عند معنوية 5%، وعند إجراء الفرق الأول أصبحت السلاسل مستقرة عند معنوية 5% ومنه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية، ومنه نستنتج أن السلاسل مستقرة عند الدرجة الأولى وهذا يمكننا من استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع الخطي الذي يسمح لنا بتحديد العلاقة في الأجل القصير والطويل.

ثالثا: اختبار (Gregory-Hansen) بوجود انكسار هيكلي:

أولا: (level shift with trend): الملحق رقم (1)

الجدول (3-3): نتائج اختبار (Gregory-Hansen) بوجود انكسار هيكلي (التغير في الثابت مع وجود اتجاه عام في السلسلة) لمتغيرات الدراسة من 1980-2020

الاختبار الإحصائي		التاريخ	القيم الحرجة المقاربة		
			1%	5%	10%
ADF	-3.9566	2011	-6.36	-5.83	-5.59
Z_t	-4.6972	2012	-6.36	-5.83	-5.59
Z_a	-30.3709	2013	-76.95	-65.44	-60.12

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول نلاحظ بأن الاختبار الاحصائي Z_t بالقيمة المطلقة أصغر من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية 5%و 10% وبالتالي يدل هذا الاختبار على عدم وجود انكسار هيكلي عند الاتجاه والمستوى خلال فترة الدراسة (1980-2020).

ثانيا: (Rigim shift)

الجدول (3-4): نتائج اختبار (Gregory-Hansen) بوجود انكسار هيكلي (التغير في الثابت والميل) لمتغيرات الدراسة من 1980-2020

الاختبار الإحصائي		التاريخ	القيم الحرجة المقاربة		
			1%	5%	10%
ADF	-6.9336	2013	-6.92	-6.41	-6.17
Z_t	-7.6019	2012	-6.92	-6.41	-6.17
Z_a	-47.9267	2012	-90.35	-78.52	-72.56

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول نلاحظ بأن الاختبار الاحصائي Z_t بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية 5%و 10% وبالتالي يدل هذا الاختبار على وجود انكسار هيكلي عند المستوى سنة 2012 خلال فترة الدراسة (1980-2020).

تحسن سعر البترول سنة 2012 فارتفع من 107.46 دولار للبرميل سنة 2011 إلى 109.45 دولار للبرميل سنة 2012 إلا أن الصادرات النفطية انخفضت ما بين السنتين 2011 و2012 من 71427 مليون دولار على 69804 مليون دولار على التوالي، وارتفاع الواردات بين السنتين مما أدى إلى تسجيل تراجع في الميزان التجاري وميزان المدفوعات سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، نتيجة التوسع وارتفاع واردات السلع الاستهلاكية على حساب السلع التجهيزية الصناعية، فواصل بنك الجزائر في اتباع السياسة النشطة لسعر الصرف-التعويم الموجه- بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي فسجل تحسنا قدره 5.8% كمتوسط سنوي، ونتيجة لذلك تدهورت قيمة الدينار الجزائري وهذا ما نلاحظه سنة 2012، فاتسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين، بسبب ارتفاع التضخم في الأسعار في الجزائر وانخفاضه في البلدان الشريكة[1].

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013، ص69، ص91.

بلغ معدل التضخم ذروته سنة 2012 بمعدل 8.9% بسبب تزايد الأسعار (سجلت السلع الغذائية التضخم الأقوى بـ 12.2% وأسعار الفئات الأخرى من المواد ارتفاعا بنسبة 6.6% بالنسبة للسلع المعملية و 5% بالنسبة للخدمات) ويعود السبب إلى زيادة الكتلة النقدية وارتفاع أسعار السلع المستوردة (تضخم مستورد) مما أدى إلى فارق تضخم كبير بين أوروبا والجزائر وانخفاض القدرة التنافسية للسلع القابلة للتبادل على حساب الجزائر، بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي النفقات الحكومية الذي أدى إلى رفع أجور العاملين في القطاع الحكومي بزيادات بأثر رجعي من يناير 2008 الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي، ففي بداية سنة 2008 عرفت معدلات نمو الاستهلاك انخفاضات متتالية إلى غاية سنة 2012، ولكن الزيادة في الأجور كانت جد منخفضة أدت إلى استنزاف مدخرات الأفراد لأجل الاستهلاك الذي شهد ارتفاعا ما بين سنة 2011 و2012 . وقامت الحكومة في السنة الموالية بدعم أسعار المنتجات والخدمات السياسية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن فانخفض معدل التضخم إلى 3.25% سنة 2013.

II-2. اختبار السببية وفق Granger و Toda and Yamamoto (1995):

➢ السببية وفق Granger :

يستخدم اختبار السببية وفق Granger للتأكد من مدى وجود علاقة تغذية استرجاعية Feedback أو علاقة تبادلية بين المتغيرين، ويعتمد على تقدير نموذج VAR لمتغيرين.

ليكن النموذج VAR(p) المستقر كمايلي:

$$\begin{bmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-2} \\ Y_{2t-2} \end{bmatrix} + \cdots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-p} \\ Y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

السلاسل $(Y_{2t-1}. Y_{2t-2}. Y_{2t-p})$ تعتبر كمتغيرات خارجية بالنسبة للمتغيرات $(Y_{1t-1}. Y_{1t-2}. Y_{1t-p})$، نرى ما إذا كانت Y_{2t} لا تحسن معنويا من القدرة التفسيرية للمتغيرات Y_{1t} للنموذج VAR ، ليكن:

- Y_{2t} لا يسبب Y_{1t} إذا كانت الفرضية $H_0: b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_p^1 = 0$ مقبولة.
- Y_{1t} لا يسبب Y_{2t} إذا كانت الفرضية $H_0: a_1^2 = a_2^2 = \cdots = a_p^2 = 0$ مقبولة.[1]

وللقيام بهذا الاختبار يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة.

[1] Régis Bourbonnais, Econométrie cours et exercices corrigés, Ibid, P292.

➢ السببية لToda and Yamamoto (1995):

اقترح Toda and Yamamoto (1995) طريقة لتلائم اختبارات جدر الوحدة والتكامل المشترك، وتغطية النقص في اختبار السببية لـ Granger حيث يكون لهذه الاختبارات المسبقة درجة منخفضة وتقلل من كفاءة الاختبار لـGranger. لذلك قام الباحثان باقتراح إجراءات لاختبار السببية بين السلاسل من خلال تقدير نموذج VAR كأساس لاختبار السببية في ظل فرضية تكامل مشترك بين السلاسل. ومع ذلك، يتعين إجراء اختبار مسبق لتحديد درجة التكامل.

ويجب اتباع الخطوات كمايلي للقيام بهذا الاختبار:

- تحديد أقصى درجة تكامل للسلاسل الزمنية قيد الدراسة dmax.
- يتم تحديد أطول فترة التأخر k في نموذج VAR باستخدام معيار معلومات Akaike الأدنى (AIC) ومعيار معلومات SIC ومعيار معلوماتHQ بحد أقصى للتأخر.
- تقدر نموذج VAR عن طريق إضافة أقصى درجة من تكامل السلاسل(dmax) إلى التأخر الأمثل المختار (k)على النحو التالي(p=k+dmax).

إذا أردنا اختبار العلاقة السببية بين سلسلتين "Y"و "C" بمفهوم Toda وYamamoto، فسيتعين علينا تقدير نموذج VAR على النحو التالي:

$$Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^{k} a_{1i}\, Y_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} a_2\, Y_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \alpha_{1i}\, X_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \alpha_{2j}\, X_{t-j} + u_{1t}$$

$$X_t = b_0 + \sum_{i=1}^{k} b_{1i}\, X_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} b_2\, X_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \beta_{1i}\, Y_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \beta_{2j}\, Y_{t-j} + u_{1t}$$

وتعتمد فرضيات الاختبار على اختبار Wald الذي يتم توزيعه وفقا لدرجة x^2 من n درجة الحرية، n عدد القيود، وهذه الإحصائية مستقلة عن ترتيب تكامل السلاسل والتكامل المشترك[1]:

$$H_0 = \alpha_{1i} = 0 (x_c^2 < x_t^2; p - value\ x^2 > 5\%) : Y_t\ ne\ cause\ pas\ X_t$$

$$H_1 = \beta_{1i} = 0 (x_c^2 < x_t^2; p - value\ x^2 > 5\%) : X_t\ ne\ cause\ pas\ Y_t$$

[1] Jonas Kibala Kuma. Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de TodaYamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels, Centre de Recherches Economiques et Quantitatives, 2018, p11. (Https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01766214/document)

- **اختبار السببية وفق :Granger**

الجدول (3-5): اختبار العلاقة السببية وفق Granger للمدى القصير

الفرضية العدمية	الفرضية البديلة	عدد المشاهدات"obs"	الإحصائية "F"	احتمال "F"
D(yt) لا يسبب D(ct)	D(yt) يسبب D(ct)	39	7.0900	0.0027
D(ct) لا يسبب D(yt)	D(ct) يسبب D(yt)		2.5597	0.1921
D(inf) لا يسبب D(ct)	D(ct) يسبب D(inf)		3.4593	0.0429
D(ct) لا يسبب D(inf)	D(inf) يسبب D(ct)		0.6427	0.5321
D(err) لا يسبب D(ct)	D(ct) يسبب D(err)		0.0742	0.9286
D(ct) لا يسبب D(err)	D(err) يسبب D(ct)		0.4599	0.6352
D(p) لا يسبب D(ct)	D(ct) يسبب D(p)		0.6930	0.5070
D(ct) لا يسبب D(p)	D(p) يسبب D(ct)		1.9504	0.1578

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

[الملحق رقم (2)] أظهرت النتائج وجود علاقة سببية في اتجاه واحد، أي نقبل الفرضية البديلة "وجود سببية" من المتغيرات المفسرة المتمثلة في الدخل العائلي الحقيقي ومعدل التضخم إلى المتغير التابع المتمثل في الاستهلاك العائلي الحقيقي لأن احتمال الفرضية أقل من مستوى معنوية 5%.

- **اختبار السببية Toda and Yamamoto**

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة اتجاه السببية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، وتم تحديد فترة الإبطاء للنموذج وهي k=1، كما أن أعلى درجة تكامل للسلاسل الزمنية هي dmax=1 أي (p=k+dmax=2)

الجدول (3-6): اختبار السببية وفق Toda-Yamamoto للمدى الطويل

الفرضية العدمية	الفرضية البديلة		الإحصائية "F"	احتمال "F"	المجموع
D(yt) لا يسبب D(ct)	D(yt) يسبب D(ct)	P=2	16.52	(0.0003) ***	[37.01] (0.0001) ***
D(inf) لا يسبب D(ct)	D(inf) يسبب D(ct)		11.13	(0.0038) ***	
D(err) لا يسبب D(ct)	D(err) يسبب D(ct)		9.23	(0.0083) ***	
D(p) لا يسبب D(ct)	D(p) يسبب D(ct)		1.21	(0.5448)	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول نلاحظ وجود علاقة سببية في المدى الطويل من الدخل العائلي الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف الحقيقي الفعال وأسعار البترول الحقيقية باتجاه الاستهلاك العائلي الحقيقي في اتجاه واحد، ويؤكد هذا الاختبار أن زيادة الاستهلاك العائلي في الأجل الطويل يتحدد بالمتغيرات الاقتصادية الخاصة بالدراسة في الاقتصاد الجزائري.

II-3. اختبار الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL:

إن مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية وسكونها جعل من طريقة اختبار طريقة بيساران باستخدام منهج الحدود تعد الأفضل، وتقوم هذه الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة (ARDL) في إطار منهج الحدود الذي طوره كل من (1997) Pesaran، (1998) Shinand and Sun، وكل من (2001) Pesaran et AL.[1]

ويمكن تطبيق هذا النموذج في حالة السلاسل الزمنية سواء كانت متكاملة من الدرجة صفر أو من الدرجة الأولى أو خليط بينهما، بشرط ألا تكون متكاملة من الدرجة الثانية، ويستخدم لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى القصير والمدى الطويل.

ونقوم باستخدام معايير (AIC) Akaike و(Quin) Hannan-Quin و(SCI) Shwars لتحديد التحولات المثلى (p,q) لنموذج ARDL بشكل صحيح، ويتم اختيار من بين النماذج المقدرة النموذج الأدنى أو الأصغر بعد حساب قيم (AIC) و (Quin) و (SCI) [2].

[1] Pesaran, M.H.; Shin, Y.; Smith, R.J. "Bounds testing approaches to the analysis of level relationships" Journal of Applied Econometrics, 2001, Vol: 16, N:(3), P: 289–326.

[2] Jonas Kibala Kuma. Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de TodaYamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels, op cit, p6, p7.

وتتلخص أهم خطوات تطبيق نموذج ARDL في:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من أنها متكاملة من الدرجة (0) أو (1) أو معا،
- تحديد فترة الإبطاء المناسبة،
- اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود Bound Test،
- تقدير نموذج الأجل الطويل،
- تقدير صيغة تصحيح الخطأ للنموذج ECM-ARDL،
- اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات [1].

وعليه سيكون نموذج الدراسة لقياس العلاقة بين المتغيرات على الشكل التالي:

$$fct = ydt + err + p + inf + \varepsilon t$$

سننطلق من معادلة ARDL حيث سيتم التعبير عن متغيرات دراستنا في النموذج كمايلي:

$$\Delta ct = c_0 + \sum_{i=1}^{m} b_i \Delta c_t + \sum_{i=0}^{n} d_i \Delta yd_{t-i} + \sum_{i=0}^{o} e_i \Delta err_{t-i} + \sum_{i=0}^{p} f_i \Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} g_i \Delta inf_{t-i} + \sigma_1 c_{t-1} + \sigma_2 yd_{t-1} + \sigma_3 err_{t-1} + \sigma_4 p_{t-1} + \sigma_5 inf_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- c_0: الثابت،
- Δ :يعبر عن الفرق الأول،
- c_t, y_d, err, p, inf : تمثل متغيرات الاستهلاك العائلي، الدخل العائلي، سعر الصرف، أسعار البترول، التضخم،
- m, n, o, p, q : تمثل فترات الإبطاء الموزعة،
- $\sigma_1, \sigma_2, \sigma_3, \sigma_4, \sigma_5$: تمثل معلمة المتغير التابع ومعلمات المتغيرات المفسرة للعلاقة طويلة الأجل،
- b, d, e, f, g : معلمات المتغيرات للفروق الأولى على المدى القصير،
- ε_t : يمثل حد الخطأ.

[1] د .بوالكور نور الدين، تحليل عدم التناسق في أثر الناتج المحلي الاجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة (1970-2017)، مرجع سبق ذكره، ص 5.

II-3-1. تحديد النموذج الأمثل:

من أجل تحديد عدد التأخرات أو فترات الإبطاء لنموذج ARDL سيتم الاعتماد على معايير إحصائية من أهمها معيار AIC واختيار أدنى قيمة.

الشكل (3-1): عدد التأخرات لنموذج ARDL

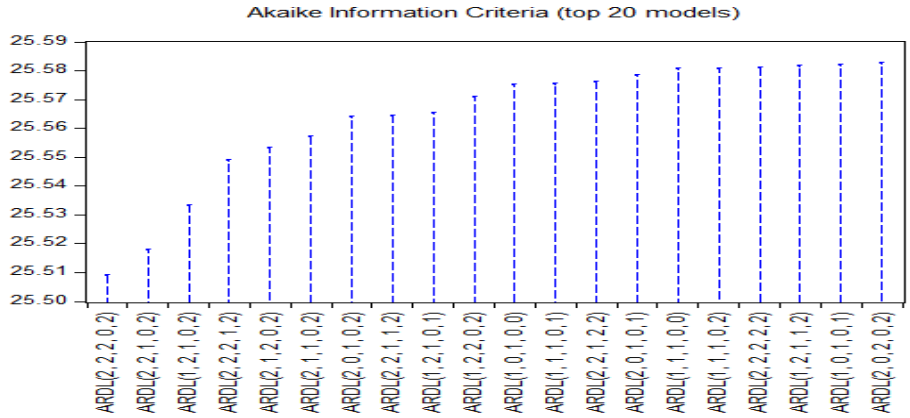

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الشكل نلاحظ أن فترة الإبطاء التي توافق النموذج هي ARDL (2,2,2,0,2)، لتمثيل العلاقة بين الاستهلاك العائلي الحقيقي والمتغيرات المفسرة له، مع تحديد فترات الإبطاء 2 كحد أعلى، واختير نموذج ARDL (2,2,2,0,2)، كأفضل نموذج من بين 20 نموذج تم تقييمه.

II-3-2. اختبار الحدود (Bound Test) لنموذج ARDL:

يسمح لنا هذا الاختبار من التأكد من إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة المعتمد عليها في الدراسة، من خلال اختبار الفرضيتين:

H_0: لا توجد علاقة طويلة الأجل ($\beta_1 = \beta_2 = 0$)

H_1: توجد علاقة طويلة الأجل ($\beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$)

ويتخذ القرار بالاعتماد على اختبار Wald-test الذي يعتمد على إحصائية F-stat، والجدول التالي يبين قيم الاختبار بالإضافة إلى الملحق رقم (3):

الجدول (3-7): نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL

القيمة الاحصائية	القيم	K
إحصائية F	6.2461	4
القيم الجدولية		
مستوى المعنوية	(I_0)	(I_1)
1%	4.428	6.25
5%	3.202	4.544
10%	2.66	3.838

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول يتضح لنا أن القيمة الإحصائية (F=6.2461) أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستويات المعنوية 5% و 10%، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم H_0 (عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة) وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تثبت وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستهلاك العائلي الحقيقي والمتغيرات المفسرة، أي يتم الاعتماد على النموذج لدراسة العلاقة في الأجل الطويل.

II-3-3. تقدير النموذج في المدى الطويل ARDL (2,2,2,0,2) ونموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة نلجأ الآن إلى تقدير معلمات النموذج للأجلين القصير والطويل، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، والنتائج موضحة في الجدول الآتي والملحق رقم (3):

الجدول (3-8): نموذج تصحيح الخطأ ECM-ARDL ونموذج المدى الطويل

نموذج تصحيح الخطأ			
المتغيرات	المعاملات	إحصائية t	احتمال (إحصائية t)
C	388123.3	7.0446	0.0000
D(CT(-1))	-0.2728	-2.0791	0.0476
D(YT)	0.1356	2.7394	0.0110
D(YT(-1))	-0.1200	-1.8103	0.0818
D(INF)	895.7540	0.3537	0.7264
D(INF(-1))	3831.038	1.4954	0.1468
D(P)	1042.824	2.8608	0.0082
D(P(-1))	1077.141	2.9207	0.0071
CointEq(-1)	-0.4749	-6.0029	0.0000
العلاقة طويلة الأجل			
YT	0.6265	32.2500	0.0000
INF	-12043.74	-2.1872	0.0379
ERR	-755.0071	-1.1765	0.0500
P	-292.9754	-0.5345	0.0975

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب معالم النموذج لها دلالة معنوية مما يدل على تأثير المتغيرات المفسرة على الاستهلاك العائلي الحقيقي في الجزائر في المدى القصير، معلمة الاستهلاك السابق عند الفرق الأول له علاقة عكسية مع الاستهلاك الحالي ومعنوي وهذا مالا يتوافق مع النظرية الاقتصادية الخاصة بالعادات الاستهلاكية، حيث أن الفرد يحاول الإبقاء على مستوى معين من الاستهلاك اعتمادا على استهلاك الفترة السابقة، ومعلمة الدخل الحقيقي موجبة إذ أن زيادة الدخل بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك العائلي بـ 0.1356 وحدة مما يدل على العلاقة الطردية وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية الكينزية التي تفرض العلاقة الخطية بين الدخل العائلي الحقيقي والاستهلاك العائلي، أما بالنسبة لمعلمة الدخل الحقيقي عند الفرق الأول بتأخر واحد فهي سالبية أي تأثير عكسي نظرا لأن الاستهلاك الحالي يرتبط بالدخل الحالي (الجاري).

ونلاحظ أيضا أن معدل التضخم تأثيره غير معنوي مما يدل على عدم وجود علاقة بين الاستهلاك العائلي والتضخم في المدى القصير، وبالنسبة لسعر الصرف الحقيقي فلم يظهر تأثيره في المدى القصير، أما بالنسبة لأسعار البترول فكانت علاقته بالاستهلاك العائلي عند الفرق طردية ومعنوية، وكذلك عند الفرق بتأخر واحد وهذا يدل على التأثير الإيجابي لأسعار البترول، فبارتفاعه ينتعش الاقتصاد الجزائري وترتفع مداخيل الصادرات من المحروقات وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي والقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تستهدف زيادة اليد العاملة، وبالتالي زيادة مداخيل الأفراد الذي تقوم باستغلاله في الاستهلاك.

وبالنسبة لمعلمة معامل تصحيح الخطأ تساوي (0.4749-) فهي معنوية عند مستوى المعنوية 5% وبإشارة سالبة، مما يدل على دقة العلاقة التوازنية في المدى القصير أي أن 47.49% من الأخطاء في الأجل القصير يمكن تصحيحها من أجل العودة إلى التوازن في المدى الطويل، بحيث إذا انحرفت المتغيرات المفسرة في المدى القصير عن قيمتها التوازنية عند الفترة (t-1) فإنه يتم تصحيح ما نسبته 47.49% في الفترة (t) من هذا الاختلال، أي أن المتغيرات تستغرق حوالي سنتين للتعديل نحو القيم التوازنية في الأجل الطويل.

في المدى الطويل نلاحظ بأن جميع معلمات النموذج لها تفسير معنوي، بالنسبة للدخل العائلي الحقيقي فكلما ارتفع بوحدة واحدة يرتفع الاستهلاك العائلي بـ 0.62% ويتوافق مع طبيعة الاستهلاك العائلي في الجزائر بحيث أن الدخل الذي يحصل عليه يسارع إلى إنفاقه على حاجياته الأساسية والضرورية، عكس معدل التضخم فكلما ارتفعت الأسعار فإن دخل الأفراد الحقيقي الذي يتميز بالثبات وأصحاب المعاشات التقاعدية سيتأثر بمعدلات التضخم وينخفض وهذا ما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي انخفاض الاستهلاك العائلي، والاقتصاد الجزائري يعاني من هذه الظاهرة، فقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر تذبذبات بحيث سجل أعلى معدل سنة 1993 نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، كما عرفت معدلات التضخم انخفاضا في سنة 2005 حيث انتقل من 3.6% سنة 2004 إلى 1.6% سنة 2005 وبالتالي

استقرار في أسعار المواد المستهلكة. وتليها سنة 2009 بمعدل (5.93%) ويعود الارتفاع إلى فائض السيولة المتوفر لدى الخزينة وإلى الزيادة السريعة لأسعار المنتجات الغذائية والصناعية، بعد ذلك 2012 بنسبة (8.89%) نتيجة إرتفاع أسعار البترول العالمية وإرتفاع أسعار الاستهلاك في الأسواق المحلية، فالارتفاع المستمر للأسعار يضعف القدرة الشرائية للأفراد، مما يدفعهم للجوء إلى مدخراتهم للمحافظة على الاستهلاك، وكانت نتيجة الدراسة موافقة لدراسة (YAYA KEHO) و(أحمد وهيب حسين وعمر موسى) حول التأثير السلبي للتضخم على الاستهلاك العائلي.

تراجع إرتفاع التضخم لسنتي 2013 و2014 بفضل استقرار معدل نمو العرض النقدي والسياسة المتبعة من طرف البنك المركزي في استهداف التضخم، كما عرفت السنوات الموالية ارتفاعا في التضخم ويعود السبب إلى إرتفاع سلة أسعار المستهلك، وإلى ضعف الرقابة على الأسواق الخاصة بالسلع والخدمات.

أسعار البترول وسعر الصرف الحقيقي نلاحظ أن العلاقة عكسية بينهما وبين الاستهلاك العائلي، فلقد كان لأزمة 1986 أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري وعرفت بالأزمة المزدوجة، فقد صاحب انخفاض أسعار البترول تراجع صرف الدولار أمام العملات الرئيسية وبالتالي التأثير على قيمة الدينار الجزائري، بما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على سلعة واحدة والمتمثلة في البترول، فإن التغيرات التي تطرأ عليه تأثر على اقتصادها، فالجزائر تتلقى مبيعاتها بالدولار الأمريكي في حين أغلب الواردات تأتي من منطقة الأورو، مما يجعل الجزائر بين تقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف ومخاطرهما، وبهذا تفقد جزءا من مداخيلها بسبب الانخفاض في أسعار الصرف بين قيمة الصادرات والواردات[1]، وما يمكن تفسيره بالعلاقة السلبية بين أسعار البترول والاستهلاك العائلي هو ارتفاع معدلات التضخم نتيجة زيادة عرض النقود وارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض الدخل العائلي الذي يؤدي إلى التقليل من الاستهلاك العائلي في الجزائر والالتزام بالحاجيات الضرورية فقط.

وفي سنة 2000 اتسمت أسعار البترول بالارتفاع إذ ارتفع إلى حوالي 25 دولار للبرميل في المتوسط خلال الفترة(2000-2003) مما سمح بتحقيق فوائض مالية نتيجة تحسن واستقرار أسعار الصرف الحقيقي للدينار الجزائري وبالتالي ارتفاع المداخيل من العملة الأجنبية، وقد تزامنت الفترة مع تطبيق مجموعة الإصلاحات الاقتصادية باتباع سياسة إنعاش الطلب بعد انتهاج برنامج التعديل الهيكلي مما أدى إلى زيادة مناصب الشغل، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك العائلي، ولكن بعد سنة 2008 اتجهت أسعار البترول إلى الانخفاض نتيجة أزمة الديون وارتفاع الإنتاج خارج مناطق الأوبك وانخفاض الإنتاج النفطي في الجزائر ومن تراجع الصادرات من المحروقات وارتفاع الواردات من السلع[2] و انخفض الطلب على البترول بمقدار 300 ألف برميل يوميا ليصل إلى 52.5 دولار للبرميل، وصاحب هذا الانخفاض في أسعار البترول ارتفاع سعر الصرف الحقيقي نتيجة ارتفاع أسعار السلع غير المتداولة والمستوردة من الخارج وبالتالي العلاقة عكسية بين أسعار

[1] موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص194.

[2] موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة قياسية-، مرجع سبق ذكره، ص 190.

البترول وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر، وهذا ما يناقض نظرية "العلة الهولندية" الخاصة بأن ارتفاع أسعار البترول يصاحبه ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي في البلدان المصدرة للنفط، ولكن في الاقتصاد الجزائري نلاحظ انخفاض سعر البترول صاحبه ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي أدى إلى استنزاف احتياطات الصرف الأجنبي وانخفاض قيمة الدينار الجزائري، وبالتالي التأثير على دخل الأفراد فقد شهد تناقص في نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني سنة 2009 بسبب انخفاض أسعار المحروقات والتي أدت إلى انخفاض الإيرادات.

شهدت أسعار البترول انخفاضا بدءا من سنة 2013 ويعود السبب إلى ارتفاع احتياطي النفط الصخري الأمريكي واستغلال مصادر النفط والغاز غير التقليدية في الولايات المتحدة ونتيجة لهذا الانخفاض تدهورت مستويات الاحتياطات من 201 مليار دولار سنة 2013 إلى 104 دولار سنة 2017، كما أن ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية أدى إلى تخفيض أسعار البترول خوفا من ارتفاع معدلات التضخم[1]، أي أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات وبما أن معظم السلع المستوردة أغلبها مواد غذائية وهذا ما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

وعرفت أسعار البترول انخفاضا سنة 2019 بسبب جائحة كورونا وانخفاض الطلب عليه والغلق التجاري الذي فرضته بقية دول العالم، ومداخيل صادرات المحروقات تراجعت حيث بلغت سنة 2020 (22 مليار دولار)، في حين بلغت خلال سنة 2019 (33 مليار دولار)، فخلق تقلبات وعدم استقرار في أسعار السلع والخدمات أي أن الاستهلاك العائلي يتأثر بتقلبات أسعار البترول، وكذلك أدى تفشي فيروس كورونا إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مما شكل خللا في الأنشطة الاقتصادية التي أدت إلى ظهور مشكل البطالة وتراجع دخل الأسر وتفاقم مشكل الفقر سنة 2020، وهذا ما أكدته دراسة (Yach P.Mehra and Jon D.Petersen) أن التغيرات في أسعار البترول لها تأثير سلبي على الاستهلاك العائلي وكذلك دراسة (Thomas Habanabakkize(2021 التي بينت وجود علاقة بين أسعار البترول أسعار الصرف ونفقات الاستهلاك العائلي في المدى الطويل.

II-3-4. اختبار جودة النموذج ARDL:

للتأكد من جودة النموذج المعتمد عليه في التحليل، سنقوم بمجموعة من الاختبارات تأكد خلوه من المشاكل القياسية، سنعتمد على اختبار الارتباط التسلسلي (serial correlation) من خلال الاعتماد على قيم اختبار (Breusch-Godfery Serial Correlation LM Test)، اختبار عدم ثبات التباين من خلال اختبار

[1] يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة تلمسان، الجزائر،2017-2018، ص 65.

(Aoutoregressive Conditional Heteroscedasticity Test)، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال نتائج اختبار (Jarque bera)، وكذلك اختبار استقرار النموذج (Stability Test). (الملحق رقم (4))

أ) اختبار الارتباط التسلسلي:

يستخدم هذا الاختبار من أجل التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء ويلاحظ من خلال الجدول أدناه بأن احتمال (F-Statistic) أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم الخاصة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء أي لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي في حد الخطأ.

الجدول (3-9): اختبار Breusch-Godfery Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfery Serial Correlation LM Test			
F-Statistic	2.0549	Prob.F(2,24)	0.1500
Obs*R-squared	5.7021	Prob.Chi-Square (2)	0.0578

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

ب) اختبار Aoutoregressive Conditional Heteroscedasticity Test

الجدول (3-10): اختبار ثبات التباين للأخطاء

Heteroscedasticity Test			
F-Statistic	0.4027	Prob.F(2,34)	0.6717
Obs*R-squared	0.8561	Prob.Chi-Square (2)	0.6517

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

يقوم هذا الاختبار باختبار فرضية عدم ثبات تباين حد الخطأ، من خلال الجدول التالي يمكن ملاحظة بأن الاحتمال المقابل لإحصائية F أكبر من مستوى المعنوية مما يوضح إمكانية قبول الفرضية العدمية الخاصة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

ج) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jaque-Bera):

يقوم هذا الاختبار على اختبار فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي إذا كان احتمال الاختبار أكبر من مستوى المعنوية، مقابل الفرضية البديلة بأن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي

الشكل (3-2): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jaque-Bera)

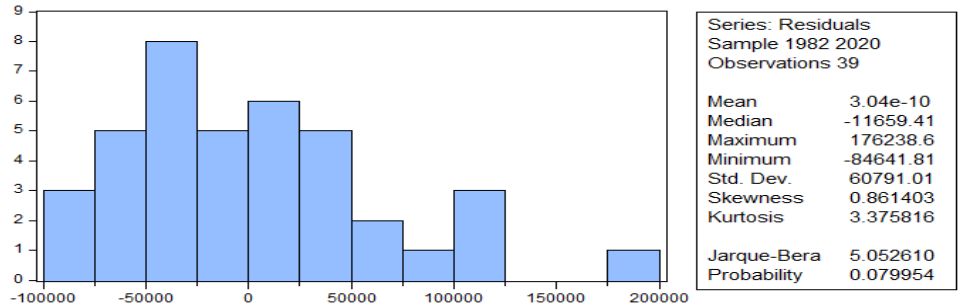

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

باستعمال اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي يتضح أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا لأن احتمال Jaque-Bera (0.0799) أكبر من مستوى المعنوية5% .

د) اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUMوالمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQداخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (3-3): المجموع التراكمي والمجموع التراكمي لمربعات الأخطاء

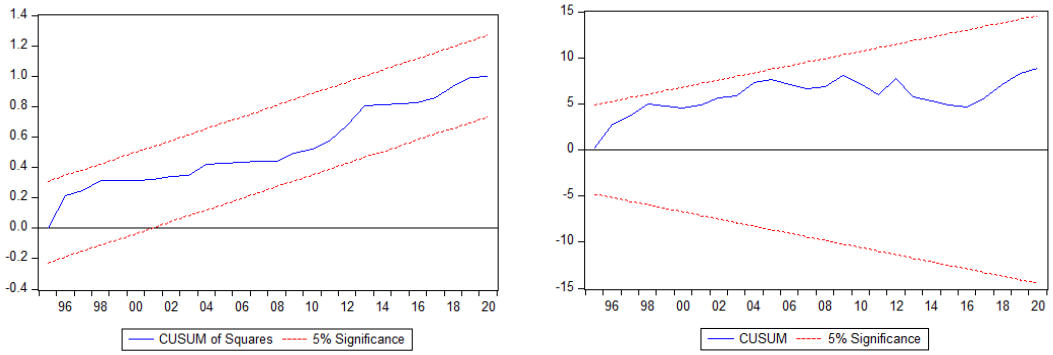

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

يتضح من خلال الشكل أن المعلمات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا مما يؤكد استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث يقع الشكل البياني لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

II-4. تحليل تأثير عدم التماثل في أسعار الصرف الحقيقي على الاستهلاك العائلي باستخدام نموذج NARDL:

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع غير الخطي (NARDL) امتدادا غير متماثل لنموذج ARDL والتقاط التباينات طويلة وقصيرة المدى في المتغير المهم والأساسي، والفكرة الرئيسية حول ظهور نموذج غير الخطي تعود إلى الأحداث غير المتوقعة مثل الأزمات الاقتصادية والمالية.

يعتمد نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع غير الخطي (NARDL) على تقدير علاقة عدم تماثل المعلمات في الأجل الطويل والقصير وفق العلاقة التالية:

$$Y_t = \beta^+ X_t^+ + \beta^- X_t^- + U_t \dots (1)$$

حيث X و Y متغيران، وX متغير تم تقسيمه إلى X^+ وX^- هو عبارة عن المجموع الجزئي للقيم الموجبة والقيم السالبة كمايلي[1]:

$$X_t^+ = \sum_{j=1}^{t} \Delta X_j^+ = \sum_{j=1}^{t} \max(\Delta X_j, 0)$$

$$X_t^- = \sum_{j=1}^{t} \Delta X_j^- = \sum_{j=1}^{t} \min(\Delta X_j, 0)$$

والمعادلة الأساسية الخاصة بنموذجنا يمكن تمثيلها كمايلي:

$$Ct = C_0 + \alpha_1 C_t + \alpha_2 Y_t + \alpha_3 ERR_t^+ + \alpha_4 ERR_t^- + \alpha_5 P_t + \alpha_6 INF_t + \varepsilon_t$$

حيث $\alpha_i, i = 1,2,..6$ معلمات طويلة المدى، (ERR_t^+) و (ERR_t^-) هي عمليات مجموع جزئي للتغيرات الإيجابية والسلبية في المتغير ERR_t.

شين وآخرون قاموا بدمج المعادلة السابقة مع نموذج ARDL الخطي لبيسران وآخرون للحصول على العلاقة التالية:

[1] Shin Yongcheol, Yu Byungchul, Greenwood-Nimmo Matthew, Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework, Econometric Methods and Applications, Springer Science+Business Media New York 2014, DOI 10.1007/978-1-4899-8008-3__9.

$$\Delta Ct = c_0 + \rho C_{t-1} + \alpha_1 Y_{t-1} + \theta_1^+ {ERR^+}_{t-1} + \theta_1^- {ERR^-}_{t-1} + \alpha_2 P_{t-1} + \alpha_3 INF_{t-1} \sum_{j=1}^{p} \gamma_j \Delta C_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} \varphi_j \Delta Y_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} \pi_j^+ \Delta {ERR^+}_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} \pi_j^- \Delta {ERR^-}_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} \delta_j \Delta P_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} \omega_j \Delta INF_{t-j} + \varepsilon_t$$

وتتمثل الخطوة الأولى في تقدير نموذج NARDL(p,q) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، والخطوة الثانية تتمثل في إجراء اختبارات اللاتماثل (العلاقة غير الخطية) لاختبار التكامل المشترك بين مستويات المتغيرات ${ERR^+}_t$ و ${ERR^-}_t$ و Ct، حيث تصبح الفرضية الصفرية لعدم وجود تكامل مشترك كمايلي:

$$\rho = \theta_1^+ = \theta_1^-$$

ويتم اختباره عن طريق إجراء اختبار الحدود الذي قدمه كل من بيسران وآخرون (2001)، وشين وآخرون (2014) القائم على اختبار F المصححة ويتم مقارنتها بالقيمتين الحرجتين لاختبار الحدود، إذا كانت إحصائية F أقل من القيمة الحرجة الدنيا نقبل فرضية العدم (عدم وجود تكامل)، وإذا كانت إحصائية F أعلى من القيمة الحرجة نقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل بين المتغيرات).[1]

والخطوة الأخيرة تتمثل في اختبار التماثل Symmetry في الأجل الطويل حيث يتم اختبار فرضية العدم التالية، باستخدام اختبار Wald Test:

$$(\beta^+ = -\frac{\theta^+}{\rho}) = (\beta^- = -\frac{\theta^-}{\rho})$$

مقابل الفرضية البديلة التي تنص على عدم تماثل العلاقة Asymmetry العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة كمايلي:

$$(\beta^+ = -\frac{\theta^+}{\rho}) \neq (\beta^- = -\frac{\theta^-}{\rho})$$

ويمكن استعمال اختبار لإيجاد التماثل للمعلمات في الأجل القصير وفق الفرضية التالية[2]:

$$H_0: \sum_{j=1}^{q} \pi_j^+ = \sum_{j=1}^{q} \pi_j^-$$

[1] عبد اللطيف حمريط، محمد أدريوش دحماني، العوامل المؤثرة على الطلب على العمالة في الجزائر باستخدام نماذج NARDLوARDL للفترة 1970-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 02، فيفري2021، ص 426-443، ص431، ص432.

[2] Turan Taner, Karakas Mesut, Asymmetries in twin deficit hypothesis : Evidence from CEE countries, Journal of Economics, Slovak Academy of Sciences vol66, issue6, 2018, p580-597, p587.

II-4-1. اختبار الاستقرارية للمتغيرات (err_pos وerr_neg)

الجدول (3-11): نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات (eer_pos وeer_neg) عند المستوى والفرق الأول

متغيرات الدراسة		اختبار (ADF)				اختبار (PP)			
		عند المستوى		عند الفرق الأول		عند المستوى		عند الفرق الأول	
		القيمة المحسوبةT	احتمالT	القيمة المحسوبةT	احتمالT	القيمة المحسوبةT	احتمالT	القيمة المحسوبة	احتمالT
err_pos	معامل اتجاه وثابت	-4.1668	0.0112**	-3.9693	0.0016**	-5.8787	0.0001***	-3.6006	0.0431**
	ثابت	-5.5731	0.0000***	-3.5246	0.0126**	-6.8602	0.0000***	-3.2128	0.0269**
	بدون ثابت	1.7638	0.9794	-3.2885	0.0016***	1.0822	0.9244	-3.0522	0.0032***
err_neg	معامل اتجاه وثابت	-3.1801	0.1044	-3.1819	0.0445**	-1.0670	0.9218	-3.7498	0.0308**
	ثابت	-4.7266	0.0006***	-2.9692	0.0984*	-2.2462	0.1940	-3.2031	0.0275**
	بدون ثابت	-0.1258	0.6334	-1.7147	0.0816*	0.6362	0.8494	-2.6595	0.0092***

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

(*): السلسلة مستقرة عند مستوى معنوية 10%، (**): السلسلة مستقرة عند مستوى معنوية 5%، (***): السلسلة مستقرة عند مستوى معنوية 1%.

من خلال الجدول والملحق رقم (5) تبين بأن السلسلتين الزمنيتين غير مستقرتين عند المستوى مما أدى إلى تحويلها إلى الفرق الأول وإجراء اختبار الاستقرارية من جديد، فأظهرت النتائج أن السلسلتين الخاصتين بـ(***err_pos***) و(***err_neg***) مستقرتين عند الفرق الأول.

II-4-2. اختبار الحدود لنموذج (2,2,1,0,2,0) NARDL:

بناءا على اختبار الاستقرارية الذي يوضح استقرارية السلاسل عند الفرق الأول تبين بأنه يمكن استخدام اختبار الحدود عليها، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار والملحق رقم (5).

الجدول (3-12): نتائج اختبار الحدود لنموذج NARDL

القيمة الاحصائية	القيم	K
إحصائية F	4.5377	5
القيم الجدولية		
مستوى المعنوية	(I_0)	(I_1)
1%	4.045	5.898
5%	2.962	4.338
10%	2.483	3.708

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول يتضح لنا أن القيمة الإحصائية F أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستويات المعنوية، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم (عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة) وقبول الفرضية البديلة التي تثبت وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستهلاك العائلي الحقيقي والمتغيرات المفسرة، أي يتم الاعتماد على النموذج لدراسة العلاقة في الأجل الطويل.

II-4-3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لـ NARDL:

بالاعتماد على معيار AIC تم اختيار أحسن نموذج للدراسة والمتمثل في NARDL (1,2,1,0,2,2)والذي نعتمد عليه في التحليل والجدول الآتي يلخص لنا نتائج تقدير العلاقة بين الاستهلاك العائلي والمتغيرات المفسرة (المستقلة) بالإضافة إلى الملحق رقم (6).

الجدول (3-13): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لـ NARDL

نموذج تصحيح الخطأ			
المتغيرات	المعاملات	إحصائية t	احتمال (إحصائية t)
C	508936.8	4.6657	0.0001
D(CT(-1))	-0.2967	-2.3922	0.0246
D(YT)	0.0744	1.4933	0.0479
D(YT(-1))	-0.1570	-2.2434	0.0340
D(INF)	-649.0681	-0.2188	0.8285
D(ERR_NEG)	-932.2733	-1.1522	0.2601
D(ERR_NEG(-1))	-2139.499	-2.6723	0.0131
CointEq(-1)	-0.4306	-5.7159	0.0000
العلاقة طويلة الأجل			
YT	0.5837	26.9278	0.0000
INF	-10315.26	-1.9672	0.0603
ERR_POS	-9434.327	-2.0422	0.0428
ERR_NEG	-951.1191	-1.1762	0.0481
P	3658.141	1.9745	0.0595

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

بعد استخدام اختبار الحدود لنموذج NARDL(2,2,1,0,2,0) والتأكد من وجود علاقة تكامل بين المتغيرات في الأجل الطويل، انتقلنا إلى اختبار التأثير المتماثل على المدى القصير والطويل للمتغيرات ويتضح ذلك من خلال الجدول أعلاه، الذي تشير نتائجه إلى أن سعر الصرف الحقيقي الموجب والسالب له تأثير معنوي في المدى الطويل، حيث أن الصدمة الموجبة في سعر الصرف الحقيقي أي ارتفاع هذا الأخير (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي على ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن أي انخفاض الاستهلاك العائلي، تشير النتائج كذلك أن الصدمة السالبة تؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك بقيمة 951.119، كما أن لأسعار البترول تأثير على الاستهلاك العائلي في الأجل الطويل فارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك العائلي، دلالة على أن تحسن أسعار البترول تزيد من مداخيل العائلات وبالتالي اتجاه الاستهلاك العائلي في الجزائر إلى الزيادة، أي أن الاستهلاك العائلي يتأثر بتقلبات أسعار البترول التي تميزت بالانخفاض والارتفاع خلال فترة الدراسة.

في الأجل القصير سعر الصرف الحقيقي بالقيم السالبة عند الفرق الأول يؤثر بالإيجاب على الاستهلاك العائلي لكنه غير معنوي، مما يدل على أن الاستهلاك العائلي لا يتأثر بالتغيرات السالبة لأسعار الصرف في الأجل القصير.

قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة وهي ذات دلالة إحصائية وهو ما يثبت وجود تكامل بين المتغيرات، وبلغت قيمتها (0.4306-)، ويدل على تفسير حوالي 43.06% من الصدمات على المدى الطويل، أي أن 43.06 % من انحراف قيمة الاستهلاك العائلي في السنة السابقة عن القيم التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، والباقي يعود إلى متغيرات لم تدرج في النموذج.

ويوضح الجدول الموالي اختبار عدم التماثل عبر اختبار F

الجدول (3-14): اختبار عدم التماثل عبر اختبار F

اختبار Wald Test	المدى الطويل (Long-run asymmetry)	
	إحصائية F	احتمال إحصائية F
ERR	0.0859	0.7712

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمال إحصائية F أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يدل على تماثل التغيرات الإيجابية والسلبية لسعر الصرف الحقيقي على الاستهلاك العائلي في الجزائر.

في الأجل الطويل الصدمة السالبة في سعر الصرف الحقيقي أدت إلى ارتفاع الاستهلاك العائلي والصدمة الموجبة أدت إلى انخفاض الاستهلاك العائلي بقيمة أكبر من الصدمة السالبة معناه أن الاستهلاك العائلي أكثر حساسية للصدمة الموجبة.

ففي ظل الأزمة سنة 1986 عرف السوق البترولي كساد وانخفاض في سعر الدولار أدى إلى انخفاض إيرادات الصادرات مما أثر سلبا على التوازنات الاقتصادية وبالتالي على العملة المحلية، ولم تقم الدولة بمعالجة هذا الأمر للرفع من قيمة العملة فاستمر انهيارها، وفي سنة 2015 عرفت انخفاض في إيرادات تصدير النفط بسبب تراجع أسعار البترول، وكإجراء لرفع حصيلة المداخيل سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف ورفع الضرائب وهذا نتيجة لأن الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية مفرطة لعائدات البترول، كما أن سوق الصرف في الجزائر ليست محررة بالكامل فيبقى تأثير العرض والطلب على العملات الأجنبية وعلى العملة الوطنية ضعيف التأثير في سعر الصرف للعملة المحلية، وكلما تقلصت أسعار النفط تلجأ الجزائر إلى تخفيض العملة وهذا كله يؤثر على أسعار المواد الاستهلاكية المستوردة (ارتفاع التضخم المستورد) والمنتجة محليا ما يؤدي إلى التأثير على الاستهلاك العائلي بالانخفاض.

وتميزت الفترة الممتدة من 2019 إلى يومنا هذا بظهور فيروس كورونا وتأثر الاقتصاد الجزائري بهذا الوباء كباقي دول العالم، وكأثر أساسي لهذه الأزمة الانخفاض المتواصل لأسعار البترول ومنه انخفاض إيرادات المحروقات الذي أدى إلى وقف العديد من النشاطات والمشروعات الاقتصادية، ومع استنزاف الجزائر لاحتياطاتها من العملات الأجنبية في السنوات السابقة لتمويل العجز، اضطرت الآن إلى خفض قيمة العملة مما أدى إلى ارتفاع نفقات الرعاية والصحة قابله انخفاض في الإنتاج والاستثمارات والأرباح وارتفاع معدلات التضخم بشكل يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة نتيجة انخفاض عروض العمل، وارتفاع أسعار مختلف المواد الاستهلاكية مما انعكس سلبا على أصحاب الدخول المحدودة وانخفاض القدرة الشرائية للعائلات الجزائرية.

II-4-4. الاختبارات التشخيصية لـ NARDL (2,2,1,0,2,0):

من المهم القيام بمجموعة من الاختبارات التشخيصية بعد تقدير النموذج للتأكد من خلوه من المشاكل القياسية والجدول الموالي يبين أهم الاختبارات بالإضافة إلى الملحق رقم (7).

الجدول (3-15): الاختبارات التشخيصية لنموذج NARDL

الاختبار	القيمة الإحصائية	احتمال القيمة الإحصائية
Breusch-Godfery Serial Correlation LM Test	1.5022	0.2437
Heteroscedasticity Test	0.0005	0.9995

0.2034	3.1843	Jaque-Bera Test
0.7901	0.2380	Ramsy Rest Test

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

الشكل (3-4): المجموع التراكمي والمجموع التراكمي لمربعات الأخطاء

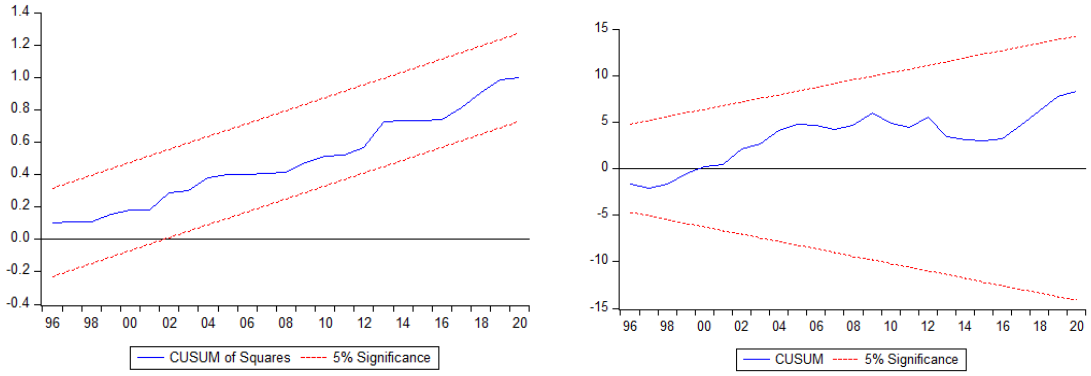

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

يشير اختبار الارتباط التسلسلي أن احتمال (F-Statistic) أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم الخاصة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء، كما نلاحظ من خلال اختبار عدم ثبات التباين (ARCH) إلى قبول فرضية ثبات التباين انطلاقا من احتمال القيمة الإحصائية (0.2254) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وفيما يخص اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jaque-BeraTest) فالاحتمال المقابل للقيمة الإحصائية أكبر من 5%، مما يعني أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعا طبيعيا.

ومن خلال الشكل الذي يوضح اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي ويتضح أن هنالك استقرار وإنسجام في النموذج.

يبين الشكل الموالي الآثار الديناميكية للتغيرات الإيجابية والسلبية في سعر الصرف الحقيقي حيث يستجيب الاستهلاك العائلي بشكل أكبر في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (أي انخفاض في قيمة الدينار الجزائري) مقارنة مع انخفاض سعر الصرف الحقيقي.

الشكل (3-5): آثار المضاعفات الديناميكية

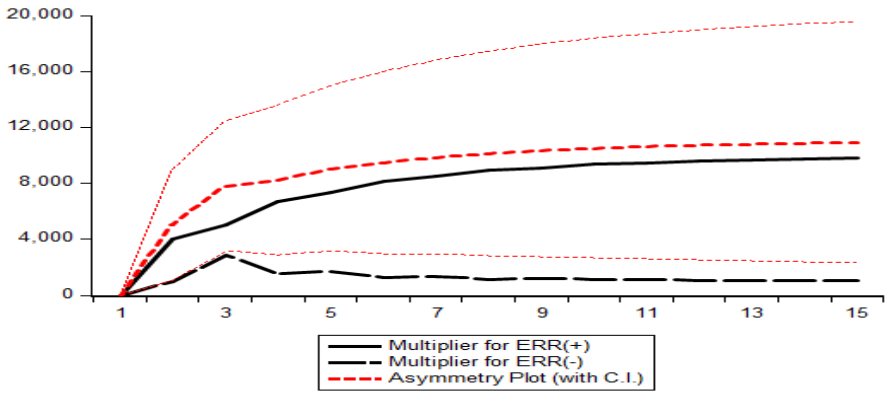

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال تقدير النموذجين ARDL (2,2,2,0,2) و NARDL (2,2,1,0,2,0) لدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستهلاك العائلي في الجزائر تبين بأن النتائج تتوافق مع بعضها فكلاهما يفسران العلاقة التي تربط ما بين المتغيرات والاستهلاك العائلي وهذا ما يساعدنا على القيام بعملية التنبؤ.

III-التنبؤ بالقيم المستقبلية للاستهلاك العائلي والمتغيرات المفسرة باستخدام طريقة Box-Junkins :

للقيام بعملية التنبؤ بقيم الاستهلاك العائلي سيتم استخدام طريقة Box-Junkins، من خلال ما سبق لدينا السلسلة الزمنية للاستهلاك العائلي مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي يتم نمذجتها بطريقة Box-Junkins للنموذج المختلط ARIMA وبتحديد الرتبة (p,q) لنموذج السلسلة الزمنية من خلال استخدام دالة الارتباط الذاتي (ACF) ودالة الارتباط الذاتي الجزئية (PACF).

طريقة Box-Junkins من الأساليب الإحصائية المهمة لتحليل السلاسل الزمنية، حيث تستخدم لتمثيل سلسلة زمنية تمثل ظاهرة معينة وفي التنبؤ بقيم الظاهرة في المستقبل، ومن النماذج المستخدمة ما يلي:

- **نموذج الانحدار الذاتي (AR)(Autoregressive Process)** : في ظل هذا النموذج تعتمد قيمة متغير ما في الفترة الحالية (C_t) على قيم نفس المتغير في الفترات السابقة C_{t-1}, C_{t-2}،

يرمز لهذا النموذج بـ AR(p) حيث p تمثل درجة النموذج ويكتب كمايلي:

$$AR(p): X_t = \mu + \theta_1 X_{t-1} + \theta_2 X_{t-2} + \cdots + \theta_p X_{t-p} + Z_t$$

حيث أن $\mu, \theta_1, \theta_2, \dots, \theta_p$ معالم النموذج،

X_t: قيمة المتغير في الفترة t،

$X_{t-1}, X_{t-2}, X_{t-p}$: قيم المتغير في الفترات السابقة،

Z_t: متغير عشوائي. [1]

- **نموذج المتوسط المتحرك (MA) (Moving Avirage Process):**

تكون كل ملاحظة من السلسلة الزمنية في سيرورة المتوسط المتحرك من الدرجة q>1 مفسرة بواسطة متوسط مرجح للأخطاء العشوائية التي نرمز لها بـ $MA(q)$، وتكتب معادلتها على الشكل:

$$MA(q): X_t = \mu + Z_t - \emptyset_1 Z_{t-1} - \emptyset_2 Z_{t-2} - \dots - \emptyset_q Z_{t-q}$$

حيث أن $\mu, \emptyset_1, \emptyset_2, \dots, \emptyset_q$ معالم النموذج التي يمكن أن تكون موجبة أو سالبة و $Z_t, Z_{t-1}, Z_{t-2}, \dots, Z_{t-q}$ متوسطات متحركة لقيم الحد العشوائي في الفترة t والفترات السابقة.

- **النماذج المختلطة المستقرة ARMA(p,q) (Mixed Models):**

يشمل هذا النموذج على القسم الانحداري ذي الدرجة p وقسم المتوسطات المتحركة ذي الدرجة q، كما يظهر في الكتابة التالية:

$$X_t = \mu + \theta_1 X_{t-1} + \theta_2 X_{t-2} + \dots + \theta_p X_{t-p} + Z_t - \emptyset_1 Z_{t-1} - \emptyset_2 Z_{t-2} - \dots - \emptyset_q Z_{t-q}$$

- **النماذج المختلطة غير المستقرة ARIMA(p,d,q) :**

إذا كانت السلسلة الزمنية الأصلية غير مستقرة فيقال عنها أنها سلسلة متكاملة، وتعين الحصول على فروقات السلسلة d مرة حتى تصبح مستقرة، أي متكاملة من الدرجة I(d) d.

وتكتب كما يلي[2]:

$$\Delta X_t = \theta_1 \Delta X_{t-1} + Z_t - \emptyset_1 Z_{t-1}$$

[1] د. جليط الطاهر، محاضرات في الاقتصاد القياسي 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2016-2017، ص50.

[2] د. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر، 2011، ص226، ص 236.

III-1. التنبؤ بالقيم المستقبلية للاستهلاك العائلي

III-1.1. مرحلة التعرف على النموذج الأنسب:

الشكل (3-6): دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة الفروق

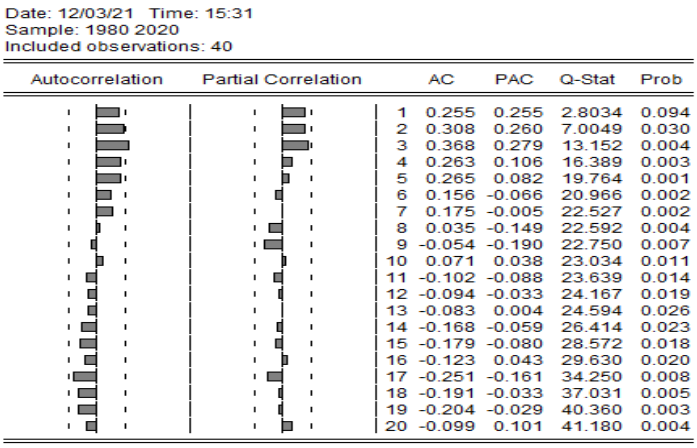

Date: 12/03/21 Time: 15:31
Sample: 1980 2020
Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.255	0.255	2.8034	0.094
		2	0.308	0.260	7.0049	0.030
		3	0.368	0.279	13.152	0.004
		4	0.263	0.106	16.389	0.003
		5	0.265	0.082	19.764	0.001
		6	0.156	-0.066	20.966	0.002
		7	0.175	-0.005	22.527	0.002
		8	0.035	-0.149	22.592	0.004
		9	-0.054	-0.190	22.750	0.007
		10	0.071	0.038	23.034	0.011
		11	-0.102	-0.088	23.639	0.014
		12	-0.094	-0.033	24.167	0.019
		13	-0.083	0.004	24.594	0.026
		14	-0.168	-0.059	26.414	0.023
		15	-0.179	-0.080	28.572	0.018
		16	-0.123	0.043	29.630	0.020
		17	-0.251	-0.161	34.250	0.008
		18	-0.191	-0.033	37.031	0.005
		19	-0.204	-0.029	40.360	0.003
		20	-0.099	0.101	41.180	0.004

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الشكل يمكن إيجاد عدة نماذج محتملة، وللمفاضلة بينها يتم الاعتماد على معيار تدنية كمية المعلومات لـ AKAIKE، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (3-16): النموذج الملائم حسب معايير المقارنة

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: D(CT)
Date: 11/10/21 Time: 19:45
Sample: 1980 2020
Included observations: 40

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ
(2,2)(0,0)	-514.090180	26.004509	26.257841	26.096106
(1,1)(0,0)	-516.539652	26.026983	26.195871	26.088047
(1,2)(0,0)	-515.766734	26.038337	26.249447	26.114667
(3,0)(0,0)	-515.815373	26.040769	26.251879	26.117099
(2,3)(0,0)	-513.880298	26.044015	26.339569	26.150878
(3,2)(0,0)	-513.905157	26.045258	26.340812	26.152121
(2,1)(0,0)	-516.048008	26.052400	26.263510	26.128731
(1,3)(0,0)	-515.291908	26.064595	26.317927	26.156192
(2,0)(0,0)	-517.420884	26.071044	26.239932	26.132109
(3,1)(0,0)	-515.605003	26.080250	26.333582	26.171847
(1,0)(0,0)	-518.799085	26.089954	26.216620	26.135753
(3,3)(0,0)	-513.983454	26.099173	26.436949	26.221302
(0,3)(0,0)	-517.053648	26.102682	26.313792	26.179013
(0,0)(0,0)	-520.120281	26.106014	26.190458	26.136546
(0,1)(0,0)	-519.217836	26.110892	26.237558	26.156690
(0,2)(0,0)	-518.462545	26.123127	26.292015	26.184192

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول وبالمقارنة بين النتائج تبين بأن أحسن نموذج هو ARIMA (2,1,2)، وبالتالي يتم نمذجة المتغير حسب منهجية Box-Junkins عند الفرق الأول.

III-1-2. تقدير النموذج:

الجدول (3-17): نتائج تقدير نموذج ARIMA (2,1,2)

Dependent Variable: D(CT)
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 11/10/21 Time: 19:02
Sample: 1981 2020
Included observations: 40
Convergence not achieved after 500 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	105702.9	44935.51	2.352324	0.0246
AR(1)	1.861591	0.344932	5.396975	0.0000
AR(2)	-0.918173	0.339299	-2.706087	0.0106
MA(1)	-1.868796	7.278125	-0.256769	0.7989
MA(2)	0.995078	7.668344	0.129764	0.8975
SIGMASQ	7.69E+09	5.78E+10	0.133215	0.8948

R-squared	0.332712	Mean dependent var	121693.5
Adjusted R-squared	0.234582	S.D. dependent var	108741.3
S.E. of regression	95135.82	Akaike info criterion	26.00454
Sum squared resid	3.08E+11	Schwarz criterion	26.25787
Log likelihood	-514.0908	Hannan-Quinn criter.	26.09614
F-statistic	3.390510	Durbin-Watson stat	2.152384
Prob(F-statistic)	0.013640		

Inverted AR Roots	.93+.23i	.93-.23i
Inverted MA Roots	.93-.35i	.93+.35i

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن الثابت معنوي وبالنسبة لمعلمة الانحدار الذاتي AR (1) و AR (2) معنوية عندن مستوى المعنوية 5%، إلا أن معلمة المتوسطات المتحركة غير معنوية، واحتمال قيمة F بلغت (0.0136) وهي معنوية دليل على معنوية النموذج المقدر.

III-1-3. فحص النموذج:

الشكل (3-7): دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة البواقي

Date: 11/11/21 Time: 13:02
Sample: 1980 2020
Included observations: 40
Q-statistic probabilities adjusted for 4 ARMA terms

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.078	-0.078	0.2643	
		2	-0.014	-0.020	0.2731	
		3	0.085	0.083	0.6047	
		4	-0.034	-0.022	0.6596	
		5	0.037	0.035	0.7244	0.395
		6	-0.042	-0.045	0.8122	0.666
		7	0.061	0.061	1.0018	0.801
		8	-0.044	-0.044	1.1023	0.894
		9	-0.131	-0.129	2.0336	0.844
		10	0.110	0.079	2.7141	0.844
		11	-0.082	-0.061	3.1035	0.875
		12	-0.024	-0.018	3.1384	0.925
		13	0.026	0.007	3.1805	0.947
		14	-0.079	-0.063	3.5876	0.924
		15	-0.078	-0.101	3.9962	0.940
		16	0.008	0.015	4.0011	0.943
		17	-0.187	-0.215	6.5457	0.924
		18	-0.102	-0.133	7.3415	0.921
		19	-0.122	-0.148	8.5338	0.901
		20	0.037	-0.001	8.6482	0.927

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ من خلال الشكل أن سلسلة البواقي تقع داخل مجال الثقة أي أن معلمات الارتباط الذاتي والجزئي غير معنوية عند مستوى الثقة 95%، وبالتالي النموذج ARIMA (2,1 ,2) جيد لعملية التنبؤ بالاستهلاك العائلي.

III-4.1. مرحلة التنبؤ:

أظهرت النتائج أن أفضل نموذج هو ARIMA (2,1,2)، وتعتبر مرحلة التنبؤ مهمة للتنبؤ بسلوك البيانات في المستقبل، حيث نقوم بتحديد السنوات المراد التنبؤ بها (توسيع حجم العينة) أي للفترة (2021-2025)، ثم تقدير النموذج ARIMA.

الجدول (3-18): نتائج التنبؤ

التاريخ	ARIMA (2,1,2)
2021	6064475.0248
2022	6103793.2741
2023	6083456.5024
2024	6123212.3967
2025	6102824.0471

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

الشكل (3-8): السلسلة الأصلية (CT) والمقدرة (CTF)

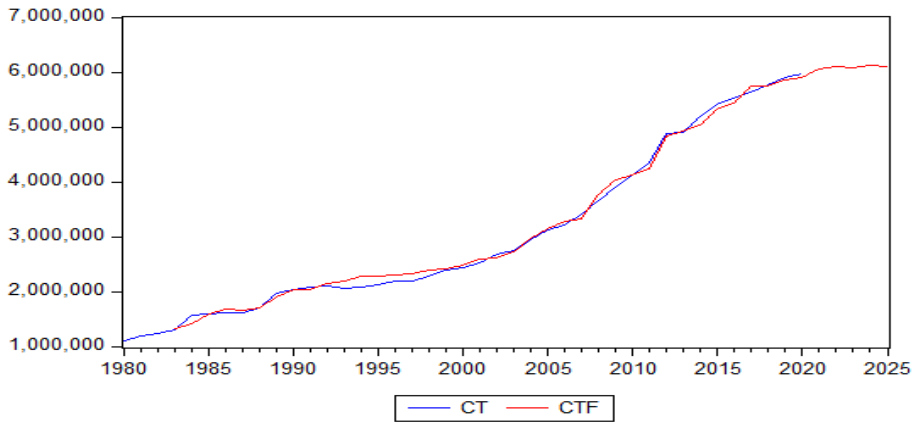

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول يتبين بأن القيم المتنبأ بها في زيادة لكن بشكل ضئيل والشكل يبين أن القيم المتنبأ بها تقترب كثيرا من القيم الحقيقية.

III-2. التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات المستقلة:

III-2.1. مرحلة التعرف على النموذج الأنسب:

الشكل (3-9): دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة الفروق

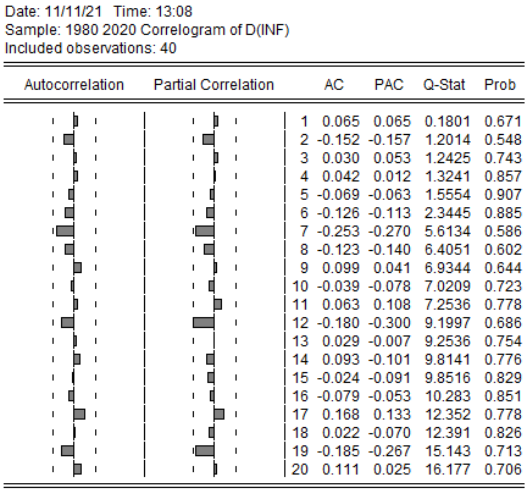
Date: 11/11/21 Time: 13:08
Sample: 1980 2020 Correlogram of D(INF)
Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.065	0.065	0.1801	0.671
		2	-0.152	-0.157	1.2014	0.548
		3	0.030	0.053	1.2425	0.743
		4	0.042	0.012	1.3241	0.857
		5	-0.069	-0.063	1.5554	0.907
		6	-0.126	-0.113	2.3445	0.885
		7	-0.253	-0.270	5.6134	0.586
		8	-0.123	-0.140	6.4051	0.602
		9	0.099	0.041	6.9344	0.644
		10	-0.039	-0.078	7.0209	0.723
		11	0.063	0.108	7.2536	0.778
		12	-0.180	-0.300	9.1997	0.686
		13	0.029	-0.007	9.2536	0.754
		14	0.093	-0.101	9.8141	0.776
		15	-0.024	-0.091	9.8516	0.829
		16	-0.079	-0.053	10.283	0.851
		17	0.168	0.133	12.352	0.778
		18	0.022	-0.070	12.391	0.826
		19	-0.185	-0.267	15.143	0.713
		20	0.111	0.025	16.177	0.706

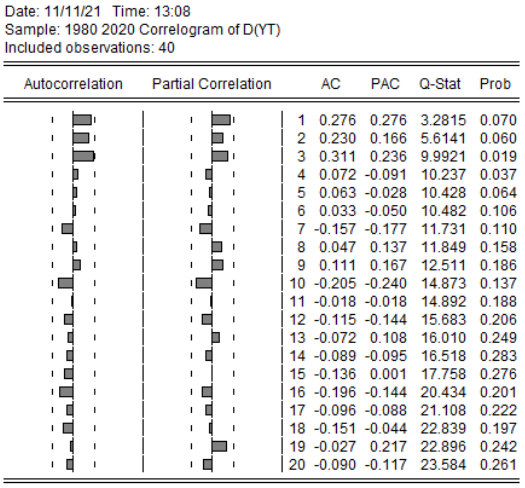
Date: 11/11/21 Time: 13:08
Sample: 1980 2020 Correlogram of D(YT)
Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.276	0.276	3.2815	0.070
		2	0.230	0.166	5.6141	0.060
		3	0.311	0.236	9.9921	0.019
		4	0.072	-0.091	10.237	0.037
		5	0.063	-0.028	10.428	0.064
		6	0.033	-0.050	10.482	0.106
		7	-0.157	-0.177	11.731	0.110
		8	0.047	0.137	11.849	0.158
		9	0.111	0.167	12.511	0.186
		10	-0.205	-0.240	14.873	0.137
		11	-0.018	-0.018	14.892	0.188
		12	-0.115	-0.144	15.683	0.206
		13	-0.072	0.108	16.010	0.249
		14	-0.089	-0.095	16.518	0.283
		15	-0.136	0.001	17.758	0.276
		16	-0.196	-0.144	20.434	0.201
		17	-0.096	-0.088	21.108	0.222
		18	-0.151	-0.044	22.839	0.197
		19	-0.027	0.217	22.896	0.242
		20	-0.090	-0.117	23.584	0.261

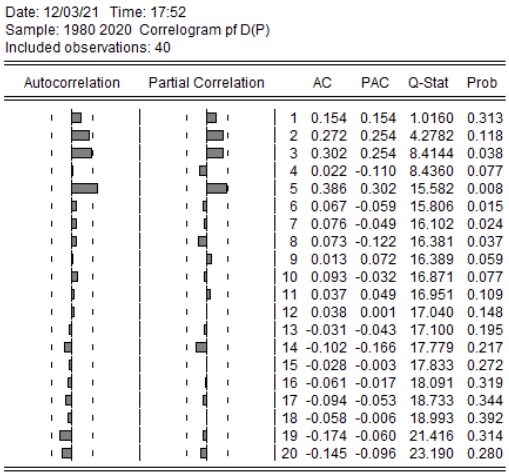
Date: 12/03/21 Time: 17:52
Sample: 1980 2020 Correlogram pf D(P)
Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.154	0.154	1.0160	0.313
		2	0.272	0.254	4.2782	0.118
		3	0.302	0.254	8.4144	0.038
		4	0.022	-0.110	8.4360	0.077
		5	0.386	0.302	15.582	0.008
		6	0.067	-0.059	15.806	0.015
		7	0.076	-0.049	16.102	0.024
		8	0.073	-0.122	16.381	0.037
		9	0.013	0.072	16.389	0.059
		10	0.093	-0.032	16.871	0.077
		11	0.037	0.049	16.951	0.109
		12	0.038	0.001	17.040	0.148
		13	-0.031	-0.043	17.100	0.195
		14	-0.102	-0.166	17.779	0.217
		15	-0.028	-0.003	17.833	0.272
		16	-0.061	-0.017	18.091	0.319
		17	-0.094	-0.053	18.733	0.344
		18	-0.058	-0.006	18.993	0.392
		19	-0.174	-0.060	21.416	0.314
		20	-0.145	-0.096	23.190	0.280

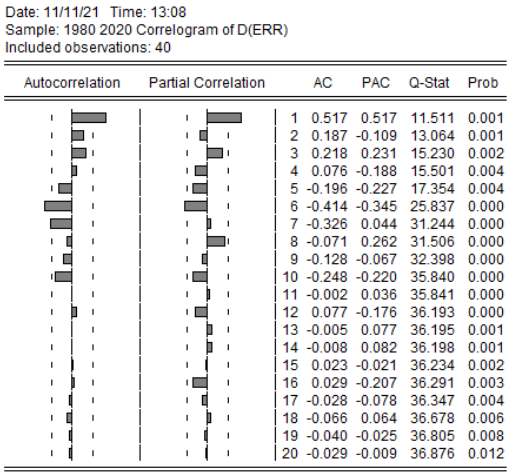
Date: 11/11/21 Time: 13:08
Sample: 1980 2020 Correlogram of D(ERR)
Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.517	0.517	11.511	0.001
		2	0.187	-0.109	13.064	0.001
		3	0.218	0.231	15.230	0.002
		4	0.076	-0.188	15.501	0.004
		5	-0.196	-0.227	17.354	0.004
		6	-0.414	-0.345	25.837	0.000
		7	-0.326	0.044	31.244	0.000
		8	-0.071	0.262	31.506	0.000
		9	-0.128	-0.067	32.398	0.000
		10	-0.248	-0.220	35.840	0.000
		11	-0.002	0.036	35.841	0.000
		12	0.077	-0.176	36.193	0.000
		13	-0.005	0.077	36.195	0.001
		14	-0.008	0.082	36.198	0.001
		15	0.023	-0.021	36.234	0.002
		16	0.029	-0.207	36.291	0.003
		17	-0.028	-0.078	36.347	0.004
		18	-0.066	0.064	36.678	0.006
		19	-0.040	-0.025	36.805	0.008
		20	-0.029	-0.009	36.876	0.012

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الشكل تم تحديد النماذج المناسبة لكل متغير المتمثلة في:

المتغيرات	النموذج
D(YT)	ARIMA(1,1,0)
D(INF)	ARIMA(1,1,0)
D(ERR)	ARIMA(6,1,0)
D(P)	ARIMA(1,1,0)

III-2.2. تقدير وفحص النموذج:

الجدول (3-19): نتائج تقدير النماذج

	D(YT)	D(INF)	D(ERR)	D(P)
ARIMA(1,1,0)	0.2770 (0.0397)	0.0653 (0.0605)		0.9883 (0.0000)
ARIMA(6,1,0)			-0.4907 (0.0001)	
Skewness	2.0158	-0.630	-1.0113	-1.888
Jarque-Bera	104.8369	3.8777	8.3443	64.3208
P(Jarque-Bera)	0.1100	0.1143	0.2154	0.3500

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول نبين بأن معلمات النماذج لها تفسير معنوي عند مستوى معنوية 5% و10%، كما أن احتمال Jarque-Bera للنماذج أكبر من مستوى المعنوية 5% أي النماذج تخضع للتوزيع الطبيعي.

III-4.2. مرحلة التنبؤ:

الجدول (3-20): نتائج التنبؤ

2025	2024	2023	2022	2021	
8840522.23	864346.95	868172.67	8511996.40	8335821.12	YT
3.81	3.70	3.84	3.83	3.93	INF
89.34	90.86	91.09	90.69	82.68	ERR
63.04	62.59	60.08	57.66	51.02	P

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول يتضح بأن القيم التنبؤية للدخل العائلي في تزايد، لكن بالنسبة للتضخم فقد اتسم بالتذبذب، وعرفت أسعار البترول ارتفاعا متباطئا خلال الفترة المتنبأ بها، فارتفاع هذه الأخيرة يؤدي على ارتفاع الإيرادات النفطية وارتفاع أسعار السلع المحلية غير قابلة للتبادل التجاري وكذلك السلع المنتجة محليا لأنها تنتج اعتمادا على المواد الأولية المستوردة وبالتالي تحسن سعر الصرف الحقيقي بارتفاع أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري في الدول الأجنبية، وتدهور سعر الصرف للدينار الجزائري بسبب اعتماد البنك الجزائري على نظام الصرف المعوم في سنة 2018 الأمر الذي يخلف أثر سلبيا على القدرة الشرائية للأفراد لأصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة، كما أن الارتفاع في التضخم يجعل أسعار السلع المحلية ترتفع، ويتجه الطلب نحو السلع الأجنبية أي ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات وهذا ما يجعل الطلب على العملة المحلية منخفض، فالاقتصاد الجزائري يعاني تبعية مفرطة لعائدات المحروقات وارتفاع هذه الأخيرة قد لا يؤثر بالإيجاب على المؤشرات الاقتصادية.

خاتمة الفصل الثالث:

في هذا الفصل قمنا بعرض أهم الدراسات السابقة وأهم الأفكار والنتائج التي توصلت إليها، وبإجراء دراسة قياسية لمحددات الاستهلاك العائلي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية للفترة(1980-2020)، وتم الاعتماد على اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر الوطور واختبار فيليب-برون، وبينت النتائج أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول مما دفعنا إلى استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL) الذي بين بأنه توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الدخل العائلي الحقيقي فعلاقته طردية مع الاستهلاك العائلي الحقيقي، معدل التضخم الذي تربطه علاقة عكسية مع الاستهلاك العائلي، وظهر كذلك تأثير سعر الصرف الحقيقي وأسعار البترول على الاستهلاك العائلي، أما بالنسبة للمدى القصير فلم تظهر معنوية بعض المتغيرات.

كما تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي (NARDL) لتقييم أثر عدم التماثل لأسعار الصرف الحقيقية على الاستهلاك العائلي الحقيقي، وتوصلت الدراسة إلى تماثل الأثر الإيجابي والسلبي للصدمات التي تحدث في سعر الصرف الحقيقي على المتغير التابع في المدى الطويل، وفي الأخير تم الاعتماد على نموذج ARIMA للتنبؤ بالاستهلاك العائلي الحقيقي في الجزائر.

خاتمة عامة

يعتبر الاستهلاك العائلي من الظواهر الاقتصادية البالغة الأهمية وأهم جانب من جوانب النشاط الاقتصادي إذ يعد مكونا هاما للطلب الكلي وبالتالي فهو الركيزة الأساسية للإستقرار والتوازن الاقتصادي، كما أنه يلعب دورا كبيرا في معادلة الاقتصاد وبناء السياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومات.

لقد أخذ الاستهلاك العائلي كمصطلح الجهد الكثير من طرف الاقتصاديين في محاولة إعطاء تعريف دقيق له، بحيث تعددت وتطورت التعاريف والمفاهيم المتعلقة به عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين من زمن إلى آخر نظراً لتطور الأفكار الإقتصادية وتعدد جوانبها، فمهما اختلفت وجهات النظر حول مفهوم الاستهلاك في النظرية الاقتصادية إلا أنها تبقى تتضمن الكثير من التشابه.

كما يعد الاستهلاك العائلي المؤشر في تحديد رفاهية السكان والآثار الديناميكية للصدمات الاقتصادية ما جعله محل اهتمام العديد من الباحثين، و لقد حاولت العديد من النظريات تفسير الاستهلاك بدءا من التحليل الكلاسيكي إلى التحليل الكنزي إلى التحليل الحديث، ومن بين هاته النظريات نجد نظرية كينز التي اهتمت بطبيعة العلاقة بين الاستهلاك والدخل وتوصل إلى أن الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك يتناقصان كلما زاد الدخل، وأن الزيادة في الدخل يتولد عنها زيادة في الاستهلاك ولكن بنسبة أقل، أي أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل بالنسبة لكينز متناسبة في المدى القصير بينما كوزنتس استخلص شيء مهم حول السلوك الاستهلاكي وهو ثبات الميل المتوسط للاستهلاك ويساوي الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل

أما بالنسبة لنظرية الدخل الدائم لميلتون فريدمان فهي تفترض بأن الاستهلاك يعتمد على الدخل الدائم وليس على الدخل الحالي كما جاء بها كينز، ويرى جيمس دوزنبري أن الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي بمعنى أن العائلات تحاول الإبقاء على مستوى معيشي معين بسبب التقليد وتبني أسلوب الطبقات العليا لإثبات نفسها أي بفعل عامل نفسي.

تفترض نظرية دورة الحياة من قبل فرانكو موديغلياني بأن الفرد يحاول الحفاظ على نمطه الاستهلاكي المعقول طيلة فترة حياته وهذا وفقا لعقلانية معينة، ويقوم بعملية الادخار في مرحلته الوسطى لكي يسحب منها عندما يحال إلى التقاعد، ووفقا لأرفين فيشر اقترح نموذج نظري لوظيفة الاستهلاك بين بأنه توجد فترتان في حياة الفرد، الفترة الأولى تمثل الحاضر والثانية المستقبل ويمكن للمستهلكين اتخاذ قرار الاستهلاك عبر الزمن من خلال الادخار والاقتراض، كما برزت النظريات لبروبرت هول وتوصل إلى أن الاستهلاك يتبع التحرك العشوائي ونظرية كامبل-مانكيو والتي اعتمدت في تحليلها على نظرية الدخل المطلق لكينز والدخل الدائم وتوصلا إلى وجود تأثير للدخل على الاستهلاك.

وأهتم الباحثون بظاهرة الاستهلاك وحاولوا تفسيرها لارتباطها بظواهر اقتصادية أخرى، كالدخل الذي يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك العائلي، فإذا ارتفع الدخل يرتفع معه الانفاق الاستهلاكي، وأن الاستهلاك يتحدد بالدخل الدائم كما ذكر فريدمان، إلى جانب الدخل نجد التضخم الذي يعتبر مؤشر هام للتأثير على القدرة الشرائية للأسر، وأسعار البترول

كذلك تؤثر على الاستهلاك العائلي وقرارات الانفاق حسب طبيعة الاقتصاد للدولة، وفيما يخص سعر الصرف فالباحث إسكندر هو أول من أثبت العلاقة بين سعر الصرف والاستهلاك العائلي، وجاءت الدراسات باختلافها لتدعم العلاقة بين الاستهلاك العائلي والمتغيرات الاقتصادية، ويمكن إضافة متغيرات أخرى كالثروة، أسعار الفائدة، التوقعات.

بعد دراسة الهيكل الاقتصادي الجزائري، توصلنا إلى أنه تميز بتقلبات عديدة، لذلك سعت الدولة إلى تطبيق مجموعة من الإجراءات والإصلاحات للنهوض بالاقتصاد الجزائري، من بينها التحكم في معدلات التضخم التي عرفت ارتفاعا في فترات زمنية محددة، بهدف تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وسياسة دعم الأسعار التي اتبعتها الدولة على بعض المنتجات وهذا ما انعكس بالإيجاب على الاستهلاك العائلي الحقيقي.

أما في الجانب الاقتصادي هدفت الدراسة إلى تحليل أهم المحددات التي تؤثر على الاستهلاك العائلي في الجزائر بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع الخطي وغير الخطي لدراسة أثر التماثل لأسعار الصرف الحقيقية على الاستهلاك العائلي الحقيقي، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1980-2020)، فتوصلنا إلى ما يلي:

- استقرارية السلاسل الزمنية المعتد عليها في الدراسة عند الفرق الأول بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF) وفليب-بيرون (PP).
- يدل اختبار Gregory-Hansen على وجود انكسار هيكلي عند المستوى سنة 2012 خلال فترة الدراسة (1980-2020).
- أظهرت نتائج السببية لـ Granger للمدى القصير وجود علاقة سببية في اتجاه واحد، من المتغيرات المفسرة المتمثلة في الدخل العائلي الحقيقي ومعدل التضخم إلى المتغير التابع المتمثل في الاستهلاك العائلي الحقيقي.
- وجود علاقة سببية في المدى الطويل اعتمادا على اختبار Toda-Yamamoto من الدخل العائلي الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف الحقيقي الفعال وأسعار البترول الحقيقية باتجاه الاستهلاك العائلي الحقيقي في اتجاه واحد، ويؤكد هذا الاختبار على تأثير المتغيرات المفسرة على الاستهلاك العائلي الحقيقي.
- بينت نتائج اختبار الحدود (Bound Test) لنموذج ARDL (2,2,2,0,2) على وجد علاقة طويلة الأجل بين الاستهلاك العائلي الحقيقي والمتغيرات المفسرة.
- بينت نتائج ARDL (2,2,2,0,2) في الأجل الطويل والأجل القصير أن الاستهلاك العائلي الحقيقي تربطه علاقة طردية ومعنوية مع الدخل العائلي الحقيقي في الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، على عكس معدل التضخم فله علاقة عكسية مع الاستهلاك العائلي الحقيقي فارتفاع التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك، وانخفاض الأجور الحقيقية وبالتالي انخفاض الاستهلاك.

- ومن خلال التحليل نجد أن الاستهلاك العائلي الحقيقي في الجزائر يتأثر بتقلبات أسعار البترول وأسعار الصرف الفعلي الحقيقي.
- كما قمنا تحليل تأثير عدم التماثل في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية على الاستهلاك العائلي الحقيقي باستخدام نموذج NARDL(2,2,1,0,2,0)، وبينت نتائج اختبار التأثير المتماثل على المدى القصير والطويل أن سعر الصرف الحقيقي الموجب والسالب له تأثير معنوي في المدى الطويل، حيث أن الصدمة الموجبة في سعر الصرف الحقيقي أي ارتفاع هذا الأخير يؤدي على ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن أي انخفاض الاستهلاك العائلي، تشير النتائج كذلك أن الصدمة السالبة تؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك.
- في الأجل القصير تبين بأن الاستهلاك العائلي لا يتأثر بالتغيرات السالبة لأسعار الصرف الحقيقية،
- قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة وهي ذات دلالة إحصائية وهو ما يثبت وجود تكامل بين المتغيرات، وبلغت قيمتها (0.5803-)، ويدل على تفسير حوالي 58.03 % من الصدمات على المدى الطويل، أي أن 58.03% من انحراف قيمة الاستهلاك العائلي في السنة السابقة عن القيم التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، والباقي يعود إلى متغيرات لم تدرج في النموذج.
- تم استخدام مجموعة من الاختبارات التشخيصية المتمثلة في: اختبار الارتباط التسلسلي، اختبار عدم ثبات التباين (ARCH)، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jaque-Bera Test)، بعد تقدير النموذج فتأكدنا من أنه يخلو من المشاكل القياسية، اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي ويتضح أن هنالك استقرار وانسجام في النموذج.
- من خلال تقدير النموذجين ARDL (2,2,2,0,2) و NARDL (2,2,1,0,2,0) لدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستهلاك العائلي في الجزائر تبين بأن النتائج تتوافق مع بعضها فكلاهما يفسران العلاقة التي تربط ما بين المتغيرات والاستهلاك العائلي وهذا ما يساعدنا على القيام بعملية التنبؤ.
- تقدير نماذج ARIMA للاستهلاك العائلي الحقيقي والمتغيرات المفسرة والتنبؤ بقيمها للفترة 2021-2025.

التوصيات:

من أهم التوصيات التي يمكن أن نطرحها ما يلي:

✓ تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة والعمل على استغلال الطاقات البديلة.

- ✓ إعادة النظر في السياسات المطبقة في توزيع الدخل، لتحقيق المساواة الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالأجور التي تعرف مستويات متدنية مقارنة بالدول الأخرى والعمل على رفع الأجور بما يتوافق مع المستوى المعيشي الذي يضمن حياة كريمة للمواطن.
- ✓ ضبط معدلات التضخم والأسعار والعمل على التحكم فيها بالإضافة إلى مراجعة بعض الضرائب التي يتحملها المستهلك لضمان تحقيق دخل مرتفع ومستوى معيشي جيد للأفراد.
- ✓ تشجيع الإنتاج المحلي بإقامة مشاريع استثمارية داخل الوطن خاصة فيما يتعلق بالمواد والسلع ذات الاستهلاك الواسع للحد من تكلفة الواردات المرتفعة، وتنظيم سوق السلع والخدمات والقضاء على السوق الموازي.
- ✓ توفير مناصب شغل دائمة للقضاء على البطالة وبالتالي الحصول على الدخل الذي يوجه إلى الاستهلاك.
- ✓ تشجيع الصادرات وتنويعها والعمل على تحفيز الشركات الوطنية على التصدير من خلال تسهيل الإجراءات ومنح الامتيازات مما يحقق أرباح تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.
- ✓ التحكم في أسعار الصرف لضمان استقرارها ومراقبتها، لتجنب آثار تقلبها على الاقتصاد الوطني فانحراف سعر الصرف عن توازنه سيؤدي إلى هشاشة الاقتصاد الوطني وبالتالي التأثير على المستوى المعيشي للأسر.

قائمة المراجع

❖ المصادر والمراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
2. أموري هادي كاظم، سعيد عوض المعلم، تقدير وتحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال أنجل ومنظومات الطلب، دار المناهج، عمان، 2001.
3. إياد عبد الفتاح النسور، مبارك بن فهيد القحطاني، سلوك المستهلك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
4. الجريسي خالد بن عبد الرحمن الجريسي، سلوك المستهلك «دراسة تحليلية للقرارات الشرائية للأسرة السعودية»، الطبعة الثالثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية.
5. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
6. جليط الطاهر، محاضرات في الاقتصاد القياسي 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2016-2017.
7. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
8. حميد الطائي وآخرون، التسويق الحديث مدخل شامل، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
9. رانيا الشيخ طه، التضخم (أسبابه، آثاره، وسبل معالجته)، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 18، صندوق النقد الدولي، 2021.
10. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003.
11. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر، 2011.
12. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
13. طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة المستنصرية، بغداد، 2000.
14. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

15.عابد فضيلة، د. رسلان خضور، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، 2007.

16.عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن،2007.

17.عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2010.

18.عبد الستار إبراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

19.عزت قناوي، نيرة سليمان، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2004.

20.عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

21.علي عبد الوهاب نجا، عفاف عبد العزيز عايد، الاقتصاد الجزئي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

22.عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية (الساحة المركزية-بن عكنون-)، الجزائر، 2005.

23.عيسى خليفي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

24.فردريك تلون، ترجمة: وردية واشد، مدخل إلى الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008.

25.قادة قاسم، عبد المجيد قدي، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

26.كامل بكري، إيمان محمد محب زكي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995.

27.مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

28.محمد إبراهيم عبيدات، سلوك المستهلك: مدخل استراتيجي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنضر والتوزيع، الأردن، 2004.

29.محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، الأنين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012.

30.محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012.

31.محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: الدوال الاقتصادية الكلية، القطاع الحقيقي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية-بن عكنون-، الجزائر، 2003.

32.محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.

33. محمد صالح المؤذن، سلوك المستهلك، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

34. محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

35. محمود حسين الوادي، د. كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

36. مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

37. ناظم محمد نوري الشمري، مدخل في علم الاقتصاد، الطبعة الثالثة، دار الزهران، عمان، 2006.

38. نداء محمد الصوص، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

39. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الإقتصاد "التحليل الوحدي"، مؤسسة شبابا الجامعة، جامعة الإسكندرية، 2009.

40. يوجين ديوليو، ترجمة: د. محمد رضا العدل، د. حمدي رضوان عبد العزيز، سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1974.

المقالات:

1. أحمد وهيب حسين وعمر موسى حمادي، تقدير وتحليل محددات الاستهلاك العائلي في العراق للفترة (2004-2015)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد11، العدد 25، 2019.

2. أسماء مخاليف، خاطر طارق، تقدير دالة الاستهلاك في الجزائر للفترة 1990-2015، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 07، العدد 04، 2017.

3. بن عبيد فريد، زعبة طلال، أثر برامج الاستثمارات العمومية على ترقية ودعم الاستثمار بمناطق التنمية الجهوية، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، جوان 2016.

4. بوالكور نور الدين، تحليل عدم التناسق في أثر الناتج المحلي الإجمالي على الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة (1970-2017)، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 25، العدد 02، 2020.

5. بوتيارة عنتر، أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2012) مع قراءة استشرافية آفاق 2017، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2014.

6. بوتيارة عنتر، بلعباس رابح، محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 09، العدد 15، 2016.
7. بوكليخة بومدين، الزكاة كأداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2017.
8. بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، 2020، ص 163-182.
9. حبيب قنوني، سيولة الاقتصاد والاستهلاك في الجزائر: دراسة قياسية 1990-2019، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 01، 2020.
10. حامد معلى آدم، محددات الاستهلاك في السودان دراسة قياسية-1980- 2016، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد01، العدد 01، 2019، ص121-150.
11. عادل مختاري، محمد بن البار، دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي باستعمال منهجية SVAR للفترة (018-1980)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، 2021.
12. عبد اللطيف حمريط، محمد أدريوش دحماني، العوامل المؤثرة على الطلب على العمالة في الجزائر باستخدام نماذج NARDLوARDL للفترة 1970-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 02، فيفري2021.
13. عبد الهادي الرفاعي، دراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي في سوريا باستخدام التحليل العاملي (2010-2000)، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 4، 2016.
14. علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية-قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2014-2000)، رؤى استراتيجية، المجلد 04، العدد 13، 2017.
15. علي كنعان، الاستهلاك والتنمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
16. عمير شلوفي، زينب سببوا، أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2018، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 3، 2021.
17. لبزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، لعبيدي مهاوات، دراسة قياسية لنماذج السلوك الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، المجلد 05، العدد 09، 2018.
18. يوسف بن يامي، دالة الاستهلاك الكلي للعائلات الجزائرية دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1974-2017، Revue d'Economie et de Statistique Appliquée، المجلد 16، العدد 02، 2019.

الأطروحات والمذكرات:

1. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر:1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
2. طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018-2019.
3. موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
4. يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، تلمسان، الجزائر، 2017-2018.

الملتقيات:

1. علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، الملتقى العربي الأول، مصر، 25-28 يناير 2015.

التقارير:

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2009.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2009.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2011.
4. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2011.
5. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013.
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016.
7. بنك الجزائر، وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر، 21 أكتوبر 2013.

❖المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

Les ouvrages :

1. Campbell R. McConnell, Stanley L. Brue, Sean M. Flynn, Macroeconomics : Principles, problems, and policies, McGraw-Hill Education, 21, America, 2017.
2. Christopher R. Thomas, S. Charles Maurice, managerial economics : foundations of business analysis and strategy, 12th edition, Published by McGraw-Hill education, 2 Penn Plaza, New York, 2016.
3. Hayder Noel, consumer bihaviour, AVA bublishing SA, Switzerland, 2009.
4. J. Paul Peter, Jerry C. Olson, consumer behavior and marketing strategy, ninth edition, Published by McGraw-Hill/Irwin, 2010.
5. John Lodewijks, Mehdi Monadjemi, microeconomic theory and contemporary issues, 1st edition, sp jain school of global management. (Bookboon.com.)
6. K.R. Gupta, R.K. Mandal, & Amita, G., Macroeconomics, 5th edition, Atlantic publishers and distributors, India, 2008.
7. Khaled Ibn Abdul-Rahman Al-Jeraisy, consumer behavior (An analytical of the Saudi family's purchase decisions), 3rd edition, kingfahd national library cataloging-in-publication data, Saudi Arabia.
8. L.Fonfagne, macroéconomie, Vuibert gestion, paris,1991.
9. Lake Laoura, Consumer behavior for dummies, India napolis : wiley publishing.inc, India, 2009.
10. N. Gregory Mankiw, Macroeconomics, Printed in the United States of America, First Printing 2009.
11. Régis Bourbonnais, Econométrie cours et exercices corrigés, 9eme éditions, Duno, France, 2015.

Les Articles :

1. Abayomi Onanuga and Michael Oshinloye and Olaronke Onanuga, Income and Household Consumption Expenditure in Nigeria (1970-2011), MPRA Paper No. 83334, posted 20 December 2017.
2. Agnès, B., Comment se fixent les Taux de changes : un bilan. Economie & prévisio (107), 1993, 37-62.
3. Alimi, R. Santos, Keynes' Absolute Income Hypothesis and Kuznets Paradox, MPRA Paper, No. 49310, posted, 2013.
4. Ameet Kumar, Niaz Ahmed Bhutto, Khalid Ahmed Mangrio & Muhammad Ramzan Kalhoro, Impact of External Debt and Exchange Rate Volatility on Domestic Consumption. New Evidence from Pakistan, Cogent Economics & Finance, 2019.

5. Behnam Nikbin, Sanam panahi, "Estimation of Private Consumption Function of Iran : Autoregressive Distributed Lag Approach to Co-integration, International Journal of Economics and Financial Issues, 2016, 6(2), 653-659.
6. Christiana Osei Bonsu, Paul-Francois Muzindutsi, macroeconomic determinants of household consumption expenditure in Ghana (1961-2013) : a multivariante cointegration approach, international journal of economics and financial issues, vol 7, issue 4, 2017, 737-745. (Available at http : www.econjournals.com)
7. Christopher Nyong Ekong, Ubong Edem Effiong, Economic Determinants of Household Consumption Expenditures in West Africa : A Case Study of Nigeria and Ghana, Global Scientific Journals (GSJ) : Volume 8, Issue 9, 385-398, September 2020, Online : ISSN 2320-9186.
8. Costas Meghir, A retrospective on Friedman's Theory of Permanent Income, the economic journal, vol 114, no 496, 2004, p F293-F306.
9. Danilo Dikanovic, Household budget : Impacts of incomes on consumption, Journal of Economic Development, Environment and People, Volume 7, Issue 4, (43-68), 2018, p46. (Http://jedep.spiruharet.ro)
10. Dr. Ebru Caglayan, Melek Astar, A Microeconometric analysis of household consumption expenditure determinants for Both Rural and Urban Areas in Turkey, American International Journal of Contemporary Research, Vol. 2 No. 2, February 2012.
11. Ekaterina Arapova, determinants of household final consumption expenditures in Asian countries : A panel model, 1991-2015, Applied Econometrics and International Development Vol. 18-1 (2018). (Http://www.usc.es/econo met/journals1/aeid/aeid1818.pdf)
12. Esra Alp, Ünal Seven, The dynamics of household final consumption : The role of wealth Channel, Central Bank Review, 19 (2019) 21-32.
13. Evren Ceritoğlu, household expectations and household consumption expenditures : the case of Turkey, Working Paper NO : 13/10, Central Bank of the Republic of Turkey, 2013.
14. Gregory, W and Hansen, E, residual-based test for cointegration in models with regime shifts, Journal of econometrics 70.99-126, 1996. https://www.richmondfed.org/publications/research/economic_quarterly/2005/summer/pdf/mehrapetersen.pdf?origin=publication_detail.
15. Hadefi Fatima Zohra, Fodil Abdelkrim, Evolution et structure de la consommation en Algérie. Revue EL-Bahith en Sciences Humaines et Sociales, Vol 10 (05) / 2018.Algérie : Université Kasdi Marbah Ouargla, (P.P.235-242).
16. Jonas Kibala Kuma. Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de TodaYamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels,

Centre de Recherches Economiques et Quantitatives, 2018. (Https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01766214/document)

17. Joseph Maman Ibbih, Peter Siyan, Analysis of the Determinants of Consumption in Nigeria : An Autoregressive Distributed Lag Approach, Global Journal of Management and Business Research, Volume 18 Issue 2 Version 1.0 Year 2018.
18. Mihai PĂUNICĂ, Structural Analysis of the Final Consumption of Households : Evidence from Romania, Estonia and Latvia (2007-2017), International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 7, No.3, July 2017, pp. 151–156.
19. Nahanga Verter and Christian Nedu Osakwe, A time series analysis of macroeconomic determinants of household spending in the era of cross-cultural dynamics : Czech Republic as a case study (1993-2012), Procedia Economics and Finance, 12(2014).
20. Njindan Iyke, Bernard and Ho, Sin-Yu, Real Exchange Rate Volatility and Domestic Consumption in Ghana, MPRA Paper No. 78852, posted 01 May 2017. (Retrieved from https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78852/)
21. Nwabueze Joy Chioma, Causal relationship between gross domestic product and personal consumption expenditure of Nigeria, African Journal of Mathematics and Computer Science Research Vol. 2(8), pp. 179-183, September, 2009.
22. Okwu, A.T., Akpa, E.O., Oseni, I.O and Obiakor, R.T., Oil export revenue and exchange rate : an investigation of Asymmetric effects on Households' consumption expenditure in Nigeria, Babcock Journal of Economics, 7, 2020, pp. 13-28.
23. Oseni Isiaq Olasunkanmi, Exchange Rate Volatility and Private Consumption in Sub-Saharan African Countries : A System-GMM Dynamic Panel Analysis, Future Business Journal, 2016, 2, pp.103–115.
24. Pesaran, M.H. ; Shin, Y. ; Smith, R.J. "Bounds testing approaches to the analysis of level relationships" Journal of Applied Econometrics, 2001, Vol : 16, N:(3), P : 289–326.
25. R.K. Ayeni, K.F. Akeju, econometric modeling of income-consumption relationship : evidence from Nigeria, British journal of economics (1980-2014), management and trade 16(2) :1-15, article no. Bjemt 26967, 2017.
26. S. Ray, household consumer expenditure and employment-unemployment situation in India, National Sample Survey Organisation Ministry of Statistics & Programme Implementation Government of India, 2001, report no.481(57/1.0/1).
27. Shin Yongcheol, Yu Byungchul, Greenwood-Nimmo Matthew, Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework, Econometric Methods and Applications, Springer Science+Business Media New York 2014, DOI 10.1007/978-1-4899-8008-3__9.

28. Sugiarto, Wisnu Wibowo, Determinants of Regional Household Final Consumption Expenditure in Indonesia, Journal of Economics and Policy (JEJAC), vol 13 (2) (2020) M 332-344, DOI : http://doi.org/10.15294/jejak.v13i2.25736.
29. Sylvie Lecarpentier-Moyal, Nathalie Payelle et Patricia Renou-Maissant, consommations, contraintes de liquidité et canal du crédit en Europe, Économie internationale, 2001/1 n° 85, p 129-146.
30. Thomas Habanabakize, Determining the Household Consumption Expenditure's Resilience towards Petrol Price, Disposable Income and Exchange Rate Volatilities, Economies 2021, 9, 87. https://doi.org/10.3390/economies9020087.
31. Turan Taner, Karakas Mesut, Asymmetries in twin deficit hypothesis Evidence from CEE countries, Journal of Economics, Slovak Academy of Sciences vol66, issue6, 2018, p580-597.
32. Yash P. Mehra and Jon D. Petersen, Oil Prices and Consumer Spending, Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly Volume 91/3 Summer 2005, pp.53-72.
33. Yaya Keho, An Econometric Analysis of the Determinants of Private Consumption in Cote d'Ivoire, Theoretical Economics Letters, 2019, 9, 947-958.
34. Yu Shan Wang, Oil Price Effects on Personal Consumption Expenditures, Energy Economics, 36(2013), 198-204.
35. Zivar Zeynalova, Mubariz Mammadli, analysis of the economic factors affecting household consumption expenditures in Azerbaijan, Journal of Critical Reviews, Vol 7, Issue 7, 2020, 241-248.

Conference :

1. Blaise Waguespack, Michael R. Hyman, consumer bihaviour : still normative after all these years, in Advances in Marketing (SWMA Conference Proceedings) (McKee, et al., eds.), Baton Rouge, LA : Louisiana State University, 29-35.), 1993.
2. J. Varlamova, N. Larionova, Macroeconomic and demographic determinants of household expenditures in OECD countries (1970-2013), International Conference on Applied Economics, ICOAE 2015, 2-4 July 2015, Kazan, Russia, Procedia Economics and Finance 24 (2015) 727 – 733.

المواقع الإلكترونية:

1. https://data.albankaldawli.org/
2. https://prixdubaril.com/petrole-index/petrole-algerie.html.

3. Office National des Statistiques, Résultats 2010-2012, N°30.
4. ONS in données statistiques °642 : Enquête Nationale sur les Dépenses de Consommation et le Niveau de Vie des Ménages 2011.
5. ONS, les tableau economiques d'ensemble 2000 a 2013, N°688.
6. Retrospective des comptes economiques de 1963 A 2014, Collections Statistiques N° 197/2016, Série E : Statistiques Economiques N° 85.
7. Retrospective des comptes economiques de 1963 A 2018, Collections Statistiques N° 215/2020, Série E : Statistiques Economiques N° 102.
8. www.echoroukonline.com.
9. www.radioalgerie.dz

الملاحق

الملحق رقم (1)

استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF وPP:

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		CT	YT	INF	ERR	P
At Level						
With Constant	t-Statistic	1.8034	0.6967	-1.9788	-1.2461	-3.6886
	Prob.	***0.9996***	***0.9906***	***0.2946***	***0.6448***	***0.2627***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.8711	-1.6076	-2.3246	-1.5943	-1.2862
	Prob.	***0.9495***	***0.7722***	***0.4117***	***0.7775***	***0.1108***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	6.1411	3.1932	-1.3864	-1.4953	-3.4625
	Prob.	***1.0000***	***0.9994***	***0.1514***	***0.1245***	***0.0579***
		n0	n0	n0	n0	*
At First Difference						
		d(CT)	d(YT)	d(INF)	d(ERR)	d(P)
With Constant	t-Statistic	-4.9440	-4.7146	-5.7717	-3.6091	-5.6224
	Prob.	***0.0002***	***0.0005***	***0.0000***	***0.0100***	***0.0000***
		***	***	***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.5031	-4.8661	-5.6774	-3.5914	-6.5222
	Prob.	***0.0003***	***0.0018***	***0.0002***	***0.0437***	***0.0000***
		***	***	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.6352	-3.4714	-5.8326	-3.4886	-5.3102
	Prob.	***0.0098***	***0.0010***	***0.0000***	***0.0009***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		CT	YT	INF	ERR	P
At Level						
With Constant	t-Statistic	2.3914	1.1918	-1.8624	-5.0346	-3.9893
	Prob.	***0.9999***	***0.9976***	***0.3461***	***0.0502***	***0.0593***
		n0	n0	n0	**	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.6749	-1.4533	-2.1934	-1.8078	-2.2862
	Prob.	***0.9682***	***0.8289***	***0.4802***	***0.6812***	***0.1081***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	7.7589	4.5010	-1.3864	-3.8814	-1.4887
	Prob.	***1.0000***	***1.0000***	***0.1514***	***0.0032***	***0.1539***
		n0	n0	n0	***	n0
At First Difference						
		d(CT)	d(YT)	d(INF)	d(ERR)	d(P)
With Constant	t-Statistic	-5.8913	-4.5448	-5.7767	-3.7577	-5.5945
	Prob.	***0.0426***	***0.0008***	***0.0000***	***0.0074***	***0.0000***
		**	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.3943	-4.6883	-5.6838	-5.2963	-6.5442
	Prob.	***0.0004***	***0.0029***	***0.0002***	***0.0007***	***0.0000***
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.8725	-3.3848	-5.8368	-3.1711	-5.2896
	Prob.	***0.0831***	***0.0012***	***0.0000***	***0.0024***	***0.0000***
		*	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

اختبار (Gregory-Hansen) بوجود انكسار هيكلي عند المستوى والاتجاه العام

Rigim shift

THE GREGORY-HANSEN
COINTEGRATION TEST
MODEL 4: Regime Shift

ADF Procedure	
t-stat	-6.933626
Lag	1.000000
Break	2013
Phillips Procedure	
Za-stat	-47.92678
Za-break	2012
Zt-stat	-7.601958
Zt-break	2012

Level shift with trend

THE GREGORY-HANSEN
COINTEGRATION TEST
MODEL 3: Level Shift with Trend

ADF Procedure	
t-stat	-3.956677
Lag	3.000000
Break	2011
Phillips Procedure	
Za-stat	-30.37093
Za-break	2013
Zt-stat	-4.697242
Zt-break	2012

الملحق رقم (2)

اختبار السببية وفق Granger

اختبار السببية وفق Toda Yamamoto

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 12/03/21 Time: 20:03
Sample: 1980 2020
Included observations: 39

Dependent variable: CT

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
YT	16.52011	2	0.0003
INF	11.13478	2	0.0038
ERR	1.238553	2	0.5383
P	1.214524	2	0.5448
All	31.73642	8	0.0001

Dependent variable: YT

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CT	2.818641	2	0.2443
INF	2.235964	2	0.3269
ERR	2.503882	2	0.2859
P	1.246673	2	0.5362
All	8.452279	8	0.3906

Dependent variable: INF

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CT	3.567300	2	0.1680
YT	2.983606	2	0.2250
ERR	4.113138	2	0.1279
P	3.010359	2	0.2220
All	9.202549	8	0.3255

Dependent variable: ERR

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CT	0.431503	2	0.8059
YT	0.029830	2	0.9852
INF	0.628944	2	0.7302
P	8.489037	2	0.0143
All	11.87092	8	0.1571

Dependent variable: P

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CT	2.872945	2	0.2378
YT	0.741492	2	0.6902
INF	2.239766	2	0.3263
ERR	3.812402	2	0.1486
All	11.41528	8	0.1793

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/03/21 Time: 18:45
Sample: 1980 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
YT does not Granger Cause CT	39	7.09004	0.0027
CT does not Granger Cause YT		2.55969	0.1921
INF does not Granger Cause CT	39	3.45933	0.0429
CT does not Granger Cause INF		0.64275	0.5321
ERR does not Granger Cause CT	39	0.07421	0.9286
CT does not Granger Cause ERR		0.45994	0.6352
P does not Granger Cause CT	39	0.69304	0.5070
CT does not Granger Cause P		1.95047	0.1578

الملحق رقم (3)

اختبار الحدود (Bound Test) لنموذج ARDL:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.246183	10%	2.45	3.52
k	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
Actual Sample Size	39		Finite Sample: n=40	
		10%	2.66	3.838
		5%	3.202	4.544
		1%	4.428	6.25
			Finite Sample: n=35	
		10%	2.696	3.898
		5%	3.276	4.63
		1%	4.59	6.368

نموذج المدى الطويل ARDL (2,2 ,2,0,2):

Levels Equation Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
YT	0.626512	0.019427	32.25004	0.0000
INF	-10243.74	4683.312	-2.187285	0.0379
ERR	-755.0071	641.7139	-1.176548	0.0500
P	-292.9754	548.0411	-0.534587	0.0975
EC = CT - (0.6265*YT -10243.7357*INF - 755.0071*ERR -292.9754*P)				

نموذج تصحيح الخطأ ECM-ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(CT)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 0, 2)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 12/03/21 Time: 11:29
Sample: 1980 2020
Included observations: 39

ECM Regression Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	388123.3	55095.09	7.044608	0.0000
D(CT(-1))	-0.272839	0.131225	-2.079162	0.0476
D(YT)	0.135690	0.049533	2.739400	0.0110
D(YT(-1))	-0.120008	0.066291	-1.810312	0.0818
D(INF)	895.7640	2532.298	0.353736	0.7264
D(INF(-1))	3831.038	2561.828	1.495431	0.1468
D(P)	1042.824	364.5153	2.860852	0.0082
D(P(-1))	1077.141	368.7929	2.920721	0.0071
CointEq(-1)*	-0.474995	0.079127	-6.002972	0.0000

R-squared	0.695080	Mean dependent var	122320.2
Adjusted R-squared	0.613768	S.D. dependent var	110089.6
S.E. of regression	68418.02	Akaike info criterion	25.30383
Sum squared resid	1.40E+11	Schwarz criterion	25.68773
Log likelihood	-484.4248	Hannan-Quinn criter.	25.44157
F-statistic	8.548312	Durbin-Watson stat	2.318592
Prob(F-statistic)	0.000005		

الملحق رقم (4)

اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.054942	Prob. F(2,24)	0.1500
Obs*R-squared	5.702104	Prob. Chi-Square(2)	0.0578

اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.402706	Prob. F(2,34)	0.6717
Obs*R-squared	0.856196	Prob. Chi-Square(2)	0.6517

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jaque-Bera)

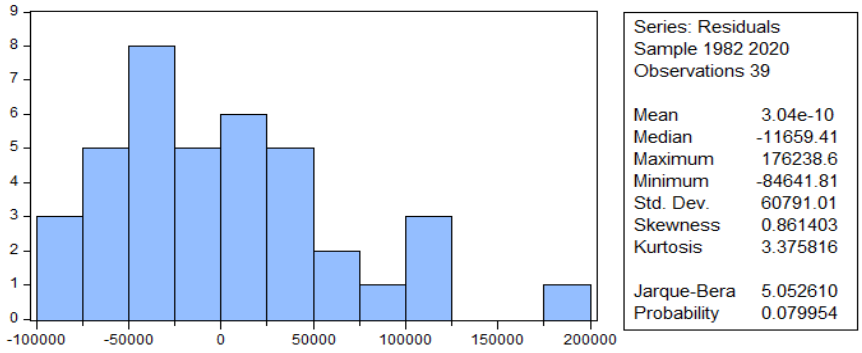

الملحق رقم (5)

اختبار الاستقرارية للمتغيرات (err_pos وerr_neg)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		ERR_POS	ERR_NEG
With Constant	t-Statistic	-6.8602	-2.2462
	Prob.	***0.0000***	***0.1940***
		***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.8787	-1.0670
	Prob.	***0.0001***	***0.9218***
		***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.0822	0.6362
	Prob.	***0.9244***	***0.8495***
		n0	n0

At First Difference

		d(ERR_POS)	d(ERR_NEG)
With Constant	t-Statistic	-3.2128	-3.2031
	Prob.	***0.0269***	***0.0275***
		**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6006	-3.7498
	Prob.	***0.0431***	***0.0308***
		**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0522	-2.6595
	Prob.	***0.0032***	***0.0092***
		***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		ERR_POS	ERR_NEG
With Constant	t-Statistic	-5.5731	-4.7266
	Prob.	***0.0000***	***0.0006***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1668	-3.1801
	Prob.	***0.0112***	***0.1044***
		**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.7638	-0.1258
	Prob.	***0.9794***	***0.6334***
		n0	n0

At First Difference

		d(ERR_POS)	d(ERR_NEG)
With Constant	t-Statistic	-3.5246	-2.9692
	Prob.	***0.0126***	***0.0984***
		**	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9693	-3.1819
	Prob.	***0.0184***	***0.0045***
		**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.2885	-1.7147
	Prob.	***0.0016***	***0.0816***
		***	*

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Si
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

اختبار الحدود لنموذج NARDL (2,2,1,0,2,0)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.537734	10%	2.26	3.35
k	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68
Actual Sample Size	38		Finite Sample: n=40	
		10%	2.483	3.708
		5%	2.962	4.338
		1%	4.045	5.898
			Finite Sample: n=35	
		10%	2.508	3.763
		5%	3.037	4.443
		1%	4.257	6.04

الملحق رقم (6)

العلاقة طويلة الأجل لـ NARDL (2,2,1,0,2,0)

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
YT	0.583739	0.021678	26.92782	0.0000
INF	-10315.26	5243.557	-1.967226	0.0603
ERR_POS	-9434.327	4619.630	-2.042226	0.0428
ERR_NEG	-951.1191	800.8613	-1.187620	0.0481
P	3658.141	1852.601	1.974597	0.0595

EC = CT - (0.5837*YT -10315.2601*INF - 9434.3267*ERR_POS -951.1191 *ERR_NEG + 3658.1409*P)

تقدير نموذج تصحيح الخطأ NARDL (2,2,1,0,2,0)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(CT)
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 0, 2, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 12/03/21 Time: 14:21
Sample: 1980 2020
Included observations: 38

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	508636.8	109013.9	4.665797	0.0001
D(CT(-1))	-0.296734	0.124041	-2.392219	0.0246
D(YT)	0.074492	0.049881	1.493384	0.0479
D(YT(-1))	-0.157083	0.070018	-2.243484	0.0340
D(INF)	-649.0681	2965.323	-0.218886	0.8285
D(ERR_NEG)	-932.2733	809.1247	-1.152200	0.2601
D(ERR_NEG(-1))	-2139.499	800.6090	-2.672339	0.0131
CointEq(-1)*	-0.430679	0.075347	-5.715915	0.0000

R-squared	0.698022	Mean dependent var	124676.6
Adjusted R-squared	0.627560	S.D. dependent var	110566.3
S.E. of regression	67476.23	Akaike info criterion	25.26160
Sum squared resid	1.37E+11	Schwarz criterion	25.60636
Log likelihood	-471.9704	Hannan-Quinn criter.	25.38426
F-statistic	9.906409	Durbin-Watson stat	2.262994
Prob(F-statistic)	0.000002		

الملحق رقم (7)

الاختبارات التشخيصية لنموذج NARDL (2,2,1,0,2,0)

Breusch-Godfery Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.502225	Prob. F(2,23)	0.2437
Obs*R-squared	4.390368	Prob. Chi-Square(2)	0.1113

Heteroscedasticity Test

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.000548	Prob. F(2,33)	0.9995
Obs*R-squared	0.001196	Prob. Chi-Square(2)	0.9994

Jaque-Bera Test

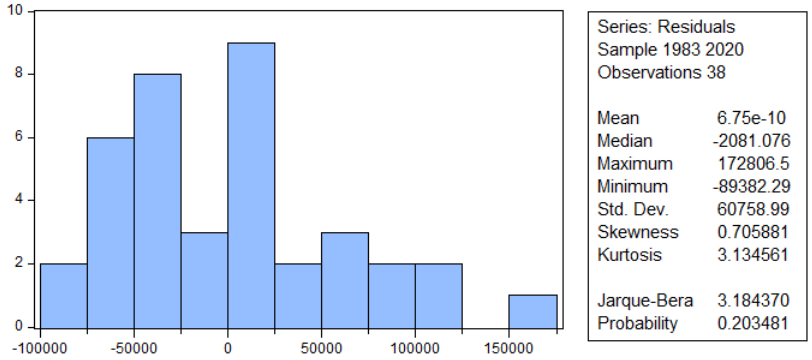

Ramsy Rest Test

Ramsey RESET Test

	Value	df	Probability
F-statistic	0.238012	(2, 23)	0.7901

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	2.77E+09	2	1.38E+09
Restricted SSR	1.37E+11	25	5.46E+09
Unrestricted SSR	1.34E+11	23	5.82E+09

الملخص:

هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستهلاك العائلي الحقيقي في الجزائر للفترة (1980-2020)، بتطبيق اختبار Granger للمدى القصير فبينت النتائج بوجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الدخل العائلي الحقيقي والتضخم اتجاه الاستهلاك العائلي الحقيقي، ومنهجية Toda-Yamamoto للمدى الطويل الذي أظهر تأثير المتغيرات المفسرة على الاستهلاك العائلي الحقيقي المتمثلة في الدخل العائلي الحقيقي، معدل الفائدة، سعر الصرف الحقيقي الفعال وأسعار البترول الحقيقية، كما تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع الخطي (ARDL) وغير الخطي (NARDL)، ومن بين النتائج المتوصل إليها أن المحددات لها تأثير على الاستهلاك العائلي الحقيقي في المدى الطويل، فالدخل يؤثر بالإيجاب والتضخم له تأثير سلبي على الاستهلاك العائلي الحقيقي في الجزائر، كما أن لسعر الصرف تأثير متماثل في المدى الطويل، وللاستهلاك العائلي الحقيقي استجابة للتقلبات التي تطرأ على أسعار البترول، وفي الأخير تم تقدير نموذج ARIMA للاستهلاك والمتغيرات المفسرة للتنبؤ بالقيم للفترة 2021-2025، لمعرفة اتجاه المتغيرات الاقتصادية في المستقبل ورسم المخططات المناسبة للاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الاستهلاك العائلي الحقيقي، اختبار السببية لـ Granger، منهجية Toda-Yamamoto، نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع الخطي وغير الخطي، نموذج ARIMA.

Abstract :

The aim of this thesis is to study the effect of macroeconomic variables on real household consumption in Algeria (1980-2020), by applying the Granger test for the short term the result showed that there was a one-way causal relationship from real household income and inflation towards real household consumption. And the Toda-Yamamoto for the long term which showed the effect of the explanatory variables on real household consumption represented by real household income, interest rate, effective real exchange rate and real Oil prices. It was also relied on the linear (ARDL) and non-linear (NARDL) autoregressive model, and among the results are that the determinants have an impact on real household consumption in the long term, and income affects positively while inflation has a negative impact on real family consumption in Algeria, the exchange rate has a similar effect in the long term, and real household consumption in response to fluctuations in Oil prices as well. Finally, the ARIMA consumption model and the explanatory variables for forecasting values were estimated for the period 2021-2025, to foresee the direction of economic variables in the future and draw appropriate plans for the Algerian economy.

Key words : Real household consumption, Granger's causality test, Toda-Yamamoto methodology, linear and nonlinear autoregressive model, ARIMA model.

Résumé :

Cette thèse vise à étudier l'effect des variables macroéconomiques sur la consumption des ménages réelle en Algérie pour la période (1980-2020), en appliquant le test de Granger pour le court terme, les résultats ont montré qu'il y avait une relation de causalité à sens unique entre le revenu des ménages réels et l'inflation par rapport a la consommation de ceux-ci et le Toda-Yamamoto pour le long terme, qui a montré l'effet des variables explicatives sur la consommation familiale réelle représentée par le revenu familial réel, le taux d'intérêt, le taux de change réel effectif et les prix réels du pétrole. Elle s'est également appuyée sur le modèle autorégressif linéaire(ARDL) et non linéaire (NARDL), et d'après les résultats ils ont un impact sur la consommation de ménages réels à long terme, le revenu affecte positivement et l'inflation amené a un impact négatif sur la consommation de ménages réels en Algérie, et le taux de change a un effet similaire à long terme, et la consommation de ménages réels en réponse aux fluctuations de prix du pétrole, Enfin, le modèle de consommation ARIMA et les variables explicatives des valeurs prévisionnelles ont été estimés pour la période 2021-2025, pour connaitre le sens des variables économiques à l'avenir et en dessinant des plans appropriés pour l'économie algérienne.

Mots clés : consommation réelle de ménages, test de causalité de Granger, méthodologie Toda-Yamamoto, modèle autorégressif linéaire et non linéaire retardé, modèle ARIMA.